حاشیه علامه دوانی بر تصورات تهذیب

الجسم ماله طول وعرض وعمق ...

والسطح ماله طول وعرض دون عمق

والخط ماله طول دون عرض وعمق

والنقطة ما لا ...

الوحدة ...

والكثرة ...

غير منقسم ...

لانها طرف الخط والخط طرف السطح

من جملة ما ...



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل

والمراد بالجميل الاختياري لانه صفة للفعل وهو

بالاختيار كذا ذكره المصنف رحمه الله في حاشية شرح

الكشاف والمدح يعم الاختياري وغيره يقال

مدحت اللؤلؤ ولا يقال حمدتها وقيل المدح ايضا مخصوص

بالاختياري ويقال اللؤلؤ مصنوع وقيل الحمد يعم

الاختياري وغيره ايضا كالمدح الا انه يجب ان يكون

المحمود عليه اختياريا بخلاف الممدوح عليه لانه اعم فتامل

الذي هدانا قيل الهداية الدلالة على ما يوصل

الى

الى المط وقيل بل الدلالة الموصلة الى المط ورجح

الاول بنسبة الثاني الى البعض ونقض بقوله تعالى و

اما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى والاول

منقوض ايضا بقوله تعالى انك لا تهدي من احببت و

لكن الله يهدي من يشاء واحتمال التجوز مشترك للمناقشة

في امتناع حمله على هذا المعنى مجال فتامل وقال المصنف

حاشية الكشاف ما حاصله انها يتعدى بنفسها

وبالى سواء الطريق اى الطريق المستوى والمراد

المستقيم والمراد به نفس الامر عموما ولك ان تخصه بالاسلام

لكن الاول انسب وجعل لنا التوفيق خير رفيق

وباللام معناها على الاول
الايصال وعلى الثاني
اراد الطريق فافهم قوله
صح

البوصين جعل الاسباب موافقه للمط وحاصله توجيه الاسباب

باسرها نحو المسببات وقوله لنا الظرف من حيث المعنى

تعلقه بر صين لكن اللفظ لا يساعده لامتناع تقدم

ما في حيز المضاف عليه ولان المعمول لا يقع الا حيث

يصح وقوع العامل فاما ان يتعلق بمحذوف يفسره المذكور

او يقال الظرف مما يتوسع فيه اذ يكفيه رائحة من الفعل

على مجازاة ما ذكره المص قدس سره في قول صاحب التلخيص

واكثرها للاصول جمعا واما تعلقه من حيث المعنى بجعله

كما لا يخفى على من له فطرة سليمة وفطنة قويمة و

الصلوة على من ارسله هدى قيل مصدر بمعنى اسم الفاعل و

يقال

يقال سواء انه اسم للحاصل بالمصدر اطلق عليه مبالغة

هو بالاهتداء مصدر مبني للمفعول اي بان

يهتدى به متعلق بالاقتداء والاليق تعلقه بيليق

فافهم بالتصديق متعلق بصعدوا والباء للسببية

بالتحقيق يحتمل تعلقه بصعدوا والباء للسببية كما سبق

في قوله بالتصديق والمعنى صعدوا معارج الحق و

بلغوا الصلوة بسبب التحقيق والايقان ويحتمل الاستقرار

والمعنى هذا الحكم محقق لاريب فيه فتامل وبعد

فهذا اشاره الى المرتب الحاضر في الذهن سواء كان

وضع الديباجه قبل التصنيف او بعده اذ لا حضور

للالفاظ المرتبه ولا لمعانيها فى الخارج فما قيل انه
ان كان وضع الديباجه بعد التصنيف فالاشاره الى
الحاضر فى الخارج لا يستقيم الا ان يراد به الاشاره الى
نقوش الكتابه دون الالفاظ ودون معانيها ودون
المركب من الثلثه او الاثنين منها ولا يخفى انه لا يناسب
هذا المقام للاخبار عنه بغايه تهذيب الكلام الا ان
يحمل على المجاز تسميه للمعبر باسم المعبر عنه وفيه نظر بعد
لا يخفى على الفطن العارف لان الحاضر من النقوش لا
يكون الا شخصا ومن البين انه ليس المراد وصف ذلك
الشخص لان تسميه ذلك الشخص بذلك الاسم بل الغرض

وهو

وصف نوعه وتسميته وهو النقش الكتابى الذى على
تلك الالفاظ المخصوصه الموضوعه بازاء المعانى
المخصوصه اعم من ان يكون ذلك الشخص او غيره مما يشاركه
فى ذلك المفهوم ولا شك انه المقصود لهذا الكلى فى
الخارج فالاشاره الى الحاضر فى الذهن على جميع التقديرات
ومن ههنا علمت ان اسامى الكتب فى الكلام الاجناس عند
التحقيق فتفطن غايه تهذيب الكلام اى هذا الكتاب
كلام مهذب غايه التهذيب او تصنيفه هذا الكتاب
غايه تهذيب الكلام والثانى انسب كما ترى وتوجيه الاول
لا يخفى فى تحرير المنطق والكلام اى تنقيحهما و

وتبيينها بيانا خاليا عن الحشو والطول تشبيها
للسهول المعمول بالسهول الطرق استعاره لغى
الموضع الثانى فى الاول وتقريب المرام اى
هذا تقريب على صيغة الفاعل فانه التقريب للمرام
الى الافهام ويحتمل ان يكون التقريب معطوفا على
التحرير والمعنى هذا غاية تهذيب الكلام فى تقريب المقاصد
اى سوق الدليل على وجه يستلزم المط وتحرير
يحتمل ان يكون بيانا للمرام والمتعلق بالتقريب بعيد
عقايد الاسلام الاضافة بيانيه او للملابسة
ويمكن ان يراد بالاسلام اهله على طريق المجاز المرسل

او مجاز

او مجاز الحذف جعلته تبصرة بمعنى اسم الفاعل
اى مبصرا او كذا تذكرة لدى الافهام اى تفهيم الغير
سيما الولد سيّ بمعنى مثل تقال هما سيان اى
مثلان ومعنى سيما لا مثل وما زايدة او موصولة او
موضوعة هذا اصله ثم استعمل بمعنى التخصيص وقد
يحذف لا فى اللفظ لكنه مراد وعدد النجات من كلمات
الاستثناء وتحقيقه انه للاستثناء الحكم المتقدم لبحكم
عليه على وجه اتم بحكم من جنس الحكم السابق وفيما بعده ثلثة
اوجه الرفع على كونه خبر مبتدا محذوف المبتدا او الجملة صلة ما او صفة
والنصب على الاستثناء والجر على الاضافة وكلمة

ماعلى الاخرين زايده وقد روى على الاوجه الثلثه قول

الاول القسم

امرء القيس ولا سيما يوم بداره جلجل

في المنطق هو الطرف الاول من الكتاب على معانيه

التي سبقت الاشارة اليها من النقوش المخصوصة

او الالفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها على المعاني

المخصوصه او المعاني المخصوصه من حيث عبر عنها بالالفاظ

المخصوصه او المركب من اثنين منها او من ثلثها فمعاني

المحتمله سبعه ثلثه آحاديه وثلثه ثنائية وواحد ثلاثي

وعلى التقادير فالظرفية في قوله في المنطق مجازية اقيم

للشمول اما بحسب الوجود فيما سوى المعنى الثالث او بحسب

العمومي م

الصدق

ع

بوم

الصدق وهو مقام الشمول الظرفي وفي المعنى الثالث

خاصة تكون من قبيل كون الجزء في الكل بناء على ان المنطق

ما نذكر

مجموع المسايل   مقدمه بكسر الدال وبفتحها بمعنى

قبل الشروع في المقاصد لارتباطها به ولنفعه فيها

وهي مقدمه الكتاب واما مقدمه العلم فهو ما يتوقف

عليه الشروع في مسايله وهو معرفة حده وغايته وموضوعه

فمقدمه الكتاب هي طرف من الكلام ومقدمه العلم

وهي الادراكات التي يتوقف عليها ادراكات مسايل

العلم فالمبين هو مقدمه الكتاب فادراكات معينها

هو مقدمه العلم فلا يرد ما قيل ان المص جعل الامور

الثلثة في المطول نفسها مقدمة العلم وفي شرح الرسالة
مقدمة الكتاب لانه انما جعل هناك بيان الامور
الثلثة مقدمة الكتاب لا ادراكاتها وجعل في المطول
نفسها مقدمة العلم واراد ادراكاتها الا انه تسامح
في العبارة   العلم هو الصورة الحاصلة من الشيء
لان الصورة توصف بالمطابقة واللامطابقة
كالعلم بخلاف الانفعال والاضافة عند العقل
لم نقل حصول صورة الشيء في العقل لما فيه من المسامحة
من حيث ان العلم هو نفس الصورة لانه مقولة الكيف
على الاصح لا حصولها الذي هو نسبة بين الصورة والعقل

ولان

لان المتبادر من صورة الشيء الصورة المطابقة فلا
يشمل على الجهليات المركبة ولانه يخرج عنه العلم بالجزئيات
المادية عند من يقول بارتسام صورها في القوى
والالات دون نفس النفس قوله العلم هو مطلق
الصورة الحاضرة عند المدرك سواء كانت عين
ماهيته وهو في التصور بالكنه او غيرها وهو في غيره
سواء كانت تلك الصورة غير الصورة الخارجة وهو
في العلم الحصولي او عينها وهو في العلم الحضوري
وسواء كانت في ذات المدرك كما في علم النفس بالكليات
او في آلاتها كما في علمها بالمحسوسات وسواء كانت

عين المدرك كما في علم الباري بذاته او غيره كما في
علمه بسلسلة الممكنات وقد يخص ههنا بالعلم الحصولي
او الحادث معللا بان الانقسام الى البداهة و
الكسبية انما يجري فيهما ولا حاجة اليه فان الانقسام
يجري في المطلق وان لم يجري في كل نوع منه على انه
تخصيص اللفظ من غير ضرورة داعية مع ان التعميم انسب
قواعد الفن ان كان اذعانا للنسبة فتصديق
عدل عن العبارة المشهورة وهي ادراك ان النسبة
واقعة او ليست بواقعة لانه يدخل فيها التخيل فانه
ادراك لوقوع النسبة او لا وقوعها وكذا الشك
والوهم

والوهم ضرورة ان المدرك في جانب الوهم هو الوقوع
او اللاوقوع الا ان تلك الادراكات ليست على وجه
الاذعان والتسليم بل على سبيل التخيل والتجويز
وفي هذا اشارة الى تحقيق الامر في المقام وهو ان
التصديق نوع آخر من الادراك مغاير للتصور مغايرة
ذاتية لا باعتبار المتعلق كما تشهد به الرجوع الى
الوجدان وان التصور متعلق ايضا بما يتعلق
به التصديق اعني ان النسبة واقعة او ليست بواقعة
ولا حجر فيه فيتعلق بكل شيء والا فتصور سواء
لم يكن ادراكا للنسبة اصلا كتصور الاطراف او ادراكا لها

لاعلى وجه الاذعان اما ما لا يقبل تلك النسبة تعلق
الاذعان كالنسب التقييدية والانشائية او بان
قابلا لها لكن لم يحصل الاذعان بها كما في الصورة
المذكورة ويقسمان بالضرورة اي باخذ
كل من التصور والتصديق قسما من الضرورة اي الضروري
والاكتساب اي المكتسب بالنظر بالضرورة يعني
ان انقسام كل من التصور والتصديق الى الضروري
والنظري بديهي فان كل عاقل يجد من نفسه انه يحصل له
بعض التصورات والتصديقات كتصور الحرارة
والبرودة والتصديق بان الكل اعظم من الجزء من غير نظر

واكتساب

واكتساب ويحصل له بعض آخر منهما كتصور الجن
والملك والتصديق بان العالم حادث بالنظر و
الاكتساب وهذا الطريق اعني الاحالة الى البداهة
اسلم من تكلف الاستدلال عليه بانه لو كان الكل من
كل نظريا لدار او تسلسل او بديهيا لما احتجنا في
شيء منهما الى الفكر فانه مع ما فيه من التوقف على امتناع
اكتساب التصديق من التصور ثم على حدوث النفس
على ما هو المشهور لا يتم الا بدعوى البداهة في مقدمات
واطرافها وذلك كاف في نفي كسبية الكل فلا حاجة
الى الدليل عليه ثم لا بد من دعوى البداهة في ثبوت

الاحتياج الى الفكر وذلك بعينه دعوى البداهة
فى عدم البداهة الكل فظهر ان الاستدلال يؤل
بالاخرة الى دعوى البداهة فى المط فليكتف به
اولا فافهم ذلك فانه مما لا يجده لغيرنا ونظم
فى سلك نظايره المنثورة فى هذه الحواشى
الضرورة والاكتساب بالنظر المشهور تعريف
الضرورى والنظرى مما يتوقف حصوله على النظر
وما لا يتوقف عليه ويرد عليه انه ما من تصور وتصديق
الا ويمكن حصوله بلا نظر بالحدس لان صاحب القوة
الحدسية يعلم المطالب كلها بالحدس ويمكن الجواب

بانها

بانها يكون بديهيا بالنسبة اليه نظريا بالنسبة الى غيره
اذ حصول تلك النسبة القوة لكل فرد ممكن فلا يتوقف
حصوله بالنسبة اليه على الفكر اذ التوقف ان لا
يمكن حصول الشئ الا بعد آخر والجواب انا لا نم ان التوقف
ما ذكرتم لانهم جوزوا تعدد العلل المستقلة للمعلول
الشخصى على سبيل التبادل بان يكون هناك علتان
يمكن حصول المعلول بكل منهما لو حصل ابتداء ثم
اذا وجد باحدى العلتين لا يمكن حدوث العلة
الاخرى ولا شك انه يمكن حصول المعلول بدون
كل منهما لامكان وجود الاخرى فلو كان التوقف ما

ذكرتم لم يكن شي منهما علة له اذ العلة هو ما يتوقف
عليه الشي وههنا بل التوقف هو الامر المصحح للقاء
ولا شك انه يصح في الصوره المذكوره تحقق تلك العلة
فيتحقق المعلول وكذا اذا حصل علم بالكسب يصح
ان يقال حصل الكسب فوجد العلم وانا تمكن حصول
ذلك العلم بهذا الطريق تسلمنا ذلك لكن لا نم امكان
حصول هذا العلم المخصوص بغير الكسب فالحاصل
بالكسب غير العلم الحاصل بالحدس بالشخص ومن غير فهما
بما يحتاج في تحصيله الى نظر وفكر وما لا يحتاج فيه اليه فالامر
عليه اهون فيهما فان الفاقد للقوة الحدسية حين هو فاقد

يصدق عليه انه يحتاج في تحصيل المطالب الى
الفكر قطعا وهذا المعنى هو مراد من عرفهما بالتوقف
وعدمه ومن هذا البحث يعلم ان النظرية والبداهة
تختلف باختلاف الاشخاص والاوقات فقال
ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول لما كان
معرفة القسم الثاني من القسمين موقوفا على معرفة النظر
عرفه والملاحظة هو توجه نحو المعلوم كما يظهر لك اذا
حصل فيك صورة شي والتفت اليه بها وربما يختلف
الملاحظة عن حصول صورة الشي بان يجعل تلك الصورة
آلة لملاحظة غير ذلك الشي كما في معاني الحروف وغيرها
فالنظر هو توجه النفس والتفاتها الى المعقول الى

ما حصل صورته فى العقل لتحصيل امر مجهول تصورا
كان المعقول والمجهول او تصديقا واحدا كان
التصور كما فى الحد بالفصل وحده والرسم بالخاصة
وحدها او كثيرا كما فى غيرها واعلم ان النظر والفكر
كالمترادفين على ما قاله نافذ المحصل والمشهور فى
تعريفهما ترتيب امور معلومة للتادى الى مجهول
واورد عليه بانه قد يخرج عنه التعريف بالمفرد
كالفصل وهذه الخاصة وحدها والجواب بان المعرف
يجب ان يكون معلوما بوجه فالتعريف بالمركب من
ذلك الوجه والمفرد او بان يكون التعريف بالمفرد
انما يكون بالمشتقات وهى مركبة من حيث اشتمالها

على

على الذات والصفة او من حيث انها اعم يجب
المفهوم فلا بد من قرينة مخصوصة فالتعريف بالمركب
من معنى المشتق والقرينة او بما قال الشيخ من ان التعريف
به بدرجات لا يتم بعضه وبعض بعضه الى نوع
تكلف فلذلك عدل المص الى هذا التعريف لشمول
جميع افراد النظر بلا كلفة سواء كان بالمفرد او
بالمركب معلوما كان او مظنونا او مجهولا بالجهل
المركب ثم اعلم ان المراد بالملاحظة هو التوجه
نحو المعلوم قصدا كما بينه علامة السياق سيما وقد
قيل بالغاية فلا ينتقض بحصول المبادى المرتبة دفعة
فى الحدس لانه ليس بقصد النفس واختياره بل

يسح له الغير اخباره اما عقيب شوق وتعب او
بدونه فافهم   وقد يقع فيه الخطاء فاحتيج الى
قانون يعصم عنه وهو المنطق اى قد يقع فيه
الخطاء كما نشاهده منا ومن غيرنا اذ لولاه لما
تناقض النتائج التى يتادى اليه الافكار فاحتيج
الى قانون اى قاعدة كلية يستنبط منها احكام
الجزئيات يعصم ذلك القانون عن الخطاء اذا
روعى وبهذا التقرير واف لا حاجة فيه الى اثبات
عدم كفاية الفطرة الانسانية فى التمييز بين الخطاء و
الصواب اذ وقوع الخطاء وقوعا شائعا حينما
يدل عليه لفظ قد التحقيقية والبنية الاستقبالية

من الفكر كاف فى استلزام
الاحتياج الى العاصم على
انه لو كفت لم يقع الخطاء
صح

الاستمرار

الاستمرارية وطوى حديث نظرية المنطق و
بداهته اذ لا حاجة اليه فى بيان الحاجة فان قلت
وقوع الخطاء انما يستلزم الاحتياج الى معرفة
الطرق الفكرية وموادها على الوجه الجزئى الاعم
وجه الكلى فانه ما لم يعرف الطرق الجزئية لا يحصل
التمييز بين الخطاء والصواب ولكن نزل لنا عن ذلك
فنقول انما يثبت الاحتياج الى معرفتها اما على وجه
الكلى وعلى الوجه الجزئى فقد مس الاحتياج الى
جزئيات الاعم من المنطق لا اليه فلا يتم التقريب
قلت وقوع الخطاء بالفعل يستلزم عدم بداهة
جميع تلك الطرق وبين ان العلم اليقينى بالجزئيات

النظر به انما يحصل من الكليات فقد بين الاحتياج
الى القانون في الكتاب المطالب في الجملة ولا يعني
بالاحتياج هنا الا هذا القدر وفيه نظر وله جواب

وموضوعه موضوع ما يبحث فيه عن اعراضها
الذاتية اي يرجع البحث فيه اليها وهي الخارج المحمول
الذي يلحق الشيء لذاته او لما يساويه على ما ذكره
المتأخرون وذلك البحث اما بان يجعل موضوع
العلم بعينه موضوع المسئلة ثبت له ما هو عرض ذاتي له
كالجسم الطبيعي في قولهم كل جسم فله حيز طبيعي او بان
يجعل نوعه موضوع المسئلة ويثبت له ما هو عرض
ذاتي له كالحيوان في قولهم كل حيوان فله قوة اللمس

او يثبت

او يثبت له ما هو عرض لامر اعم بشرط ان لا يتجاوزه
في العموم عن موضوع العلم صرح نا قد التزيل كقول
الفقها وكل مسكر حرام او يجعل عرضه الذاتي او
نوعه موضوع المسئلة ويثبت العرض الذاتي له او
او ما يلحقه لامر اعم بالشرط المذكور كقولهم كل متحرك
بحركة مستقيمة لا بد وان يسكن بينهما فقولهم ما يبحث
عن اعراضه الذاتية يحمل مفصلا ما ذكرناه اذ لا ريب
في انه يبحث في العلوم عن الاحوال المختصة بانواع
موضوع العلم كما مر بل ما في علم الا ويوجد فيه ذلك
كما يظهر لمن تتبع وقد نص الشيخ في الشفا بعد ما عرف
موضوع الصناعة بما يبحث فيها عن الاحوال المنسوبة

اليها والعوارض الذاتيه لها على ان المسائل هي
القضايا التى محمولاتها اعراض ذاتيه لهذا الموضوع
او لانواعه او عوارضه ويمكن ان يكون قوله في الاحوال
المنسوبه اليها اشارة الى المحمولات التى ليست
اعراضا ذاتيه لنفس موضوع العلم كما مر تفصيله واما
تعريف المتاخرين من حيث لم ياخذوا فيه الا الاعراض
الذاتيه للموضوع فاما محمول على المسامحه اعتمادا
على ما يفصل في مقامه او مبنى على الفرق بين محمول
العلم ومحمول المسئله كما فرق بين موضوعيهما فيكون
محمول العلم ما ينحل اليه محمولات المسائل على طريق
الترديد مثلا امتناع الخرق مع المحمولات التى تقابله

اذا اخذ على وجه الترديد كان عرضا ذاتيه للجسم
الطبيعي فانه لا يخلو عن احدهما فان قلت لا
حاجه الى ذلك اذ المعتبر في العرض الذاتي
شموله لجميع افراد الموضوع اما على سبيل الانفراد
او على سبيل التقابل وكل من محمولات المسائل
مقابلاتها اعنى محمولات المسائل الاخر شامل
لجميع افراد موضوع العلم فيكون عرضا ذاتيا له
قلت صرح الشيخ وغيره ان ما يلحق الشئ لامر
اخص وكان ذلك الشئ محتاجا في لحوقه الى ان يصير
نوعا معينا لقوله ليس عرضا ذاتيا فان قلت لم
يجعل الشيخ خارجا عن العرض الذاتي مطلقا كيف وقد

وقد مثل العرض الذاتي الشامل على سبيل المثال
بالاستقامة والانحناء والزوجية والفردية
مع انه صدق هو وغيره ان المستقيم والمنحني
مختلفان نوعا وكذا الزوج والفرد بل انما خرج
عن القسم المحض على الاطلاق حيث قال والقسمة
المستوفاة الاولية اما ان تكون بفصول واما
ان تكون بعوارض هي للجنس ايضا اولية مثل قولنا
كل كم اما مساو او غير مساو وقولنا كل جسم اما متحرك
او ساكن واما بعوارض لا يكون للجنس اولية وان
كانت القسمة بها اولية وذلك اذا كانت العوارض
انما يعرض للجنس اذا صار نوعا معينا مثل قولنا

كل

كل عدد اما زوج واما فرد فان الزوج والفرد
ليس يعرض للعدد اولا بل ما لم يصير العدد نوعا
معلوما لم يكن زوجا او فردا الا ان الزوج والفرد
عوارض لازمة لانواعه كذلك قسمة الحيوان الى الضاحك
وغير الضاحك لان هذه العوارض تعرض للانسان
وغيره بعد ان قامت طبايعها النوعية ولا يكفي
طبيعة الجنس في ان يعرض شيء من هذه العوارض فهي
من حيث القسمة اولية للجنس واما بذاتها فليست اولية
فعلم هذا الكلام من الشيخ بان ذاك مثل على سبيل المثال
من الاعراض الذاتية مسامحة وان العرض الذاتي منها بالجمع
هو القسمة لا كل واحد من القسمين ولا شك ان البحث لم يقع

صريحا في شي من المسائل غير المفهوم المتردد بين القسمين
الذي هو الوصف الذاتي بالحقيقة فلا بد ان يصار الى
ما ذكرنا وايضا قد شرط الشيخ في اشتمال على سبيل
التقابل ان لا يخلو الموضوع عنه وعن مقابله بحسب
المضادة او بحسب العدم الذي يقابله خصوصا مثل
الخط بالنسبة الى الاستقامة والانحناء والعدد
بالنسبة الى الفردية والزوجية قال وما يخلو الموضوع عنه
لان مقابل مثله بل له سلب فقط عرض غريب وحاصل
كلامه انه لا بد ان يكون مع ضده او عدمه شاملا لافراد
الموضوع وتلك المحمولات ليس لا يكون بينها تقابل
التضاد ولا العدم والملكة كما في الاحوال المخصوصة بانواع
الجسم

الجسم الطبيعي من الافلاك والمعادن والنبات والحيوان
اذ المراد بالتضاد ههنا الحقيقي يدل عليه انه قال القسمة
الاولية بالاعراض الذاتية قد يكون بتقابل كقولنا كل
خط اما مستقيم او منحني وكل عدد اما زوج واما فرد وقد
يكون بغير تقابل كقولنا ان من الحيوان ما هو منه سابح
ومنه ماش ومنه زاحف ومنه طاير فقد جعل القسمة الاخرى
لا على التقابل مع تحقق التضاد المشهور بين الاقسام
ولقد اشبعنا الكلام وبقي بعد فوائد في هذا المرام
تركناها لضيق المقام وانما تتبعنا اثر الشيخ لان الى
مداركه الصحيفة الجهالة العارفين للحق بالرجال
والا لما المرفوعون عن حضيض النقص الى ذروة الكمال

فيحلون بنور البصيرة جلية الحال ولا يلتفتون
الى ما قيل او يقال المعلوم التصوري موضوع
المنطق العلوم التصوري من حيث يوصل الى مطلوب
تصوري والمعلوم التصديقي من حيث يوصل الى مطلوب
تصديقي وقد خالف الشارح المشهور من قصر البحث على
الموصل القريب في القسمين حيث قال في الاول وسمي معرفا
وفي الثاني وسمي حجة فان بحث المنطقي في التصورات
والتصديقات لا يختص بالموصل القريب الذي
هو المعرف والحجة بل يبحث عن الايصال البعيد فيهما
والا يعد في التصديقات ولعل ذلك يعرف
منه بعض النظر وارجاع جميع المباحث الى الموصل القريب

في

حتى يكون قولهم الجنس كذا في قوة ان الحد يتالف
من الامر الذي هو كذا او المعرف جزءه كذا وقس عليه
حال القضايا اذ لا شك انه يحصل بحسب تلك الاحوال
احوال الموصل القريب نظر ذلك ما ذكره من جعل
موضوع الطب بدن الانسان في قولهم الرحيل
حار معناه ان يكون الانسان يستحي باكل الرحيل
فلا يستبعد كثيرا دلالة اللفظ الدالة كون
الشي بحيث يعلم منه شي عقلي لغيره وانما ينحصر بالاستقراء في
لا يجد العقل بين الدال والمدلول علاقة ذاتية ينتقل
عليهما منه اليه كالاثر على المؤثر واحد اثري المؤثر
الواحد على الاثر الاخر ووضعي وهو ما كان العلاقة

منها جعل الجاعل اياه له وطبعي هو ما كان لعلاقة
منها احداث الطبيعة الاول عند عروض الثاني
كاح اح على السعال واصوات البهائم عند دعاء
بعضها بعضا وصوت استغاثة العصفور عند
القبض عليه فان الطبيعة تنبعث باحداث تلك الدوال
عند عروض تلك المعاني فالرابط بين الدال والمدلول
ههنا هو الطبع كما ان في الاول هو الوضع وهي لا
تنحصر في اللفظ فان دلالة الحمرة على الخجل والصفرة
على الوجل منها بل دلالة حركة النبض على المزاج
المخصوص فان نوقش بانها من قبيل دلالة الاثر
على المؤثر واحد معلولي علة على آخر امكن اجراؤه في

اح اح حاد وان فرق بان الطبيعة يضطر في هذه
الصورة الى احراز هذه الآثار بخلاف اح اح مع
عدم الاضطرار ايضا في الثاني لا سيما عند استعداد
العوض والتحقيق انه اذا كان المرض المخصوص
مستلزما للصوت المعين والمزاج المعين للحركة
المعينة والكيفيات النفسانية لتلك الالوان
استلزاما عقليا كانت لها دلالة عقلية ولا ينافي
ذلك كون الدلالة الطبيعية ايضا فان ح لا يعرف
الارتباط العقلي بين تلك الدوال ومدلولها
ينتقل اليها بمجرد ممارسة عادة الطبيعة ولا شك ان
هذه الدلالة ليست عقلية لانها ليست مستندة الى

العلاقة العقلية حتى لو فرضنا اسفارهما كانت باقية

على حالها او بالجملة فيحقق الطبيعة في غير اللفظ

ايضا ومن امثلته ركض الدابة الارض بيدها عند

مشاهدة البقر الى غير ذلك مما يجده من تتبع

على تمام ما وضع له مطابقة لم يقل على جميع ما وضع له

لاشعاره بالتركيب ولا على عين ما وضع له مع انه

اخصر تنبيها على ان التمام لا يستدعي التركيب لان مقابله

البعض بخلاف الجميع فان مقابله البعض وعلى

جزئه تضمن وعلى الخارج التزام حصر الدلالة الالتزامية

وليس معتبر في حده اقول وههنا بحث وهو انه

اذا وضع لفظ لمجموع الملزوم واللازم يكون له على اللازم

الوضعية في الدلالة العقلية فان اللزوم شرط تحقق الدلالة م

دلالتان

٢٠

دلالتان تضمنية لكونه جزأ لما وضع له والتزامية

لكونه لازما للجزء ولازم الجزء لازم الكل مع انه

لا يصدق عليه انه دلالة على الخارج ولا يتوهم

انتفاء الالتزامية لتحقق العلاقة واللزوم حتى لو

لم يكن جزءا من الموضوع له ~~وهو المطابقة~~ تحقق هذه

الدلالة والجواب ان المعنى ان دلالته على ما كان بغير

دخوله من حيث هو كذلك التزامية اذ مؤدى التقسيم

ان الدلالة اما للعلاقة كون المعنى عين الموضوع وهو

المطابقة او لا فاما العلاقة كونه جزءا منه وهو التضمن

او لا لعلاقة الدخول وهو الالتزامي ومن ههنا علم

انه لو قيل الدلالة الوضعية اما على تمام ما وضع له

من تلك الحصة اولا والثانى اما على جزء من تلك
الحصة اولا لكان اظهر واخصر ولابد من اللزوم
عقلا بان يمتنع عقلا تصور الملزوم بدون تصور
اللازم كما بين العمى والبصر فان العمى موضوع للعدم المقيد
بالبصر والبصر خارج عنه فان اسناده الى البصر شايع
بدون قرينة مجازية قال الله تعالى فانها لا تعمى الابصار
ولكن تعمى القلوب التى فى الصدور وقال الله تعالى عميت
ابصارهم الى غير ذلك من النظاير الشايعة والاصل
الحقيقة على ان المناقشة فى المثال غير مرضى
او عرفا بان يمتنع فى مجرى العادة تصور الملزوم بدونه
كما بين الحاتم والجود فقد اختار مذهب اهل العربية

لانه

لانه لا ريب فى فهم هذا المعنى فاسقاطه عن درجة الاعتبار
غير مستحسن والعذر بالاختلاف بحسب العادات غير مسموع
فان الوضع ايضا يختلف باختلاف الاوضاع مهما ويلزم
المطابقة ولو تقديرا لان الدلالة بمعنى جزء الموضوع
له وعلى لازم مرفوع لتحقق الموضوع له فان استعمل
اللفظ فيه بالفعل كانت المطابقة محققة وان
لم يستعمل فيه فقط فلا خفاء فى ان له معنى لو استعمل
فيه كان من الدلالة بالمطابقة وهذا هو التقدير
وقد اختار ههنا ايضا كون الدلالة مستلزما
للقصد وهو مذهب اهل العربية وفى المقام كلام
طويناه على عزمه لضيق المقام ولا عكس اى

المطابقة لا استلزم شيئا منهما اما التضمن فللتحقق
البسايط اما الالتزام فيجوز ان يكون معنى لا لازم
عقلي دلالة عرفي فان ادعى الجواز بمعنى الاحتمال
العقلي فهو قايم لكن لا يفيد العلم بعدم الاستلزام بل عدم العلم بالاستلزام
ولم يتعرض بحال التضمن والالتزام في الاستلزام وان اخذ بمعنى الامكان الذاتي فيحتاج الى بيان
احالة الى مفهوم التعلم فانه كما يفيد بسيط لا لازم يفيد العلم بعدم الاستلزام
بحال استلزام التضمن الالتزام كحال المطابقة والالتزام
واما عدم استلزام التضمن فمعلوم اذا اعتبر اللزوم
الوضعي كما هو راي المص واما اذا اشترط العقلي فلا
لتوقفه على ثبوت بسيط له لازم عقلي وربما يمنع
والموضوع ان قصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى

فركب

فركب جزئي ههنا على المشهور وانت خبير بانه لا
حاجة الى اعتبار القصد ههنا بعد اعتباره في
اصل الدلالة ولذلك قال الشيخ انما يحتاج اليه
للتفهيم لا للفهم   اما تام وهو ما لا يكون
السكوت عليه كالسكوت على المسند اليه بدون
المسند وبالعكس او كالسكوت على الادوات التي
هي نواقص الدلالات كفي ومن   خبر وهو التام
المحتمل للصادق والكاذب   او انشاء وهو التام
الذي ليس بصادق ولا كاذب   واما ناقص
لا يكون تاما   تقييدي ان كان الثاني قيد
الاول وصفا كان او مضافا اليه او غيرهما كقولك

ضرب فى الدار فهو كلمة ضرب فى الدار
او غيره كفى الدار بل الدار وهو ان استعمل
اى فى الدلالة وذلك لكون معناه مستقلا فى
الملاحظة غير ملحوظ بالتبع فح الدلالة بهيئته على
الازمنة الثلثة كلها المراد بالدلالة بهيئته ان يكون
نوع تلك الهيئة موصوفا للزمان ولا ينافى ذلك
اشتراط كونه فى مادة موضوعة منصرف فيها فلا
يرد ان هيئة نصر مثلا فى مادة جسق غير دالة على الزمان
ولا فى مادة حجر وقيد الدلالة بالهيئة مغن عن قيد التعيين
فى الزمان وكذا الى الاقتران اذ لا يوجد فى غير الكلمة عن قيده
دلالة بالهيئة على الزمان مطلقا وبدونها

ام

اسم سواء لم يدل اصلا على الزمان او دل بمادته
كالزمان والغبوق والصبوح وان لا اى
لم يستقل وذلك لعدم استقلال مفهومها بالملاحظة
فاداة يدخل فيها الكلمات الوجودية العارضة
واخواتها ونسبتها الى الافعال كنسبة الادوات
الى الاسماء فان كان مثلا لا يدل على الكون فى
نفسه بل على الكون شى لم يذكر فهذه الكلمات الناقصة
انما تدل على نسبة الى موضوع غير معين فى زمان معين
بكون تلك النسبة لمعنى منتظر والدليل على ان الادوات
والكلمات الوجودية نواقص الدلالة انك اذا قلت
فى مثلا ابتداء وفى جواب سؤال او كان كذلك لم يقف

الذهن معها على معنى تحصل فيهما يشتركان فى
انهما لا يدلان بانفرادهما على متصور بل انما يدلان
على نسبة لا يعقل الا بعد تعقل ما هى نسبة بينهما
فلا يصح افرادها لان توضع او تحمل او يبدا بها
او يخبر الا ان يقرن بها لفظ آخر يتمم نقصانها
فيصح ح ان يخبر بها وعنها وضعها اما دال
على نسبة غير معينة اى نسبة هى مرآة يعرف الغير
فتعيينها تابع لتعيين الغير كفى وعلى فانهما يدلان
على نسبة الظرفية والاستعلاء ماخوذتين على
وجه يكون تعينها لما يذكر بعدهما بخلاف الابوة
والبنوة فانهما وان دلا على النسبة لكن لم يوخذ

مِ

مِن حيث هما آلة لتعرف حال الغير ولذلك هما اسمان
واما دال على سلب نسبة لغير فانه دال على سلب الايجاد
هذا كلام الشيخ مع شرح ما له وتشبيه تلك المعانى
بالمرآة مما اتفق عليه كلمة المحققين حتى ان الامام
حجة الاسلام صرح به فى الاحياء وشهد به الفطرة السليمة
ومن لم يجد ذلك فليتهم وجدانه واقسم تقسيم آخر
لمطلق المفرد ان الحد معناه اى بالعدد بمعنى
انه لا يكون له معنيان فمع تشخصه وضعا علم فان
قلت الضماير واسماء الاشارة داخل فى هذا
القسم لان معناها متشخص وضعا بناء على انها موضوعة
بوضع واحد لكل واحد من الجزئيات كما حققه المتاخرون

مع انها ليست باعلام اصطلاحا فكان ينبغي ان
يقول بدل قوله علم جزئي حقيقي ليشملها فلم يرد القسم
لما اتحد معناه ولا شك ان معنى الضماير واسما الاشارة
على هذا التحصي متعدد وان كان وضعها واحدا
فهي خارجة عن القسم لا يقال اعتبار التشخص في معنى
الضماير واسماء الاشارة ممنوع اذ ضمير الغايب قد
يرجع الى الجنس والاشارة قد يكون اليه كقوله نعم
انكم لتحصون بهذا السواد لانا نقول يبقى النقص بضمير
المخاطب والمتكلم والاولى في الجواب ان يقال
ان المص لا يقول بهذا التحقيق بل انها موضوعة
للمعنى الكلي الا انه يترك استعمالها فيه والتزم استعمالها

في الجزئيات

في الجزئيات فهي حينئذ من المجازات المتروكة الحقيقة فتشخص
معانيها بحسب الاستعمال الطاري لا بحسب الوضع
فلا تدخل في قوله مع تشخصه وضعا واما العلم الجنسي فليس
علما في عرف المنطق لان نظرهم الى المعنى بالقصد الاول
ومعناه كلي وان ادخله اهل العربية في العلم نظرا
الى الاحكام اللفظية وهذا من باب تخالف الاصطلا
حات بسبب اختلاف النظر كما في الكلمات الوجودية
هذا اذا جوزنا اطلاق العلم الجنسي حقيقة على الافراد
كما هو التحقيق لما اذا لم يجوز ذلك وقيل انها موضوعة
للحقيقة بشرط الوحدة الذاتية فهي بهذا الاعتبار متشخص
فلا اشكال وبدونه متواطي ان تساوت افراده

اي في صدق هذا المعنى عليهما ومنشكك ان
تفاوت بالاولية والاولوية لا تقال الثانية تشمل على
الاول فان اتصاف العلة بالوجود اولى من اتصاف
المعلول به اذ لا يخفى ان الاعتبار الاولية غير اعتبار
الاولوية وان كان الاقدم اولى لكن سمح في ذلك
ان الاشدية ايضا كذلك فلم يجعل قسما آخر قال كبير
فان وضع لكل استدارة المنقول ايضا موضوع
ومعقول بحسب الناقل شرطا كان او عرفا عاما او
خاصا والا فحقيقة في المنقول منه قوله ومجاز في
المنقول ولا يخفى عليك ان المشترك ايضا يكون بحسب
كلا بعضه داخلا في احد الاقسام السابقة فالاولى
الطلق

ان يجعل المقسم الى المشترك وغيره تقسيما مستانفا
المفهوم ان امتنع فرض صدقه على كثيرين فجزئي
لنفس امتناع مجرد تصوره ويعرف ذلك ان يغمض
العقل عن الخصوصيات المقارنة له ويجرد النظر الى
الصورة الحاصلة فان امتنع الحكم بجواز صدقه على كثيرين
فهو جزئي فلا يرد ان فرض صدق الجزئي على كثيرين ممكن
فانه يقع مقدم الشرطية في هذا النظر وثانيها حين
قولك ان كان زيد صادقا على كثيرين لم يكن جزئيا
وعكسه ان لم يكن زيد جزئيا فهو صادق على كثيرين
فالفرض ليس بمعنى التقدير بل بالمعنى الذي مر كما انه في قولهم
يمتنع فرض الانقسام في النقطة ليس بمعنى التقدير ايضا

وربما يلزم في الجواب ان الشرطية المذكورة ليست قضية
معقولة بل هي مجرد لفظ وفيه ما فيه لا يقال الصورة الخيالية
من الشخص المعينة مثلا ينطبق على كل من الشخصات المعينة
بحيث يجوز العقل ان يكون هي هي وانه صرح الشيخ
بان الطفل في مبدء الولادة لا يفرق بين صورة امه
وغيرها بل يدرك منها شيء واحدا وجعل ذلك احد قسمي
الموذ النسر وانه ضعيف البصر يدرك شبحا ويجوز
عقله ح ان يكون زيدا او عمروا فيلزم ان يكون
هذه الصور كلية لانا نقول ليس شيء من هذه الصور
امكان فرض صدقه على كثيرين اذ لا يجوز العقل ان
يكون تلك الشخص الخيالية شخصيات كثيرة في الخارج بل

بلزم

يلزم بامتناع ذلك بمجرد النظر الى تلك الصورة
نعم يشتبه عليه الامر ويتردد في انها هل هي هذه
ام غيرها وام الطفل فلا يدرك الكثرة اصلا فليس له
تجويز صدق تلك الصورة الخيالية على الكثرة اصلا
بل تلك الصورة من حيث هي لا يعقل الكثرة عنده اصلا
واما شبح ضعيف البصر فحاله حال البيضة وح هيهنا
ينقدح ان تحقيق معنى الكلية والجزئية ان المعنى الواحد في
الذهن ان جوز العقل كثرة خارج الذهن بمجرد النظر
اليه من حيث تصوره فقط مع الاغماض عن الخصوصيات
فهو كلي والا فجزئي امتنعت افراده كشريك الباري
تعالى عن ذلك علوا كبيرا او امكنت ولم يوجد كالجبل

او وجد الواحد فقط مع امكان الغير كالشمس المضهر
افراده في هذه الشمس المشاهدة او امتناعه اي
امتناع الغير كواجب الوجود وفيه بحث اذ يدخل
الواجب بحسب تقسيمه فيما يمكن افراده ووجه انه
انه لا يمكن تعدد افراد الواجب تعالى عن ذلك و
يمكن الاعتذار بانه اراد بامكان الافراد امكان جنس
الفرد اعم من ان يكون واحدا او كثيرا او لو قال بدل
قوله او امكنت او لا لم يرد ذلك مع الوجازة اذا
سلب الامتناع عن جميع الافراد واما بامكان للجميع
او البعض او الكثير مع التناهي كالكوكب
او عدم كمعلوم الله تعالى ومقدوره والكليات

خفي

خص البحث بها اذ لا بحث في الفن عن الجزئي
بالاستطراد ولانه ليس كاسبا ولا مكتسبا وايضا لا
يجري جميع النسب في الجزئين ولان الجزئي والكلي
اذ ليس في الاول الا التباين والتساوي ولا في
الثاني الا التباين والعموم المطلق وما قيل من انه
لا تصادق في الجزئيات فان مثل هذا الضاحك
وهذا الكاتب ان كان المشار اليه بهما مختلفا فهناك
جزئيان متباينان او واحد فليس هناك الا جزئي
واحد اعتبر تارة مع وصف الكتابة واخرى مع الضحك
وبذلك لا يتعدد الجزئي تعددا حقيقيا ولا يتغاير
تغايرا حقيقيا بل هناك تعدد وتغاير بحسب الاعتبار

والكلام في الجزئيين المتغايرين بحسب الحقيقة كما
هو المتبادر من العبارة لا في جزئي واحد له اعتبارات
متعددة ولو عد جزئي واحد بحسب الجهات و
الاعتبارات جزئيات متعددة لزم ان يكون الجزئي
الحقيقي كليا فاذا اشرنا الى زيد بهذا الكاتب و
هذا الضاحك وهذا الطويل وهذا القاعد كان
هناك على ذلك التقديرات جزئيات متعددة
تصدق كل واحد منها على ما عداه من الجزئيات المتكثرة
فلا يكون ما نحن فرض اشتراكه بين كثيرين فيكون كليا
قطعا فاقول فيه بحث اذ لا شك ان التغاير الاعتباري
كاف في كونهما مفهومين كما في الكليين فان النسب تشمل

الكلي

الكليين المتغايرين بالذات والمتغايرين بالاعتبار
فلا وجه لتخصيص الجزئيين بالمتغايرين بالذات
وما ذكره من لزوم كون الجزئيات كلية ممنوع فان الكلية
على ما حقق آنفا هو امكان فرض كثرة المعنى الواحد
في النفس بحسب الخارج اعني تجويز صدقه على ذوات
متكثرة لا صدقه مع مفهومات اخر على ذات واحدة
والمتحقق ههنا هو الثاني دون الاول هذا اذا كان
الاشارة بها الى فرد معين واما اذا كانت خصصها
فهي في حكم الاشارة الى ذاتين متغايرين واما قضية
امتناع حمل الجزئي الحقيقي وما فيه فسيجيء في موضع يليق
به ان شاء الله تعالى ان تعارفا كلها اي ان لم الصدق

واحد منهما على شيء مما يصدق عليه الاخر فمتباينان
تباينا كليا كالانسان والحمار وان كان ازمانينا
لكاد ان يكون متصادقين جزئيا والا اي
وان لم يتفارقا كليا فان تصادقا كليا
من الجانبين فمتساويان اي يصدق كل منهما
على ما يصدق عليه الاخر وقوله من الجانبين ليس ضروريا
في هذا الشق لان التصادق الكلي لا يتبادر منه
الا الكلي من الجانبين ولذلك تركه في التفارق
وانما ذكره هاهنا لانه قصد منه الاعم بطريق عموم المجاز
ولذلك عطف عليه بعد ذلك قوله او من جانب
ونقيضاهما كذلك اي متساويان والا فيكذب نقيض

احدهما

احدهما على بعض ما صدق عليه نقيض الاخر فيصدق
على ذلك البعض الذي كذب على بعض ما صدق عليه
نقيض الاخر لان كذب النقيض يستلزم صدق احد المتساويين
بدون الاخر هف مثلا كل لا انسان لا ناطق وكل لا
ناطق لا انسان والا فيصدق بعض اللاانسان ليس بلا
ناطق فبعض اللاانسان ناطق فبعض الناطق لا انسان
هف وهاهنا شك مشهور وهو ان بعض اللاانسان ليس بلا
ناطق لا يستلزم بعض اللاانسان ناطق لان السالبة المعدولة
المحمول اعم من الموجبة المحصلة لصدق الاول لانعدام الموضوع
بخلاف الثاني فربما كان بعض المتساويين مما لا فرد
له بحسب نفس الامر كنقيض المفهومات الشاملة كاللاشيء

واللاممكن فاذا قيل بعض اللاشي ليس بلاممكن يستلزم
بعض اللاشي ممكن ويرد المنع المذكور وقد يجاب بتخصيص
الدعوى بغير تقائض الامور الشاملة فان نقائض غيرها يصدق
لا محالة على شي ما فيكون الموضوع موجودا او عند وجود
الموضوع يتلازم السالبة المعدولة المحمول والموجبة
المحصلة وما يقال من انه يخرج عموم قواعد المنطق فانما هو
بحسب الطاقة ولا طاقة بادخالها في القواعد الا انه صرف
احكامها مع احكام غيرها ولا غرض بعدية في البحث عن تلك
النقائض حتى يبحث عنها مستقلا فلا باس باغفالها و
قد يجاب بان القضية المذكورة ليست معدولة المحمول
بل سالبة المحمول والموجبة السالبة المحمول في قوة السالبة

فيصدق

فيصدق بانتفا الموضوع فيكون السالبة المحمول في قوة
الموجبة ومستلزمة لها وسيجي معنى السالبة المحمول
وما فيه في موضعه ان شاء الله تعالى او من جانب تحري
العبارة او متصادقان تصادقا كليا من جانب اي
تصادقا كليا من احد جانبيه فاعم واخص مطلقا
اي الذي صدق كلي اعم مطلقا والاخر اخص مطلقا
ونقيضاهما بالعكس اي نقيض الاعم مطلقا اخص
مطلقا من نقيض الاخص مطلقا اي يصدق نقيض
الاخص على كل ما صدق نقيض الاعم من غير عكس اما
الاول فلانه لولاه لصدق عين الاخص على بعض
ما صدق عليه نقيض الاعم فيصدق الاخص مطلقا بدون

الاعم من وجه مثلا يصدق كل لا حيوان لا انسان
ولا بعض اللاحيوان ليس بلا انسان بعض
الانسان لا حيوان وبحث وعليه مثل ما سبق
فان بعض اللاحيوان ليس بلا انسان ان كان
معدولة لم يستلزم بعض اللاحيوان انسان فانها
موجبة والسالبة المعدولة اعم من الموجبة المحصلة
كما مر والجواب كالجواب واما الثاني فلانه
لو صدق نقيض الاعم على ما صدق عليه نقيض الاخص
فيكون بين نقيض الاعم والاخص مساوات ايضا لما مر
او نقول بعض نقيض الاخص عين الاعم كما في المعنى الاعم
ولا شي من عين الاعم نقيض نقيض الاخص لنقيض الاعم نقيض م

قوله ١٧١٩

والا اى وان لم يتصادقا كليا لا من الجانبين
ولا من جانب فمن وجه اى منهما اعم واخص من وجه
وبين نقيضيهما تباين جزئى وهو ان يتصادقا
فى الكلية سواء تصادقا فى الجملة وهو العموم من وجه او
لا يتصادقا اصلا كالتباين والتباين الجزئى انما يحصل
باحد الامرين وذلك لم يذكره فى نسب الكليات اذ
المقصود هنا حصر انواع النسب وهذا جنس
يحصل باحد النوعين وانما كان بين نقيضيهما تباين
تباين جزئى لان العينين يصدق كل منهما بدون
الاخر والنقيضان ايضا كذلك اذ حيث لا
يصدق عين احدهما يصدق نقيضه وفيه نظر لما مر الا

وجوابا وفيه نظر لان معنى التباين الجزئي على ما مر لا يصدق
على العموم من وجه لان الاجتماع جزء منه ولا يصدق
على المجموع في الجملة نعم يصدق المتباينان
بالتباين الجزئي على الاعم والاخص من وجه فليس
الملتفت فرد السبب فالقول بان الاجتماع خارج
عن مفهوم العموم من وجه وقيد له ركيك والجواب
ان يقال الحصر في هذا المقام انما هو للكلي في
هذه النسب بمعنى الكلي اما متساويان او متباينان
او اعم واخص مطلقا او من وجه لا الحصر النسب في
الاربع وكون التباين الجزئي من النسب لا يقدح في
الحصر المقصود وهو ظاهر كالمتباينين فان

من

من نقيضهما ايضا متباينة جزئية مثل ما مر من الدليل
وليس من نقيض الاعم الاخص من وجه ولا بين
المتباينين تباين كلي اما الاول فلتحقق العموم من وجه بين
الابيض والحيوان مع ان بين نقيضهما وهما اللاابيض
واللاحيوان ايضا عموم من وجه واما الثاني فلتحقق المباينة
الكلية بين الحجر والحيوان مع بين اللاحجر واللاحيوان عموما
من وجه وكذا ليس بين نقيض الاعم والاخص من وجه ولا
بين نقيض المتباينين عموم من وجه اما الاول فكما مر
اللاحجر واللاحيوان واما الثاني فلان بين الانسان واللاناطق
مباينة كلية مع ان بين نقيضيهما وهما اللاانسان والناطق
ايضا مباينة كلية وقد يقال الجزئي للاخص اي للجزئي معنيان

احدهما من وكخص بالجزئي الحقيقي والثاني هو الاخص
من شئ اي مطلقا وكخص بالاضافي وهذا التعريف
للجزئي الاضافي اذ قد علم ايضا معنى الاخص فعسر الحمل
الاضافي به فلا يرد ان تعريف الشئ بنفسه قال بعض
الفضلاء هذا التعريف لا يكون الانسان من جزئيات
الناطق وكذا امثال ذلك مع ان الحكماء عدوها
من الجزئيات في احكام الكليات وموضوعات القضايا
والاولى ان يقال في تعريفه المندرج تحت كلي اي
الموضوع لكلي ليعم الكل وقال السيد المحقق قدس سره في
حاشية المطالع المتبادر من كون الشئ مندرجا تحت آخر
ان يكون اخص منه ولذلك قيل الكلي والجزئي الاضافي

يرادفان العام والخاص الا انه اشتهر في موضوعات
القضايا عند احد المتساويين جزئيا اضافيا للآخر
فمن ثمه ترى بعضهم يفسر المندرج تحت الكلي بالموضوع
لكلي ويريد به ان يقع موضوعا له في قضية موجبة كلية
لا في قضية مطلقة والا لكان الاعم من الشئ جزئيا له ولا
قائل به اقول ذلك الفاضل قال في القضايا يعني الحمل
ما صدق عليه بالفعل في الذهن وفي الخارج وقت الحكم او
غير وقت الحكم ولو في المستقبل ويكون ذلك الشئ من جزئيات
ح وذكر الكل من الفوائد فائدة وقال قولنا من جزئيات
يخرج ح وان صدق عليه ح بالفعل وتظهر من كلام
ان ما سوى جسمي ح ما يصدق ح داخل في الحكم ولعل

ح عدالمساوی مح الجزئیات فی موضوعات القضایا
اشاره الی ذلک لکن الشیخ فی الشفا قال الحکم علی
کل واحد من الجزئیات الشخصیه والنوعیه والشخصیه معا
ان کان المعنی جنسا ولم یتعرض للامور المتساویه له
اوجه الحکم فی الافراد الشخصیه والنوعیه وفی عدم
دخول المساویات فی شی منها وهو اعم ای الجزئی
الاضافی اعم مطلقا من الجزئی الحقیقی لان کل جزئی
حقیقی مندرج تحت کلیات کثیره واقلها الشیء الممکن
العام فیکون جزئیا اضافیا لها ولیس کل جزئی اضافی
جزئیا حقیقیا لجواز ان یکون کلیا مندرجا تحت کلی
آخر کالحیوان بالنسبة الی الجسم والکلیات خمس ای
فی

٣٥

خمسة انواع الاول الجنس وهو المقول علی الکثره ای
الکثیرین المختلفه الحقائق فی جواب ما هو حذف لفظ
الکلی لالاغناء المقول علی الکثره عنه اذ الکلی جنس له
وذکر الجنس واجب فی التعریفات التامه اذ لیس المقصود
بالذات منها مجرد التمییز بل الاحاطه بالماهیه والتمییز مقصود
بالعرض منها وما یقال ان معنی الکلی هو المقول علی
الکثیرین بعینه الا ان الکلی یدل علیه اجمالا والمقول
علی کثیرین تفصیلا اذ لیس المراد بالمقول علی کثیرین المقول
بالفعل والا لخرج المفهومات الکلیه التی لیست لها
افراد موجوده فی الخارج ولا فی الذهن بل المراد به الصالح
لان یقال علی کثیرین فاقول فیه بحث اما اولا فلان الکلی

كما هو الذي يمكن فرض اشتراكه فيه اى فرض مقوليته على
كثيرين ولو اخذ المقول في التعريف على ما يمكن فرض مقوليته
لدخل في التعريف الكليات الفرضية بالنسبة الى الابد
الحقائق الموجودة اذ يمكن فرض مقوليتها عليها فان
الكليات المتباينة بالنسبة الى المساواة مطلقا فالمراد
في التعريف ما يصلح للمقولية بحسب نفس الامر وهو اخص
الكلي فدلالته لو كانت عليه لكانت الالتزامية وهي مهجورة
في التعاريف واما ثانيا فلان الكليات التي ليست لها
افراد اصلا ليست اجناسا للمثل فلا باس بخروجها
ومن ههنا نقدح ان المنحصر في الخمس هو الكليات التي
لها افراد بحسب نفس الامر لا الفرضيات فتامل لظهوره

حيث

حيث اورد التعريف عقيب خمس الكليات فظهر
ان كلا من الخمس فرد منه اولا انه قصد رسم الناقص ايجازا
قوله المقول اى المحمول وهو شامل للكلي والجزئي فان
الحمل يجري فيهما معا على ما صرح به الفارابي في مدخل
الاوسط بل الشيخ في الشفاء ايضا وما يقال من ان الجزئي
الحقيقي هو لا يقال ولا يحمل على شيء حمله اصلا لان حمله
على نفسه لا يتصور قطعا اذ لا بد في الحمل الذي هو النسبة
بين امرين متغايرين وحمله على غيره ايجابا ممتنع فاقول فيه نظر
اذ يجوز حمله على جزئي مغاير له بحسب الاعتبار متحد معه بحسب
الذات كما في هذا الضاحك وهذا الكاتب فانهما
مختلفان بحسب المفهوم ومتحدان بحسب الذات فان ذاتيهما

زيد لعمرو مثلا وكذا يجوز حمله على كلي آخر هو جزئيه كالحي

وكذلك بعض الانسان زيد قوله على الكثره يخرج الجزئيات

فانها لا تصدق الا على ذات واحده قوله المختلفه الحقايق

يخرج الانواع الحقيقيه وفصولها القريبه وخواصها

وقوله في جواب ما هو يخرج الفصول البعيده والعرض العام

وساير الخواص فان شيئا منها لا يقال في جواب ما هو

بطل المعرف على المعرف فان كان الجواب عن

الماهيه وعن بعض المشاركات الجواب عنها وعن الكل

قريب كالحيوان قد علم ان الجنس مقول على الكثره المختلفه

الحقيقه فيكون جوابا للسوال عن الماهيه وجميع مشاركاتها

كان جنسا قريبا كالحيوان بالنسبه الى الانسان فانه اذا

سئل

الجواب ...

سئل عن الانسان والفرس ما هما كان الحيوان لانه

تمام المشترك الذي بينهما وهو بعينه جواب عن السوال

عن الانسان في جميع مشاركاته في الحيوان والا

بعيدا كالجسم اي وان لم يكن الجواب عن الماهيه وعن بعض

المشاركات هو الجواب عنها وعن الكل كان جنسا بعيدا

كالجسم فانه جواب عن السوال بما هو عن الانسان وبعض المشاركات

فقط اعني الجمادات او الافلاك وليس جوابا عن

الانسان وجميع المشاركات اذ ليس جوابا عنه وعن الاجسام

النامية بل الجواب عنها الجسم النامي واعلم انه لو قال

فان كان جوابا عن الماهيه وجميع المشاركات فهو الآخر ما

قال لكان اخصر واظهر الثاني النوع وهو المقول

على الكثرة المتفقة الحقيقة في جواب ما هو توقف فوائد
القيود بالقياس الى ما مر في تعريف الجنس لا يقال الجنس
مقول على الكثرة المتفقة الحقيقة في جواب ما هو لانه
اذا سئل عن زيد وعمرو وفرس بما هم فالجواب الحيوان فلا
بد من قيد فقط لاخراجه لانا نقول هو مقول بالذات على
المجموع وهي مختلفة الحقائق لكن يتضمن قوله على الاشياء
والمتبادر من المقول على الكثرة المختلفة في جواب ما هو
هو المقول عليها صريحا لا ضمنا وقد يقال على
ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو للنوع
معنيان احدهما الحقيقي وهو ما مر تعريفه والثاني
الاضافي وهو الماهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو

فقوله

فقوله الماهية اي الامر الكلي اذ قيل ان الماهية
الزائد على الكلية فيخرج الشخص ولا بد من قيد ليخرج
الصنف اذ يصدق انه ماهية مقول عليها وعلى
غيرها الجنس في جواب ما هو وقيد الاولية يخرج اذ ليس لانه
ليس حمل الجنس عليه حملا اوليا بل بواسطة فوقه على
النوع فان امرا اذا اخذ المقام الخاص كان نوعا
للقيام اوليا وللخاص ثانيا لكنه يخرج النوع السافل
بالقياس الى الاجناس العالية مع ان تسميته نوع
الانواع يسمه الجنس العالي جنس الاجناس يقتضي ان يكون
السافل نوعا بالقياس الى جميع العوالي فالاولى ان
يعتبر فيه كونه مقولا في جواب ما هو ليخرج الصنف

يدخل السافل بالنسبة الى العوالي ويمكن ان يراد
بالماهية ما يحمل على الافراد فيخرج الصنف ويدخل
الاجناس المتوسطة او يراد الاعم من الماهية المختصة
او المشتركة قوله ويخص باسم الاضافي كالاول بالحقيقي
~~الاولى~~ وبينهما عموم من وجه ووجه التسمية ان المعتبر
في النوعية التحصيل الاولي فقد انتهى تحصيله ويخص
باسم الاضافي في باقي ما هو من الاجناس ويخص باسم الاضافي
لتصادقهما على الانسان فانه مقول على زيد
وعمرو وبكر في جواب ما هو وهو متفق الحقيقة فانه تمام
حقيقتهما لا تمايز بينهما الا بالاعراض المشخصة ويكون
نوعا حقيقيا ويقال عليه وعلى الفرس مثلا الحيوان في

جواب ما هو فيكون نوعا اضافيا وتفاوتهما
في الحيوان فانه نوع اضافي اذ يقال عليه وعلى الشجر
مثلا الجنس وهو الجسم النامي في جواب ما هو وليس
نوعا حقيقيا لان افراده مختلفة بالحقائق والنقطة فانه
نوع حقيقي اذ ليس نوعا اضافيا اما الاول فلان
افراده في الحقيقة واما الثاني فلانها لا يدخل تحت
مقولة من مقولات ان دخلت تحت العرض ليس جنسا
لما يجيء او لانه بسيط وكلا الوجهين ضعيف اما الاول
فلانه لا يدل على ان لا جنس له عاليا وربما كان له
جنس مفرد والمشهور في المقولات هو الاجناس العالية
فقط واما الثاني فلان بساطة العقل لا تتم والحادثة

لايجدى والمصر تبع في ذلك المتاخرين واما القدماء
حتى الشيخ في الشفاء فقد ذهبوا الى ان الاضافي اعم مطلقا
من الحقيقي ولهذا انما يتم لو ثبت ان لكل نوع فله جنس
ولم يثبت لجواز ان يكون نوع بسيط لا جنس له
ثم الاجناس بترتب متصاعدة في العموم منتهية الى
العالي الذي لا جنس فوقه وقوله يسمى جنس الاجناس
لان جنسية الشيء باعتبار العموم بعد ان يكون مقولا
في جواب ما هو فما يكون اعم من الكل يكون جنس الاجناس
والانواع متنازلة في الخصوص منتهية الى السافل
ويسمى نوع الانواع فان النوعية بالاضافة الى الاخرى
الترتيب الا انها باعتبار الخصوص فاخص الكل نوع من
الكل

الكل وما بينهما متوسطات الثالث الفصل وهو
المقول على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته يطلب بها
شيء ما يميز الشيء عن غيره بشرط ان لا يكون تمام ماهيته المختصة
والمشتركة فان قيد بفي ذاته وفي جوهره وما يجري
مجريهما كان طالبا للمميز الذاتي اما عن جميع الاغيار او
عن بعضها وهو الفصل القريب والبعيد فيتعين في
الجواب احد الفصول وان قيد بفي عرضه كان طالبا
للمميز العرضي اما عن جميع الاغيار او بعضها وهو الخاصة
المطلقة والاضافية فيتعين في الجواب احد الخواص وان
وان اطلق كان طالبا للمميز كيف ما كان فيقع في الجواب
اما الفصول والخواص وقوله في ذاته في موضع الحال

عن هو اما على التأويل او بدونه على اختلاف رأي النحاة

ومعناه اي شيئا هو معتبرا او ملاحظا في ذاته مع قطع

النظر عن عوارضه فان ميز عن المشارك في الجنس

القريب فقريب كالناطق بالنسبة الى الانسان فانه

يميزه عن المشارك في الحيوان الذي هو جنسه القريب

البعيد فبعيد كالحساس بالنسبة اليه فقط عبارة المص

ان ما لا جنس له لا فصل له اذ لو كان له قسم آخر يميزه

عن المشاركات في الوجود لان الجنس كما في الماهية

المركبة من امرين متساويين فان الكل كان كل منهما فصلا

له وربما يقال مع القول بالفصل المميز عن المشاركات

الوجود به تجويز الماهية المذكورة ان القرب والبعد لا

يجري الا ان المميز عن المشاركات الجنسية وفيه نظر اذ لو كان

جنسه مركبا من امرين متساويين كان كل منهما بالنسبة اليه

بعد وان كان النسبة مركبا منهما كان كل منهما بالنسبة

اليه قريبا فالقرب والبعد يجري في هذا القسم ايضا وفي

تحقيق المقام ابحاث طويلة لا يليق بهذا المقام

واذا نسب الى ما يميزه فمقوم الفصل نسب الى ما يميزه

بالمقوم كالناطق بالنسبة الى الانسان فانه داخل في قوامه

والى ما يميزه عن المشاركات فيه بالمقسم كهو بالنسبة الى

الحيوان فانه يحصل بانضمامه اليه وجود او عدم اقسامه

فهو مقوم للانسان مقسم الحيوان وما فوقه والمقوم

للعالي مقوم للسافل ضرورة ان جزء الجزء جزء ولا عكس

اى كلها او بالمعنى اللغوى اذ ليس كل ما هو جزء الكل
فهو جزء الجزء والا كان الكل جزء جزء الكل جزء الكل
على جميع اجزاءه مت فاعلم   الرابع الخاصة
وهو الخارج المقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط
سواء كانت تلك الحقيقة نوعا اخيرا او متوسطا او
جنسا عاليا او غيرها هذا اولى من تعريفه بالخارج والمحمول
بافراد نوع واحد لعدم شموله لخواص الجنس العالي ولذا
اختاره الشيخ فان قلت الخاصة اما مطلقا تختص بالشيء
بالقياس الى جميع ما عداه كالضاحك للانسان واما
اضافة تختص بالشيء بالقياس الى بعض اعتباره كالماشي
وتعريف المص لا يساوي القسم الثاني فلا يكون جامعا

قلنا

قلنا الخاصة التي هي قسم الكليات الاربع هو الاول
دون المطلق واطلاق الخاصة على المطلق الاول لا ما بالاشتراك
اللفظي على ما يعلم من الشفا،   الخامس العرض وهو
الخارج المقول عليها وعلى غيرها لا اشكال فيه بناء على
ما حقق انه اعم من معنى الخاصة التي هي احد الخمسة واما اذا جعلت
اعم من المطلقة والاضافة كما ذهب اليه بعض المتاخرين
فيكون الماشي بالنسبة الى الانسان خاصة وعرضا عاما معا
فيتداخل بعض الاقسام بالنسبة الى شيء واحد فلا يكون
القسمة حقيقية بل اعتبارية لا تجري ... فافهم
وكل منهما ان امتنع انفكاكه عن الشيء فهو المهية الموجودة
فان النسبة مساوق الوجود وانما لم يقل عن المهية المستلزم

لازم الوجود لئلا يكون تقسيمه الى لازم الماهية تقسيم الشئ
الى نفسه فلازم ما بالنظر الى الماهية او الوجود فان
ما يمتنع انفكاكه عن الماهية مطلقا اى بحسب كلا وجوديها
بمعنى انه حيث وجدت كانت متصفة به وهو لازم
الماهية كالزوجية للاربعة فان الاربعة زوج سواء كانت
فى الذهن او الخارج او لا يمتنع انفكاكه عنها الا فى
وجود خاص كالتحيز للجسم فانه انما يلزمه فى الوجود الخارجى
وكالكلية للانسان فانه انما يلزم فى الوجود العقلى
وقد قسم بعضهم اللازم الى لازم الماهية ولازم الوجود
ومثل اللازم للوجود بالسواد للحبشى فقال فان السواد
لازما للانسان لكان كل انسان اسود ونحن نعلم ان

لازم لوجوده وتشخصه لا
لماهيته لان ماهية الانسان
ولو كان السواد صح

السواد

السواد كما لا يلزم ماهية الانسان لا يلزم وجودها
لان الانسان الابيض كثير بل انما يلزم الماهية الصنفية اعنى
الحبشى بحسب وجودها فى الخارج فقصر كلامه بحسب الظاهر
فى قوة ان السواد ليس لازما لماهية الانسان بل هو لازم
لوجود الصنف الذى تحتها ولا يخفى عدم استقامته وفوات
المقابلة المطلوبة بين لازم الماهية ولازم الوجود فان
اللائق بالمقام ان يراد ما لا يكون لازما للماهية ويكون لازما
لوجود تلك الماهية والتحقيق انه لم يرد بلازم الماهية النوع
وبلازم الوجود ما يلزم التشخص فان السواد للحبشى انما
يلزم صنفه من جملة ما اعتبر فى تشخصه فيكون لازما لتشخصه
لا لماهيته وفى العبارة المنقولة اشعار بذلك حيث قال

لوجوده وتشخصه فهذا تقسيم آخر سوى التقسيم الذي
ذكرناه فان محصول هذا التقسيم ان اللازم اما ان يكون
لازما للنوع او الشخص من حيث هو متشخص ومحصول
ما ذكرناه ان اللازم اما ان يكون لازما لكلا الوجودين
او لوجود معين فهما تقسيمان متغايران الا ان التقسيم الاول
في كليهما لازم الماهية هذا وما قيل عليه ان السواد ليس لازما
للحبشي بحسب الوجود لجواز ان يوجد حبشي ابيض و
لجواز ان يزول سواده بعارض كالبرص مدفوع بان
المراد بالحبشي المتميز بالمزاج الصنفي المخصوص سواء
كان بالحبشة او غيره صحح من نسله ذلك المزاج وان
تولد في الحبشة وان المراد بالسواد كونه اسود بطبعه و

التخلف

التخلف بمرض لا ينافي ذلك على ان المرض لم يبق
على ذلك المزاج [ ] بين يلزم تصوره من تصور
الملزوم او من تصورهما الجزم بالملزوم وغير بين بخلافه
تقسيم آخر لمطلق اللازم ثم البين له معنيان احدهما ما
يلزم تصوره من تصور الملزوم ويقال له البين بالمعنى
الاخص والثاني ما يلزم من تصوره مع الملزوم والنسبة بينهما
الجزم باللزوم ويقال البين بالمعنى الاعم وانما يطرد عموم
اذا اعتبر في الاخص مع ما اعتبر فيه كونه تصورهما مع النسبة
كافية في الجزم في اللزوم وجوز ان يكون تصور الملزوم كافيا
في تصور اللازم ولا يكفي التصوران مع تصور النسبة في
الجزم باللزوم ولم يعتبر في غير البين الاحتياج الى الوسط

كما وقع في بعض الكتب يجوز ان يحتاج الى غير الوسط
كحدس او تجربة وذلك لان الوسط ما يقرن لانه حين يقال
لانه كذا ولولا يكفي تصور الطرفين فيه لما يلزم ان يفتقر
الى الوسط بهذا المعنى والا فمفارق يسمى به
لجواز مفارقته يدوم او يزول لعسر للمفارق الى الدائم
والزايل وفيه بحث اذ الدوام لا يمنع الضرورة بالمعنى
الاعم الذي هو المراد باللزوم ههنا اعني امتناع الانفكاك
سواء كان ناشيا من الذات او غيره لان دوام السبب لا
محالة لدوام السبب المنتهى الى الواجب لذاته فيمتنع ارتفاعه
واما انفكاكه عن الضرورة بالمعنى الاخص اعني ما يكون
منشاؤه الذات فلا يكون منعا لما مر من ان اللزوم هو

الاعم

الاعم اقول واريد بالدوام ما يدوم بعد حصوله ما دام
الموضوع كالامراض التي لا يمكن برؤها فتفرق الاتصال
او غيره وبالزايل ما يزول مع بقاء الموضوع لم يرد ذلك
قوله بسرعة كحمى اليوم او بطوء كالامراض المزمنة
وقد يقال الخجل فصل مفهوم الكلية من غير اعتبار تقييده
بمادة من المواد سمي كليا منطقيا لانه عنوان الموضوع
في المسائل المنطقية وموصوفه طبيعيا لانه طبيعة من الطبائع
اي حقيقة من الحقائق والمجموع اي الموصوف مع العارض
عقليا اذ لا تحقق له الا في العقل والمنطقي كذلك ايضا
لكن وجه تسميته لا يجب انعكاسه وكذا الانواع الخمسة منها
منطقي وطبيعي وعقلي فمفهوم النوع نوع منطقي وموضوعه

كالانسان نوع طبيعي والانسان النوع نوع عقلي
وقس عليه   والحق وجود الطبيعي بمعنى وجود
اشخاصه اعلم ان مذهب المحققين من الحكماء ان
الكلي الطبيعي اعني الماهية المعروضة للكلية من حيث هي
هي لا بشرط عروض الكلية موجود في الخارج بمعنى
وجود الاشخاص لا بوجود مغاير له قال الشيخ في اول
النمط الرابع من الاشارات قد تغلب على اوهام الناس
ان الموجود هو المحسوس وان ما لا يناله الحس بجوهره
ففرض وجوده محال وان ما لا يتخصص بمكان او
وضع بذاته كالجسم او بسبب ما كاحوال الجسم فلا
حظ له من الوجود وانت يتأتى لك ان تتأمل نفس

المحسوس

المحسوس فتعلم منه بطلان قول هؤلاء لانك ومن
يستحق ان يخاطب تعلمان ان هذه المحسوسات
قد يقع عليها اسم واحد على الاشتراك الصرف بل
بحسب معنى واحد مثل اسم الانسان فانكما لا تشكان
في ان وقوعه على زيد وعمرو بمعنى واحد موجود لا يخلو
اما ان يكون بحيث يناله الحس او لا يكون فان كان
بعيدا عن ان يناله الحس فقد خرج التفتيش من المحسوسات ما ليس
بمحسوس وهذا اعجب وان كان محسوسا فلا محالة له وضع
واين ومقدار وكيف معين لا يمكن ان يحس بل ولا
ان يتخيل الا كذلك فان كل محسوس وكل متخيل فانه يتخصص لا
محالة بشيء من هذه الاحوال واذا كان كذلك لم يكن ملائما

لما ليس بتلك الحال فلم يكن مقولا على كثيرين مختلفين في
تلك الحال فاذن الانسان من حيث هو واحد للحقيقة
بل من حيث حقيقته الاصلية لا يختلف فيها الكثرة
غير محسوس عل مقول على صرف كذلك الحال كل كلي هذا
كلامه وقد صرح بمثله غيره من القدما، لا يقال
هذا يرجع الى وجود الشخص كما اشار اليه المص ولا
نزاع فيه لانا نقول بل هذا اللفظ كما صرح به الشيخ في الشفا
يعطي وجود امر آخر بوجود الشخص فالوجود احد الموجود
اثنان ولو قال المص بعين وجود افراده لكان بعينه
مذهب القدما، وتحقيق الحق في المقام يقتضي بسطا في
الكلام   فصل معرف الشيء ما يقال عليه لافادة

تصوره

تصوره اي يحمل عليه لافادة تصوره والقيد الاخير
لاخراج المحمول الذي لا يكون الغرض منه افادة التصور
والمراد بالافادة ما هو صفة المقول لا صفة القائل بل
ليشتمل المعرف الذي يحصله الانسان لتعيينه لا للغيره
من غير تكلف فان قلت التعريف تصوير محض
فلا يكون منه حمل فلا يصح تعريف المعرف بما يحمل عليه
قلت المقصود بالذات منه التصوير ولا يلزم من
ذلك ان لا يكون محمولا بل جميع اصناف المقول في
جواب ما هو واي شيء المقصود منها التصور ضرورة
انها من المطالب التصورية مع انها تحمل على المسؤول عنه
في الجواب هذا هو التحقيق ومن اراد الحافظ على قرره بعض

المتأخرين من اسقاط الحمل فله ان يقول المراد بما يقال
عليه ما من شانه ان يحمل عليه الا ان عدهم الحد
بالنسبة الى المحدود من اقسام المقول في جواب ما هو مع
تفسيرهم المقول بحدس ثم انه عدل عن العبارة المشهورة
وهي ما يستلزم تصوره لاقتضائه بالملزوم بالنسبة
الى لوازمها البينة لا بالمعرف بناء على ان تصور الماهية المسلم
تصور معرفها على ما قيل فان ذلك ممنوع اذ تصور الماهية
قد يحصل بدون المعرف كتصورها بالوجه الشامل على
الكسب وما يقال في جواب النقض من ان المراد لا نسلم
بطريق النظر بقرينة ما سبق من ان الموصل الى التصور
بالنظر يسمى قولا شارحا وان البحث في النظر عن كونه سبب

التصورات

التصورات والتصديقات لا يخلو عن ضعف وتكلف
ويشترط ان يكون مساويا او اجلى اي في الصدق
سواء كان لازما او غيره فلا يصح الاعم والاخص
ترك المباين لخروجه عن المعرف باعتبار الحمل فيه واشترط
المساواة في مطلق المعرف ليس مذهب المحققين قالوا
المقصود من التعريف التصور سواء كان بوجه مساو
او اعم او اخص والمضايقة في جمعها مدخل فلا وجه
لعدم اعتبارها نعم يشترط في المعرف التام قال ابو نصر
الفارابي في الداخل الاوسط بعد ذكر الحدود وما
كان منها اعم من الاسم كان ذلك حدا ناقصا قال
في الرسوم ما كان منها يفهم بخصوص ومساوي المفهوم عن

اسم الشی کان ذلک اسما کاملا و ما کان منهما اعم و اخص

کان ذلک الرسم رسما ناقصا هذا کلامه ولم یذکر فی

الحد للاخص لعدم امکانه فتفطن والمص ساق ذلک

مساق الاقوال الضعیفة کما سیجی فان قیل اذا لم یجز

التعریف بالاخص کما هو مذهب المص یلزم ان لا یصح تعریف

المعرف لان ما ذکر فی تعریفه معرف خاص فهو اخص من

مطلق المعرف فتعریفه به تعریف بالاخص اجیب بان معرف

المعرف اخص منه بحسب العارض ومساو له بحسب الذات

والتعریف انما هو بحسب الذات لا بحسب العارض

وهذا الجواب لا یخلو عن کدر لان ذات معرف المعرف

وهو قوله ما یقال علی الشی لافادة تصوره اخص منه ضرورة

ان

٤٩

ان المعرف یصدق علیه وعلی غیره من المعرفات کالحیوان

الناطق وان کان تم هذا الجواب لو کان قوله ما یقال

مع وصف المعرفیة اخص لا ذاته لکن ذاته اخص هو مع الوصف

فانه مع ذلک الوصف لیس معرفا ضرورة ان انضمام

وصف المعرفیة الیه یخرجه عن کونه معرفا والحاصل ان

الوصف منشأ لاخصیة لا قدح فی الاخص حتی یکون المقید

اخص دون ذاته والاصوب ان یقال المراد بالاخص

ههنا ان یکون اخص بحسب الحمل المتعارف اعنی ان یصدق

المعرف علی جمیع افراد المعرف ولا یصدق المعرف علی

جمیع افراد المعرف کما فی الانسان والحیوان فان کل انسان

حیوان وبعض الحیوان انسان وکلاهما قضیتان متعارفتان

ومعرف المعرف ليس اخص بهذا المعنى بل هما متساويان
بطريق الحمل المتعارف وكل فرد من المعرف يصدق
عليه انه ما يقال على الشيء لافادة تصوره وكذا افراد
ما يقال على الشيء اي يصدق عليه معرف والآلة الصادقة
ههنا هو قولنا ليس كل معرف هو نفس هذا المفهوم بطريق
منحرفة الطبيعة فافهم   والمساوي معرفه بان يكون
مساويا له ضرورة كالمضايف نحو تعريف الاب لمن
له الابن فانهما متعادلان بان يكون مساويا بالنظر
الى من عرف له كتعريف الزرافة بحيوان يشبه جلده جلد النمر
لمن لم يعرف النمر   والاخص سواء كان اخص بالضرورة
بان يتوقف معرفته على معرفته كتعريف الحركة بما ليس بسكون

بان

بان السكون عدم الحركة عما من شانه او كان اخص بالنظر
الى من يعرف له سواء كان من شانه ان يكون اخص
كتعريف النار بالجوهر الشبيه بالنفس او كتعريفها بانه
الجسم المطلق لم يتصوره الخفة   والتعريف بالفصل
القريب ما هو مدار الحد به على كون المعرف داخلا او السمة
على كون المعرف عرضا ومدار التام منهما الاشتمال على
الجنس القريب واعلم ان الحد التام قد تركب من غير الجنس
والفصل كما صرح به الشيخ في حكمة المشرقية بان المركب الحقيقي
انما يتصور كنهه بتمثيل جميع اجزائه العقل كما في البيت
فان كنه الجدران والسقف مع الهيئة المخصوصة وكانهم
لم يعتبروه لعدم مدخلية الصناعة وفي جزئية الصورة او

الاجزاء الى رحه اذ المطلب تمام حصولها في الذهن على اى
ترتيب اتفق حصول تصور كنه المركب فليس فيه الحركه
الثانيه التي هي اى التحصيل صور الكاسب وهو يطرد اذ
في المركب من الجنس والفصل ايضا لا لحب تقديم الجنس فقد
قال الشيخ في بعض تعليقاته ناطق حيوان تام الا ان الاول
في تقديم الاعم لشهرته نعم لا بد من تقصد احدهما بالاخر
معنى تحصل صوره مطابقه للمحدود وذلك لا يحتاج الى حركه
ثانيه والاولى ان يقال الصناعه يدخل في تحصيل الاجزاء
الخارجيه بخلاف الاجزاء المحمول فان الصناعه كافله
بتحصيلها باعطاء قواعد يتميز بها تلك الاجزاء على الوصفات
ولم يعبروا بالوصف العام قد اعتبره المعرفون في

الرسوم

الرسوم الناقصه وقد اجيز في الناقص ان يكون اعم
قدس سره انه مذهب المحققين كما اللفظي وهو ما
يقصد به تفسير مدلول اللفظ فانه يجوز بالاعم كقولهم
سعدان نبت وجد ادعوا به والتعريف اللفظي
عند المصنف من المطالب التصوريه وخالفه بعض المحققين
قال انه من مطالب التصديقيه وانت خبير بانه
اذا كان الغرض معرفه حال اللفظ وانه
موضوع لذلك المعنى كان بحثا لغويا خارجا عن
المطالب التصوريه واما اذا كان الغرض فيه تصور معنى
اللفظ فليس كذلك كما اذا قلنا الغضنفر موجود فلم
يفهم السامع من الغضنفر معنى فسرنا بالاسد ليحصل له

تصور معناه فلذلك من التصورية وكيف وهل

القوم مطلب ما الاسمية على جميع المطالب بانه لم

يفهم معنى اللفظ لم يكن التصديق بوجوده فلا يمشي طلب

حقيقته ولا التصديق بالماهية المركبة فان ذلك الكلام

انما يتم اذا كان التعريف اللفظي واطلاق مطلب ما

كالاجمال والتفصيل ان للتصور مراتب ادناها ان يستحضر

في المدركة صورة مجردة بواسطة لفظ موضوع بازائه

فان حصل ذلك ابتداء فلا يتصور طلبه كما اذا اطلق

لفظ موضوع بازاء معنى اي العالم بالوضع فهم معناه

وهذا لا يدخل في سلسلة المطالب لعدم الطلب و

ان حصل بعد القاء لفظ لم يعرف معناه هناك يتصور

الطلب

الطلب كما اذا قيل الخلاء فهل ما الخلاء فيجاب

بانه بعد موهوم فهذا التعريف لفظي فالغرض منه

احضار صورة مجردة وهو يسمى له التصور ابتداء

الا من حيث انه مسبوق بلفظ لم يفهم لمسماه فهو صح

فصح طلبه عند مطلب ما واعلاها ان يتحصل صورة

غير حاصلة في الحراية وفيه مراتب متفاوتة واعلاها تصور

وكنهه وذلك بالحد التام فالتعريف اللفظي داخل في

المطالب التصورية كما ذكرنا لا لما قاله بعض الافاضل

المقاصد من انه بعد تصور الموضوع لزم حيث انه

معنى هذا اللفظ وهذا التصور لم يكن حاصلا اذ ذلك انه

ليس الغرض من التعريف اللفظي تصور المعنى بهذا الوجه

بل الغرض تصوره بذاته كما في مثال الخلاء فان المخاطب
طالب لتصور نفس المعنى لا لتصوره من حيث انه موضوع
له لهذا اللفظ اذ غرضه تحصيل هذا التصديق الموقوف
على تصور ذلك الطرف لا تعلق له غرض بتصوره
بهذه الحيثية اعني كونه بهذا اللفظ وذلك لا ينكره
منصف واما التصديق بان اللفظ موضوع لاي
معنى كما هو شان اللغوي فخارج عن المطالب
التصورية بل هو بحث لغوي القضية قول يحتمل
الصدق والكذب القول المركب سواء كان ملفوظا
او معقولا وشاع عبارتهم بانه ليس من كاسب معلوما
بينهما والمراد باحتمال الصدق والكذب ان يجوزهما
العقل

العقل بالنظر الى المفهوم مع قطع النظر عما في
الواقع ومنشاء ذلك اشتماله على النسبة التي هي الحكاية
عن امر واقع فان شان الحكاية عن امر واقع فان
الحكاية عن امر واقع فان شان الحكاية ان يتصف بالمطابقة
وعدمها بخلاف النسبة الانشائية والتصورات
ليست حكاية عن امر واقع فلا يجري فيها الصدق
والكذب قطعا ان القياس اذا تصور بتعيين صورة
على انها حكاية زيد يجري عليه الاعتراض لعدم المطابقة
واذا تصدى بمجرد التعيين من غير الزام انه نفس القلائد
لا يجري عليه الخطيئة اصلا فان كل نقش هو في حد ذاته
ولعلك تفهم من هذا التفصيل ان قول القائل

بذا صادق مثلا مشيرا الى نفس هذا الكلام المسمى خبرا

اصلا وان كان صورة الخبر لاستعار الحكاية التي يقتضي

مغايرة بين الحكاية والمحكي عنه نظيره ان يصدق النقائض

ان ينقش صورة على انها حكاية عن نفسها فانه انها

اضا ولا طائل بل عن معطل لا يرى فيه الخطة ولقد اصاب

صاحب المصباح حيث قال يرجع احتمال الصدق

والكذب الى امكان اجتماع النسبة الذهنية مع ثبوتها

في الواقع ولا ثبوتها فانه يمكن ان زيدا قائم سواء

كان قائما في الواقع او قاعدا ولا شك انه اذا كان

حكاية عن نفسه كان في المثال المذكور لا يمكن ذلك اذ يمتنع

بالذات اجتماع ثبوت الشي مع انتفائه هذا وارد

على

على التعريف انه دور لان الصدق مطابقة الخبر للواقع

والكذب عدم مطابقته واجيب بان المصدق هو مطابقته لا

او مطابقته امر الذهني وفي الثانية نظر لان التصورات

مطابقة للخبر ولا يوصف بالصدق اصلا وبان

الخبر بديهي والتعريف للتنبيه واحضاره من المحزونات

فلا دور وتحصيل ذلك ان الغرض من التعريف احضار

الشي في المدركة بعد حصوله في الخزانة ويكون المحصل

هذا الغرض من امر موقوف في الحصول على ذلك الشي

اذا كان تصوره مستلزما لتصور الشي ولان التوقف في

الحصول ابتداء يستلزم التوقف في الالتفات

والبديهي نظره اذا لعقلاء عده معان منها الحيوان

واورد ما بينه بين تلك المعاني فحصول ذلك من جنس
الانسان فهذه الخاصة يقتضي ذلك المعنى فزوال
الالتباس من غير دور وان كان الحكم فيها القضية
اما حملية وهي التي حكم فيها بثبوت شيء لشيء وهي الموجبة
وسلبه عنه وهي السالبة واما شرطية وهي التي ليست
كذلك وسمي المحكوم موضوعا لانه وضع وجود
واثبت له شيء والمحكوم به محمولا لسهاله
بالامر المحمول على غيره لكونه مثبتا له وللكونه مثبتا
عليه من حيث ان ثبوته فرع لثبوته في نفسه
والدال على النسبة رابطة قال الشيخ في الشفاء القضية
الحملية تتم بامور ثلثة الموضوع والمحمول والنسبة بينهما

وليس

وليس احتياج المعاني في الذهن من كونها موضوعة
ومحمولة بل يحتاج الى ان يكون الذهن يعقل مع ذلك
النسبة التي بين المعنيين بايجاب وسلب فاللفظ
اذا اريد ان يجاري به ما في الضمير يجب ان يتضمن ثلث
دلالات دلالة على المعنى الذي للموضوع والذي
على المعاني للمحمول وثالثة على العلاقة والارتباط
بينهما ثم قال فظاهر من هذا ان فيها معنى غير الامر الموضوع
والامر المحمول من حقه ان يدل عليه وهو النسبة فاللفظ
الدالة على النسبة يسمى رابطة فحكمها حكم الادوات فاما
لغة العرب فربما ذكرت هذه الكلمة موصرح بان الغرا
القضية المعقولة له وذلك مذهب القدماء ادراك وعندهم

النسبة التامة بين الموضوع والمحمول هو الحكم وليس مسبوق
عنده بتصور نسبة هي مورد الحكم فان اثبات تلك النسبة
من تعليقات والمتأخرين حيث اداروا ان في صورة
الشك قد تصورت النسبة بدون الحكم وما لم يتصور
النسبة من تقييدات لا يحصل الشك وعند ارتفاع
الشك ينضم ان الادراكات ويحصل ادراك اخر بدله
وللمناقشة فيه مجال لا احتمال لاتحاد يلزم ان المدرك في
صورة الشك وبعينه المدرك في صورة الحكم اعني الوقوع
واللاوقوع والتفاوت في الادراك فانه في الاول مدرك
ما دراك غير اذعان والثاني بالادراك مما قد تبين فيما
سلف على ان التفاوت بين الادراكين بالذات لا
بالمدرك

بالمدرك وليس بما بانه الوجدان فسائل هذا وقد
عمل من ذلك ان شباح القضايا لا تخلو عن معنى
الرابطة سواء ذكرت او حذفت وفهم معناه اللفظ الدال
على المحمول اعني ما قبل في الكلمات وقد استقر لما
هو سر الى ان مرجع الى الموضوع فلا يكون رابطة
في الحقيقة لان الرابطة انما يكون اداة والضمير اسم
لانه عين المرجع في المعنى لحمل القوم الرابطة لانهم
لم يجدوا في الكلام العرب ما يكون لفظا دالا على
الرابطة الغير الزماني بخواست في الفارسية واستين في
اليونانية فاستعاروا لهذا المعنى لفظ هو مثلا في مثلهم
هذا ما ذكره المص واقول قد صرح الشيخ في الشفا على ان

لفظ هو اداة ههنا حيث قال واما لغة العرب فربما حذفت
رابطة اتكالا على شعور الذهن بمعناه وربما ذكرت
والمذكور ربما كان فى قالب الاسم كقولك زيد سخي
فان لفظ هو حادث لا ليدل معنى بل ليدل على ان
زيدا هو امر لم يذكر بعد ما دام فقال هو الى ان يصرح به
فقد عرف عن ان يدل بذاتها دلالة كاملة مع انه
قد جعله بعض الائمة النحو حرفا فان الرضي نقله عن
بعض البصريين واختاره حيث قال لما كان الغرض من
ان لاتيان الفصل ما ذكرناه اعني دفع الالتباس الحاصل
الذي يذكره بعده بالوصف وهذا هو معنى الحرف اعني
المعنى فى غيره صار حرفا وانخلع عنه لباس الاسمية فلم صنعة

تذكره

يذكره اعني الصيغة الضمير المرفوع وان تغير بعده ما
عن الرفع الى النصب كما ذكرنا لان الحرف عديم التصرف
لكن بقي منه تصرف واحد كما كان فى حال الاسمية اعني
كونه مفردا او مثنى ومجموعا ومذكرا ومؤنثا ومتكلما و
مخاطبا وغائبا لعدم عراقته فى الحرفية انتهى كلامه
ثم لو فرضنا اجماع النحاة على انه اسم فلا يلزم عدم كونه
اداة عند المنطقيين اجماعا وما ذكره المصنف من انه
راجع الى الموضوع فيكون عينه بحسب المعنى لا يتم اذا
سلم كونه اسما واما اذا قلنا بانه حرف اتى به للربط
فلا بد ان يكون اداة فى صورة الاسم كالكاف فى الخطاب
وهاء الغيبة فى اياك واياه فظهر ان ما ذكره المصنف انه

غير تام بوجه كلام المنطقيين لما لا يرضوا فانهم مصرحون
بانه اداة ولا يشترطون في جوازه ما يشترط اهل العربية
من كونه الخبر محتملا بالنعت ونظايره بل يجوزون
مثل زيد هو كاتب مع عدم الالتباس بالصفة كما
صرحوا به فان قلت الظاهر ان الرابط في لغة العرب
على الحركات الاعرابية اذ المفردات اذا ذكرت
ساكنة الاواخر لم تدل على الاسناد واذا ذكرت مع
اعرابه افادت ذلك فيكون الاعراب دالا على الربط
قلت المنطقيون مصرحون على ان الرابطة فقط هي
هو ونظايرهما فلا يكون علامات الاعراب رابطة
عندهم بل دالة على الفاعلية والمفعولية وغيرهما كما هو

عند

عند اهل العربية وانضمام معنى عند حذف هاتيك العلامات
يدل على تلك المعاني المقصودة التي لا يكون بدون الرابطة
والا فشرطية اي ان لم يكن الحكم فيها بثبوت شيء
لشيء ونفيه عنه سواء كان حكم فيها بثبوت شيء عند
شيء آخر لزوما او اتفاقا او عدم ثبوته كذلك ويسمى
متصلة او بانتفاء شيء عند آخر او سلب ذلك
الانتفاء ويسمى منفصلة ويسمى لفصل ذلك وانما
سميت شرطية لانها يشتمل على اشتراط ثبوت التالي
ثبوت المقدم صريحا في المتصلة وستلزمه لاشتراط ثبوت
التالي بانتفاء المقدم اذا انتفاء ثبوته او كلاهما في
المنفصلة كما ستظهر عليك ان شاء الله تعالى ويسمى الحرف

الاول مقدما والثانی تالیا ای الجزء الاول من الشرطیة
هو المحکوم علیه فیها یسمی مقدما لتقدمه فی الذکر فی المتصلة
الملفوظ والذکر فی المعقوله والثانی تالیا لتلوه
ایاه فی الذکر فان قلت کیف یصح الحکم علی المقدم
مع انه لیس اسما قلت لا نسلم انه من خواص الاسم بل ان
سلم ذلک فی الموضوعیه والمحمولیه فقط واما اهل
العربیه فلما کان الحکم عندهم هو الجزاء والشرط قید له
بمنزلة الحال والظرف وربما اطلقوا الکون للحکم علی
الشیء من خواص الاسم ولا نوافق ذلک قواعد المنطق
فان الحکم علی مقتضی تلک القواعد بالارتباط بین المقدم
والتالی هل وهو الحق للقطع بصدق الشرطیة مع کذب

التالی

التالی فی الواقع ولو کان الحکم هو التالی لم یتصور صدقها
مع کونه ضروره استلزام انتفاء المطلق انتفاء المقید
اقول التقیید بالشرط تقیید ان ثبوت التالی علی
تقدیر المقدم ولا یلزم من انتفاء ثبوت التالی بحسب نفس
الامر انتفائه علی التقدیر بنظیره انک اذا قلت زید
قائم فی ظنی لم یکذب بانتفاء قیام زید فی الواقع بل انتفائه
فی ظنک فقط وما ذکرتم من استلزام انتفاء المطلق
انتفاء المقید مسلم لکن لا نسلم ان المطلق ههنا متحقق فی
الواقع هو قیام زید ماخوذا بحیث یمکن تقییده بنفس الامر
اذا الظن وغیرهما وذلک متحقق فی الواقع فی ضمن تحقق المقید فیه
اعنی قیام زید فی ظنک فان قیامه فی ظنک متحقق فی

لو اوقع شخص قيامه مطلق في خمسه ويمل ذلك يحيل
ما قيل من انه قد يصدق المقيد على الشيء مع كذب المطلق
عليه كقولك زيد معدوم البصر مع كذب قولك
زيد معدوم فان المطلق منهما هو المعدوم الاعم
ان يكون معدوما نفسه او بصره هو صادق عليه قطعا
والكاذب عليه هو المعدوم نفسه وهو ليس مطلقا
بل مقيدا اساسا كذلك المقيد الصادق فانقص ذلك
فربما زال فيه اقدام الحكما فضلا عن الفضلا
والموضوع ان كان شخصا لم يعقل عليما ليشمل هذا
حيوان   سميت القضية مخصوصة وشخصية لخصوص
موضوعاتها وتشخصه   وان كان نفس الحصة بحيث

لا يسوا

لا يتعدى الى افرادها   فطبيعية كقولك الانسان
نوع   والا اي وان لم يكن الحكم على نفس الحقيقة بل
على الافراد واعلم ان التحقيق ان الحكم على نفس الطبيعة
الا انها في الطبيعة قد اخذت من حيث انها شيء
واحد بالوحدة الذهنية فيصدق عليها بهذا الاعتبار
لا يتعدى الى افرادها كالنوعية فتمام ولذلك لا
يصلح الحكم عليها للتخصيص والتعميم بل هي شخصية كما
يشعر به كلام الشيخ في كتبه وفي المهملة اخذت من حيث
هي هي بلا زيادة شرط فيصلح الحكم الصادق عليها
بهذا الاعتبار للتخصيص والتعميم وفي المحصورة من حيث
انها يصلح للانطباق فلا جرم ذلك الحكم يتعدى الى

كالشخاص اما على جميعها وهو الكلية او الى بعضها وهو
الجزئية وليس الحكم في المهملة والمحصورات على الفرد
اصلا الا بالعرض بمعنى ان الحكم وقع على شيء بعد
منه ذلك هذا الحكم الى الفرد وينطبق عليه كيف
لا والمحكوم عليه بالحقيقة ليس الا الامر الحاصل في النفس
على وجه وهو الطبيعة دون الافراد وما يقال من
الافراد معلومة بالوجه الكلي معناه ان الامر الكلي حاصل
في النفس على وجه يصلح آلة للتطبيق على الجزئيات
فذلك الامر معلوم ومحكوم عليه بالذات وتلك الجزئيات
معلوم ومحكوم عليها والمحكوم عليها بالعرض للقطع
بانه ليس في نفس الامر واحد هو ذلك الوجه الا انه لو خط

على وجه

على وجه يصلح للانطباق على الافراد وبوجود ذلك
منطبقا عليها يعرف احكامها بالفعل اذ انه ذلك
فيمكن توجيه كلام المصنف بان مراده بقوله وان كان
نفس الحقيقة ان يكون الحكم لا يتعدى منه الى الفرد وبقوله
الا ما يتعدى منه الخ وان كان ظاهر الكلام منحرفا
عن هذا التحقيق [illegible] فان بين كمية افراده كلا او بعضا
محصورة كلية او جزئية لف ونشر مرتب لا يقال قد مر
ان الحكم بالذات ليس على الافراد فكيف يبين منها كمية
الافراد لانا نقول الذي هي حقيقة مصاحبة للطبيعة للحكم
في جميع موارد الحقيقة او في بعضها وتلك الموارد من
الافراد بعينها فنسب التبيين اليها بالعرض كما يشير اليها

اليه انتفاء انها محكوم عليها بالعرض والا اي
وان لم يكن كمية الافراد بالمعنى الذي مر فمهملة
لاهمال بيان كمية الافراد ويلازم الجزئية لانه
حيث صدق الحكم على الطبيعة من حيث هي هي فاما ان
يصدق عليها في ضمن جميع الافراد او في بعضها وعلى
التقديرين يصدق الجزئية اقول فيه نظر لان موضوع
المهملة على ما تقرر هو الطبيعة من حيث هي هي بلا زيادة
شرط كما صرح به الشيخ وغيره من المحققين فالحكم الصادق
عليها بهذا الاعتبار قد يصدق عليها بشرط
الوحدة الذهنية كقولنا الانسان نوع فيمكن ان
يصدق الطبيعة فلا يستلزم الجزئية فان قيل هذا

انما

انما يرد اذا كان الحكم في المهملة على الطبيعة الحقيقية
كما اعتبرته فذلك يدل على فساد قول من عدل عن ذلك الى
ما ذكره المتأخرون حتى لا يلزم ذلك قلنا الظاهر ان
الحكم ليس بالذات الا على الامر الحاصل في الذهن بالذات
وهو الطبيعة المأخوذة على هذا الوجه الخاص كما هو
اذ ليس في العقل الا تلك الطبيعة وانما على تقدير
ان يكون الحكم في المهملة على الفرد سمي قضيه لغوي
يكون الحكم فيها على الطبيعة من حيث هي هي بحيث يمكن
صدقها بصدق كل واحد من الطبيعة واما الجزئية فان
الطبيعة من حيث هي هي يصلح الكلية والجزئية فاذا الحكم عليها
بهذا الاعتبار يحكم كان صدقها اعم من ان يكون المحمول

صادق على افراد الحقيقة او على الطبيعة من حيث انها
عام والحق ان المهملة يستلزم الجزئية اعم من ان
يكون الحكم في تلك الجزئية على بعض الافراد الحقيقية اعني
الانواع والاشخاص او الافراد الاعتبارية التي
خصوصها بحسب الاعتبار وهذا اشار الى ذكره الشيخ
في الشفاء حيث قال في دفع شك من قال ان الجنس
يحمل على الحيوان والحيوان على الانسان مع ان الجنس لا
يحمل عليه اذ الجنس على طبيعة الحيوان من حيث اعتبار
تجريدها في الذهن بحيث يصلح الانواع المشتركة فيها
وانطباع هذا التجريد لاعتبار اخص من اعتبار الحيوان
لما هو حيوان فقط الى اخر ما قال في بيان ذلك ثم قال و

الطبيعة

بالحقيقة هذا اشارة الى ان الطرف الاكبر يحمل على
الطرف الاصغر وشبه ذلك بان الناطق يحمل على
بعض الحيوان والحيوان يحمل على كل فرس وليس يلزم
من ان يحمل الناطق على الفرس فقد صرح بان هذه القضية
تصدق جزئية واعلم ان الجزئية اعم من ان يكون الحكم فيها
بالبعض على الافراد الحقيقية او الاعتبارية الا
ان المتعارف ربما يخصصها كالكلية بل المهملة ايضا
بالافراد الشخصية او النوعية والشخصية معا كما علم
من كلام الشيخ وغيره ولا بد في الموجبة من وجود
الموضوع محققا وهي الخارجية او مقدرا فالحقيقية
او ذهنا فالذهنية صدق القضية الموجبة يستلزم وجود

موضوعها ضرورة ان ما لا يوجد اصلا لا يثبت له
شيء اصلا فان ما ليس موجودا وليس شيئا من الاشيا
حتى ان يصدق سلبه عن نفسه ثم الموجبة تارة
يوجد خارجية فيكون معنى قولنا كل ج ب
كل موجود في الخارج في الخارج وصدقها يستلزم
وجود الموضوع في الخارج وقد يوجد حقيقية وقد
فسرها المتأخرون فالحكم على الافراد الخارجية محققة
كانت او مقدرة فيتناول الافراد التي ليست
موجودة في الخارج اذا كانت بحيث لو وجدت
في الخارج كانت متصفة بالمحمول كقولنا كل عنقاء
طاير فان معناه عندهم كلما لو وجد لكان عنقاء
هو

فهو حيث لو وجد لكان طائرا ولا يخفى ان موضوع
الحقيقية بهذا التفسير وان كان اشمل من الخارجية
الا انها تشمل جميع افراد الموضوع فان جميع الافراد
الخارجية محققة او مقدرة بعض الافراد من الافراد
ما ليست موجودة في الخارج لا محققا ولا تقديرا او منها
وهذا لا يلتفت فيها الى وجود الموضوع في الخارج
اصلا كقولهم كل كثرة كذا او كل مثلث كذا فان الحكم
فيها على الموضوع سواء كان موجودا في الخارج او لم
يكن حتى ان هذا الحكم يشمل الكثرة التي هي اعظم الفلك
الافلاك والمثلث الذي اضلاعه اعظم من قطره
مع امتناعها في الخارج لا لعالى افراد الموضوع كونيا

كلها كانت يصدق عليها انها لو وجدت في
الخارج كانت ج فدخل في الافراد المقدرة لانا
نقول اما اولا فانهم اخذوا امكان وجود الافراد
وهذا القيد يخرج ما ذكروا اما ثانيا فصوا اخذ هذا
القيد ولم يوخذوا احدا امكان صدق الموضوع على
الافراد بحسب نفس الامر كما ذكره افضل المتاخرين
في هو الشي الشمع فهو بحسب الاعتبار دون بالنسبة الى
مفهوم القضية الكلية فان معنى قولك كل كرة كذا وكل
ما هو مثلث كذا الحكم على جميع ما هو كرة او مثلث مع
قطع النظر عن الوجود الخارجي اعتبار زائد لا تقتضيه
مفهوم القضية ولا التعاريف ضرورة ان قضايا

الهندسية

الهندسية غير ماخوذ بهذا الاعتبار كما مر فلا طائل
في اعتباره وبعضهم من الحقيقة بقولهم كل ما يمكن
صدق ج عليه بحسب نفس الامر فرضه العقل ج
بالفعل فهو بحسب نفس الامر ونسبه الى الشيخ وجعله
المفهوم المنطقي على المواد واعلم ان جمهور المتاخرين
كما اعتبروا الاتصاف بالعنوان على تقدير الوجود حتى
يصدق مثلا كل انسان ذي راس باش بالاطلاق
وان لم يوجد الموضوع اصلا ولم يتصف الشي بالفعل
في الواقع فانه لو وجد كان ناشيا ويعلم من كلام بعضهم
انهم اخذوا الوجود اعم من الذهني والخارجي ولم يحصر
الافراد بالممكنة التي يمكن صدق العنوان عليها و

لذلك قال صاحب المطالع وموافقه ان قولنا كل
مجهول مطلقا يمتنع الحكم عليه يصدق حقيقة من
غير تناقض لان معناه ح ثبوت الامتناع على تقدير
كونه مجهولا مطلقا وهو لا يستلزم ثبوت الامتناع
في الواقع وبذلك يندفع الايراد الذي ذكر على تفسير
الحقيقة ايضا وعدم صدق الحقيقة الكلية بهذا المعنى
في مثل قولنا كل انسان ماش لا يضر كما ان عدم صدق
الكلية بالمعنى الذي نسب الى الشيخ في قولك جسم متحيز
بالفعل لا يقدح فيه فان هذا المعنى هو معنى الحقيقة
الكلية بحيث لا يصدق بخصوص وانت تعلم ان المعنى الذي
نقلنا وكلي اعتباره حيث لا يمكن اعتبار المعنى الذي نسب الى الشيخ

كوننا

كقولنا شريك الباري ممتنع لعدم امكان صدق العنوان
على شيء بحسب نفس الامر والقول بانه سالبة في المعنى بحكم
غير مسموع وان كل مفهوم سلبه الى اخر معلل بان الحكم منهما
بالايجاب ولا شك ان اعتبار المعنى المذكور اعتبار
صحيح عقلا وهو ماخوذ في بعض القضايا وهو اشمل
ماخذ من سائر الاعتبارات فلا بعد ان يجعل معنى الحقيقة
الاصلية ويكون ما عداه من التخصيصات التي نقضها
المعارف وفي كلام الشيخ اشارة الى هذا المعنى ايضا
حيث قال الذهن يحكم على الاشياء بالايجاب على انها
في نفسها وجودها يوجد له المحمول او انها يعقل في الذهن
موجودا له المحمول لا من حيث هي في الذهن فقط بل على

اذا وجدت وجد له المحمول ثم قال فاما الاشياء التي
لا وجود لها بالوجه فان الاثبات الذي ربما استعمل
عليها حيث يرى ان الذهن يحكم عليها انما كذ
معناه لو كانت موجودة وجودها في الذهن لكان
كذا وهذا كما يقال ان الخلاء ابعاد انتهى ثم ههنا
مكاتب بحسب البعض بها والاول ان معنى قولهم
صدق الموجبة يستلزم وجود الموضوع ان صدقها
يستلزم وجود الموضوع حال ثبوت المحمول وايجاده معه
في ظرف ذلك الموضوع ان ذهنا فذهنا وان خارجا
فخارجا وان وقتا فوقتا وان دائما فدائما قال قلت
ما معنى قول المص ان الحقيقة يقتضي الوجود المقدر للموضوع

والوجود

والوجود المقدر امر لا تحقق فيه فلا فائدة في اعتباره قلت
ان اعتبر في موضوع الحقيقية امكان صدق العنوان
على الافراد وامكان وجودها فالمراد بالوجود المقدر
الوجود المقدر مع ذلك القيد ولا يخفى فائدة اعتباره وان
لم يعتبر كما هو مقتضى كلام بعضهم فالمراد بالوجود المقدر
كون الموضوع بحيث لو وجد كان متحدا بالمحمول الثاني
ان صدق السالبة لا يستلزم وجود الموضوع بل قد
يصدق بانتفائه ضرورة ان ما لا ثبوت له في نفسه
لا ثبوت لغيره لكن يحقق مفهوم في الذهن يستلزم وجود
الموضوع وفيه حال الحكم فقط الثالث ان المتأخرين
اعتبروا قضية سالبة المحمول وحكموا بان صدق موجبتها

يستلزم وجود الموضوع وفرقوا بينهما وبين السالبة
فان فيهما زيادة اعتبارية وفي السالبة يتصور الطرفان
ويحكم بالسلب وفي سالبة المحمول يرجع ويحمل ذلك السلب
على الموضوع وقالوا ومعنى السالبة المحمول شيء سلب عنه
المحمول ومعنى السالبة الطرفين ان شيئا سلب عنه ج
هو شيء سلب عنه ب ومعنى السالبة ان ج سلبته ب
وكما ان صدق السلب لا يستلزم وجود الموضوع
كذلك صدق ثبوت السلب هذا كلامهم واقول فيه
نظر لان المقدمة القائلة بان ثبوت الشيء للشيء يستلزم
ثبوت المثبت له لا تستثني العقل لامر السلبي والقول
بان العقل والنقلي بان القول لا يستثني السالبة المحمول

دون معدولة المحمول بحكم واقض للمعدوم المطلق ليس شيئا
اصلا فكيف يكون شيئا سلب عنه ب لا يقال المعدوم
هو عدم مقارن للاستعداد مخصص لبعض وجود الموضوع
باعتبار الاستعداد الذي هو وجوده لانا نقول ليس
بمذهبهم بل هم مصرحون بخلافه قالوا قولنا كل جوهر
ليس بعرض وكلما ليس بعرض غير موجود في الموضوع
منتج لصغراه موجبة معدولة مع عدم استعداد الموضوع
المحمول اصلا والذي نفهم من كلام الشيخ وغيره من المحققين
ان الايجاب بصغراه مطلقا يقتضي وجود الموضوع قال
الشيخ في الشفاء وانما اوجبنا ان يكون الموضوع في
القضايا الايجابية المعدولة موجودا لان نفس قولنا

غير عادل يقتضي ذلك ولكن لان الايجاب يقتضي ذلك
في ان الصدق سواء كان نفس غير عادل يقع على الموجود
المعدوم او لا يقع الا على الموجود فيجب ان يعلم ان
الفرق بين قولنا كوى يوجد كذا وبين قولنا كوى
ليس يوجد كذا ان السالبة البسيطة اعم عن الموجبة المعدولة
في انها يصدق على المعدوم من حيث هو معدوم ولا
يصدق الموجبة المعدولة على ذلك وقد صرح قبل
ذلك بانا اذا اخذنا حرف السلب مع قالوا لفرد كان
محمولا وحده اخذنا كشيء واحد ثم اسنداه على الموضوع
برابطة الاثبات كانت القضية موجبة فيتلخص من
كلامه انه لم يفرق بين ما سموه سالبة المحمول والمعدول

وان

وان الموجبة مطلقا يقتضي وجود الموضوع لاجل
معنى الرابطة لا لاقتضاء المحمول ذلك والحق ان
الموجبة السالبة المحمول على ما اعتبره المتأخرون
قضية ذهنية لان اتصاف الموضوع بسلب المحمول
عنه انما هو في الذهن فيقتضي وجود الموضوع في
الذهن لا في الخارج فيكون بينها وبين السالبة الحقيقية
لا يقتضي وجود الموضوع حال ثبوت المحمول اصلا
ذهنا ولا خارجا وصدق السالبة المحمول على ما قررت
يقتضي وجوده في الذهن فيكون السالبة الخارجية
اعم من سالبة المحمول قلت المراد بالوجود الذهني ههنا
الوجود في نفس الامر وجميع المعلومات التصورية متساوية.

في انها موجوده في نفس الامر فان اللا لامحاله موضوع بقضيه
موجبه صادقه واقلها انها متغايره لجميع ما عداه
واما ان ذلك الموجود في مشعري المشاعر اولا وعلى
الاول لعر اي مشعر صحت اخر وهذا القدر لا اعتبار
ثلث المساواه منهما بحسب الصدق فتامل الرابع
ان هو لم صدق الموجبه بعض وجود الموضوع وصدق
السالبه لا تقتضيه كلاهما مخصوصان عند المتأخرين
بغير السالبه المحمول فان اللازم فيهما سار العكس عندهم
واما على ما حصصناه لا لخصوص والله اعلم وقد يجعل
حرف السلب كلا وغير وليس قوله جزءا جزئيه اي المحمول الموضوع
والمحمول ويسمى اي القضيه المشتمله على ذلك
الجزء

الجزء معدوله اي معدوله الموضوع او المحمول او كليهما
ومن اعتبار السالبه المحمول فينبغي ان يعد ما ذكره حج
لو نفي المعدول يعد بحرج محمولها فان حرف السلب
هناك جزء من المحمول فان وقع في شرح المطالع ان السلب
خارج عن المحمول في السالبه وسالبه المحمول صدق
تصريحه بان السالبه محمول يعد ذلك بعد سلب المحمول عن
الموضوع ويحمل ذلك السلب على الموضوع ومثل هذا
لا تعارض يحتاج في دفعه الى تكلف بان يحمل المحمول في
عبارته على المحمول الاول الذي ورد عليه السلب
وقد صرح بكيفيه النسبه فموجهه نسبه المحمول الى الموضوع
اما ان يكون ضروريه في نفس الامر او ممكنه دائمه او عرفيه

دائمة او غير دائمة الى ذلك فتلك الكيفيات الثابتة
في نفس الامر تسمى مادة القضية وصورة المعقولة عنها
في القضية المعقولة واللفظ عليه في الملفوظة تسمى جهة
فان كانت القضية خاليا عنها تسمى مهملة من حيث
الجهة وان كانت مشتملة عليها فموجهة وما
للثاني جهة اراد به ما يتناول الصورة المعقولة
واللفظ الدال فان الصورة الذهنية دالة على ما في
نفس الامر على ما هو المشهور ثم الجهة ان وافقت المادة
صدقت القضية والا كذبت (والمائية ذلك فمعول
القضايا التي يحكم يبحث عن احكامها من العكس بها
والتناقض والانعكاس خمسة عشر سبع منها مركبات

وهي

وهي التي معناها مركب من ايجاب وسلب وثمانية
منها بسائط وهي التي معناها اما ايجاب فقط او
سلب فقط فعدم المص البسائط لبعدها بالطبع فان
الحكم بالضرورة المسماة ما دام ذات الموضوع الى ما
دامت موضوعه ضرورية لا اشتماله على الضرورة
مطلقة لعدم تقييد الضرورة والمعتبرة فيها بوقت
او وصف مثاله كل انسان حيوان بالضرورة وقد تطلق
الضرورية المطلقة على ما حكم بضرورة ثبوت المحمول للموضوع
ان لا وجد كما في قولك الله تعالى حي بالضرورة وتخص باسم
الضرورة الذاتية لان ضرورة ثبوت الحيوان للانسان
في وقت فهو ضرورة مقيدة اذ لو لم يوجد الانسان

اصلا لم يكن حيوانا ولا يلزم من ذلك محال بخلاف ضرورة
ثبوت الحيوة له بعد فانه ضروره غير مقيده بشرط
فان اسعار ثبوت المحمول له بعد مستحيل بالذات فان
قيل على التفسير الاول اذا كان المحمول هو الوجود
يلزم ان لا تنافي الضروره بالامكان الخاص كقولنا
كل انسان موجود بالضروره مع صدق
قولنا كل انسان موجود بالامكان الخاص اجيب بان
بان المراد ضروره ثبوت المحمول للموضوع في جميع
اوقات وجوده والوجود ليس ضروريا في جميع
اوقات وجود الموضوع بشرطه وستعرف الفرق
بينهما في المشروطه العامه وفيه نظر لانه لو كان معنا

المطلقه ما ذكر لزم ان لا يصدق الا في ماده الضروره
الضروره
الازليه فلا يكون اعم منها لان الوجود الموضوع
اذا لم يكن ضروريا في وقت وجوده لم يكن ثبوت المحمول
ضروريا في ذلك الوقت وعلى هذا ظاهر وقرينه بعض
المستعمل عندي بهذا الكتاب والحق ان الضروره
المطلقه هي الضروره بشرط الوجود واما الامكان الذاتي
فانما ينافي الضروره الازليه فتدبر او ما دام وصفه
اي حكم فيها بالضروره النسبه ما دام وصف العنوان
فمشروطه عامه اما نسبتها بالمشروطه فلاشتراط الضروره
فيها بالوصف واما تقييدها بالنامه فلكونها اعم من
المشروطه الخاصه كما سيجي في المركبات ثم المشروطه

العامه تارة توجد بمعنى ضرورة نسبة بشرط الوصف
العنواني واخرا بمعنى ضرورتها في جميع اوقات
الوصف والفرق بينهما ان يجب في الاول ان
يكون للوصف مدخل في الضرورة فان الحكم فيهما
بامتناع الانفكاك في وقته فيجوز ان يستند الى علة غيره
الا ترى ان قولك كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة
ما دام كاتبا بالمعنى الاول صادق فاما بالمعنى الثاني
كاذب لان حركة الاصابع ليس بضرورة للانسان في
وقت كتابته وهو وقت الرعشة مثلا او الكتابه ليس بضروريه
في شي من الاوقات وكذا حركة الاصابع فالمعنى الاول
اعم من الضرورية المطلقة من وجه لصدقهما في مادة الضرورة

الذاتيه

الذاتيه والعنوان عين الذات كقولك كل انسان
حيوان بالضرورة الذاتيه وبالضرورة ما دام انسانا
وصدق الاول دون الثانيه حيث العنوان عين الذات
والمادة ضرورة ذاتيه نحو كل كاتب انسان بالضرورة
صدق الثانيه دون الاول في مادة الضرورة الوصفيه
دون الذاتيه كمثال تحرك الاصابع والمعنى الثاني
اعم منهما مطلقا لانه اذا ثبت الضرورة الذاتيه
يثبت في جميع اوقات الوصف من غير عكس كما في قولك
كل منخسف مظلم ما دام منخسفا فان الاظلام ضروري
له في وقت الانخساف وهو وقت التربيع على ما زعموا
وليس ضروريا في ساير الاوقات وبين المعنيين عموم

من وجه من شی یکون من تلک الشی فی الجملة فیکون بالمعنی
الثانی اعم فی الجملة من الاول واما جهة الخصوص
فلصدق الاول بدون الثانی فی المثال المذکور
قد یتعین او فی وقت معین من اوقات وجود
الموضوع موقتیة مطلقة لتقیید الضرورة فیها
بالوقت المعین وعدم تقییدها بلا دوام او لا ضرورة
مثاله کل قمر منخسف وقت الحیلولة وهی اعم مطلقا
من الضروریة ومن وجه من المشروطة العامة بالمعنی الاول
مطلقا من المعنی الثانی لان جمیع اوقات الوصف
بعض اوقات الذات او غیر معین ای حکم
فیها ضرورة النسبة فی وقت ولم یعین تلک الوقت فی القضیة

فمنتشرة

فمنتشرة مطلقة اما منتشرة فلعدم التعیین واما المطلقة
فلعدم تقیید کما من کل ذی روح متنفس وقتا ما بالضرورة
وهی اعم مطلقا من الوقتیة وهو ظاهر ونسبتها الی الضروریة
والمشروطة بالمعنیین نسبة الوقتیة ودوامها ما دام
الذات ای ان حکم فیها دوام النسبة ما دام ذات الوجود
فدائمة مطلقة وجه التسمیة ظاهر کما مر وکما علمت ان
لنا ضرورة ازلیة فکذا لنا دوام ازلی وهو دوام النسبة ازلا
وابدا مطلقا لا حال وجود الموضوع فقط کما مر من
مثال ضرورة الازلیة والازلیة هنا اخص من المطلق
کما فی الضرورة لکن الدوام الذاتیة لا یصادق الاطلاق
العام فی قضیة محمولها الوجود بخلاف الضرورة الذاتیة

كما و الدائمة اعم مطلقا من الضرورية لان امتناع انفكاكه
النسبة يستلزم دوام ثبوتها من غير عكس لجواز ان
يدوم النسبة مع امكان ذواتها وفيه ما مر في تقسيم
العرض المفارق الى الدائم فان الممكن لا يدوم الا لعلة
تجب لها بذاتها و بواسطة اثباتها لا لما يجب بذاته
مع وجود العلة يجب وجود المعلول فالدوام لا ينفك
عن الضرورة بالمعنى الاعم اعنى امتناع الانفكاك
سواء كان ناشيا عن ذات الموضوع مع النسبة المذكورة
و اخذ اعم فلا الا ان يقال هذه النسبة بحسب النظر الى
مجرد مفهوم القضايا مع قطع النظر عن الاصول التي تخصصت
في الفلسفة فان العقل في بادي نظره يجوز انفكاكه الدوام

عن

عن الضرورة وليس من وظائف الفن بناء الكلام على
الاصول الدقيقة التي يتعسر ادخالها في العلوم الالية
بعده وقد اشار الى ذلك الشيخ في بعض مواضع الشفاء
ومنها اعم من وجه من المشروطة بالمعنيين بدونها في كل منخسف
منظلم وصدقها بدونها في مادة الدوام الخالي عن
الضرورة الذاتية والوصفية مطلقا وكذا الوقتية و
المنتشرة بناء على ما مر في الصدر وعليك بطلب الامثلة
او ما دام الوصف اي ان حكم فيها بدوام النسبة ما دام
الوصف الموضوع فعرفية عامة اما العرفية فلان العرف
يفهم هذا المعنى من السالبة عند عدم ذكر الجهة حتى لو قيل
لا شيء من القائم بمستيقظ يفهم العرف منه سلب الاستيقاظ

تصادقهما جمعا في كل
انسان حيوان وصدق
المشروطة بالمعنيين م

عن العامة مادام نائما قيل وقوم هموا هذا المعنى من
الموجبة الضرورية واما العامة فلكونه اعم من الوقتية الخاصة
كما سيجي وهي اعم من الدائمة والضرورية مطلقا لانه
اذا ثبت الدوام في جميع اوقات الذات ثبت في
جميع اوقات الوصف من غير عكس كما في كل منخسف مظلم و
كذا من المشروطة العامة بالمعنيين لان الضرورة الوصفية
تستلزم الدوام الوصفي من غير عكس كما في مثال الكاتب و
تحرك الاصابع ومن الوقتية والمنتشرة من وجه لانهما
تصادقان جميعا في مادة الضرورة الذاتية والعنوان
غير الذات مثل كل انسان حيوان وتصدق هي بدونهما في
مثل كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا وتصدقان

بدونهما

بدونها في مثل كل قمر منخسف وقت الحيلولة او دائما مع
كذب كل قمر منخسف مادام قمرا او بفعليتها
ان اي حكم ثبوت النسبة بالفعل سواء كان باحد
الازمنة الثلثة كاحوال الجسمانيات او متعاليا
عن الزمان كاحوال المجردات فمطلقة عامة اما تسميتها
بالمطلقة فلان هذا المعنى هو المتبادر عند اطلاق
القضية مجردة عن الجهات واما تقييدها بالعموم فلانها
اعم من الوجوديتين كما سياتي ان شاء الله تعالى ومدة القضية
من جميع ما سبق كالدائمة وما قيل من انها ليست اعم
من المشروطة العامة لجواز ان يكون اتصاف بالعنوان بالفعل
ولا المحمول واقعا فتصدق المشروطة بدون الضرورة

ما لو صدقه مع كذب المطلقة ~~فاقول فيه بحث~~ نحو
قولنا كل كاتب دائما متحرك الاصابع فان الكتابة
الدائمة تستلزم التحرك الدائم لكنه غير واقع فيصدق
الضرورية بشرط الوصف بدون المطلقة ~~اما اذا~~
~~اعتبر الثبوت في كليهما على التقدير او بحسب نفس~~ الامر
فلا نظر فاقول فيه بحث لان ذلك انما يتم لو كان معنى
المشروطة ثبوت المحمول على تقدير الاتصاف بالموضوع
ولم يكن معنى الفعلية الثبوت على التقدير في الثبوت في
نفس الامر وح يصدق المشروطة بدون المطلقة اما
اذا اعتبر الثبوت في كليهما على التقدير او بحسب
نفس الامر فلا يظهر صدق المشروطة بدون المطلقة

ويمكن

ويمكن ان يقال المشروطة كذلك وان كان الحكم
فيها بالثبوت تستلزم مطلقة مثلها فانك قد علمت
ان القضية قد يوجد حقيقية وقد يوجد خارجية
واذا اخذ خارجية فان الحكم فيها بثبوت المحمول
على تقدير وجود الموضوع ظهر استلزامها المطلقة
مثلها قطعا ضرورة استلزام المقيد المطلق
وان اعتبر بالامكان حتى يكون معنى ثبوت المحمول
للموضوع بالامكان سواء امتنع انفكاكه عن الوصف
كانت اخص من الممكنة ولم تستلزم المطلقة بناء على
كون الممكنة اعم من المطلقة كما هو المشهور الا انهم لم يعتدوا
هذا المعنى بل اخذوا الثبوت المعتبر فيها بالفعل

اخذ معنى المشروطة مجرد استلزام العنوان وعدمت
اصل معنى الحمل الذي هو اتحاد المحمول مع الموضوع و
ح اخذ في المشروطة ثبوت المحمول على التقدير وفي
المطلقة الثبوت بحسب نفس الامر فحكم ما لا يقصد الا
معتبرا في القاعدة الممهدة في نسبة القضية بها وكذا
ح اخذ في المشروطة ثبوت المحمول له لا امكان لا بالفعل على
انه يرد على القوم في حكمهم بكون المطلقة اعم من المشروطة
شيء لانهم انما ثبت النسبة من المعنيين على ما ذكرناه
فمن عبر تفسيرهما اي ما اراده وبين النسبة بين ما اخذه
منهما فلا ترايد له في المعنى او بعدم ضرورة خلافهما
اي ان حكم فيهما بعدم ضرورة خلاف تلك النسبة ان

كانت

كانت موجبة فبعدم ضرورة السلب او سالبة
فبعدم ضرورة الايجاب فالممكنة العامة اما
تسميتها بالممكنة فلاشتمالها على الامكان و
اما العامة فلعمومها بالنسبة الى الممكنة الخاصة كما
سياتي فهذه بسائط بمعنى المعتبرة
لا مكان اعتبار بسائط اخرى كما سياتي بل
سيأتي بسائط في ضمن المركبات لم يعتبروا وقد
وضعت البسائط في شكل مغرس ووضعت
بين كل اثنين منها في ملتقى الخطين اللذين من
كلها تسهيلا للضبط على المبتدي
تمت الكتاب بعون الملك الوهاب والله الهادي الى الصواب



٧٩

[illegible]

هو

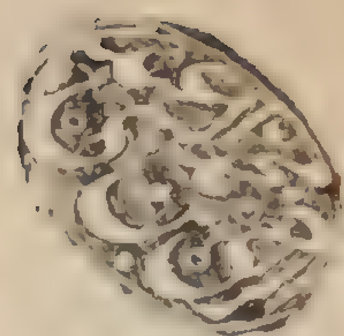
من فضل ما انعم مالك الملوك [illegible]

على عبده الفقير [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]



بسم الله الرحمن الرحیم و به ثقتی

سپاس بیحد و ثنای بیعد حکیمی را که زبان را منطق کلیم فصیح و دل را ادراک تصور
حق و تصدیق صحیح کرامت فرمود و درود نامعدود و تحیت نامحدود [illegible] دار سد که بقانون
شرع شریف و ضابطه دین منیف حدود رسوم کمال و تعریف شرایط تهذیب و تحصیل ه
استکمال نمود صلی الله علیه و آله صلوة تلیق بمقامه و تلیق بکماله اما بعد نموده
میشود که افقر العباد الی الله الغنی جمال الدین محمد بن محمود الحسینی الشهرستانی
اصلح الله حالهما و نور بنور معرفته بالهما در اثنای اشتغال بتحصیل منطق
تهذیب بمقتضای العلم صید و الکتابة قید و اصول کم بالعهود والوثیقة
ایراد مباحث این رساله صورت نسخی می یافت در سلک تحریر میکشید
و از تصحیح و اعمال لسان و اهمال می اندیشید و چون الحق بسیاری از دقایق
فن و دقایق کتاب از پرده خفا بمنصه ظهور آمده بود ... تهذیب البیان
نمود التماس از بزرگان خرده دان که غیر اعیان زمان بلکه انسان عین اعیان اند
آنکه اگر خللی یابند و زللی مطلع گردند بنظر رحمت و لطف بر صاحب مولف
ننگرند و اصلاح و اغماض بتخطیه و اعراض بر دارند و التوکل علی الله
الهادی الی سواء السبیل و هو حسبی و نعم الوکیل الحمد لله حمد در لغه
وصفیست بجمیل اختیاری بر جهت تعظیم و تبجیل نه بطریق سخریه و استهزا و در
اصطلاح فعلیست که دال باشد بر تعظیم منعم از حیثیت که منعم است خواه

انعامش

انعامش بحامد رسیده باشد یا نه و بعضی تخصیص کرده اند بنعمت واصله
و مدح در لغه وصفیست بجمیل خواه اختیاری و خواه غیر اختیاری و در عرف
اصطلاحی یافت نشد و نسبت میانه حمد اصطلاحی و مدح عموم و خصوص
مطلق است چه میشاید که مدح بجمیل غیر اختیاری واقع شود مثل مدحت
اللؤلؤ علی صفائها و معنی لغوی شکر عین معنی اصطلاحی حمد است بشرط تعمیم
در نعمه نسبت بواصله و غیر واصله و در اصطلاح صرف عبد است جمیع آنچه
عطا کرده بوی خدای تعالی در آنچه آنرا عطا کرده مثل صرف نظر در مطالعه
مصنوعات جهة استدلال بر وجود صانع و نسبت میانه حمد لغوی و حمد اصطلاحی
عموم من وجه است و میانه حمد لغوی و شکر اصطلاحی ترادف است اگر
تعمیم کنند در نعمت اما اگر تخصیص کنند حمد را به نعمت واصله نسبت عموم مطلق است
و چون نسبت میان حمد لغوی و اصطلاحی عموم من وجه است و حمد اصطلاحی و شکر
لغوی مترادفانند پس نسبت میانه حمد لغوی و شکر لغوی نیز عموم و خصوص من وجه
خواهد بود و نسبت میان شکر لغوی و شکر اصطلاحی تباین است و الف و لام الحمد
میتواند بود که الف و لام جنس باشد باین معنی که حقیقت و ماهیت حمد مخصوص خدای است
و میتواند بود که الف و لام استغراق باشد باین معنی که جمیع افراد حمد مخصوص
خدای تعالی است و لله ... علم ذات واجب الوجود مستجمع جمیع
صفات کمال است و بعضی میگویند معنی وی کلی است منحصر در فرد یعنی معبود
بحق الذی هدانا هدایت را دو تعریف کرده اند بعضی میگویند که

انعامش بحامد رسیده باشد یا نه و بعضی تخصیص کرده اند به نعمت واصله
و مدح در لغه وصفیست بجمیل خواه اختیاری و خواه غیر اختیاری و در مدح
اصطلاحی باید نشد و نسبت میانه حمد اصطلاحی و مدح عموم و خصوص
مطلق است چه میشاید که مدح بجمیل غیر اختیاری واقع شود مثل مدحت
اللؤلؤ علی صفائها و معنی لغوی شکر بعینه معنی اصطلاحی حمد است بشرط تعمیم
در نعمت به بودن واصله و غیر واصله و در اصطلاح صرف عبد است جمیع آنچه
عطا کرده بوی خدای تعالی در آنچه آن عطا کرده مثل صرف نظر در مطالعه
مصنوعات جهة استدلال بر وجود صانع و نسبت میانه حمد لغوی و حمد اصطلاحی
عموم من وجه است و میانه حمد لغوی و شکر اصطلاحی ترادف است اگر
تعمیم کنند در نعمت اما اگر تخصیص کنند حمد را به نعمت واصله نسبت عموم مطلق است
و چون نسبت میان حمد لغوی و اصطلاحی عموم من وجه است و حمد اصطلاحی و شکر
لغوی مترادفاند پس نسبت میانه حمد لغوی و شکر لغوی نیز عموم و خصوص من وجه
خواهد بود و نسبت میان شکر لغوی و شکر اصطلاحی تباین است و الف و لام الحمد
میتواند بود که الف و لام جنس باشد باین معنی که حقیقت و ماهیت حمد مخصوص خدای است
و میتواند بود که الف و لام استغراق باشد باین معنی که جمیع افراد حمد مخصوص
خدای تعالی است و لله ... علم ذات واجب الوجود مستجمع جمیع
صفات کمال است و بعضی میگویند معنی وی کلی است منحصر در فرد یعنی معبود
بحق الذی هدانا هدایت را دو تعریف کرده اند بعضی میگویند که

دلالة موصله بمطلوبست یعنی رسانیدن بمطلوب و بعضی میگویند که دلالة
علی ما یوصل الی المطلوب است یعنی راه نمودن بسوی مطلوب و فرق میان این
دو معنی آنست که اول مستلزم وصول بمطلوبست و ثانی مستلزم وصول
بمطلوب نیست و معنی اول منتقض میشود بقول خدای تعالی و اما ثمود فهدیناهم
فاستحبوا العمی علی الهدی یعنی اما قوم ثمود را هدایت کردیم و ایشان اختیار ضلالت
کردند بر هدایت و هرگاه که مراد از هدایت درینجا دلالت موصله الی المطلوب
باشد معنی این باشد که ایشان را بمطلوب رسانیدیم و اختیار ضلالت کردند و در
این تناقض است و دوم منتقض میشود بقول خدای تعالی انک لا تهدی من
احببت خطابست به پیغمبر صلعم یعنی بدرستی که هدایت نمیکنی تو آنکسی را که میخواهی
و حال آنکه پیغمبر صلعم همه کس را بحق راه نمائی میکرد و بعضی گفته اند که هدایت لفظیست
مشترک میان این دو معنی پس گاهی بمعنی دلالة علی ما یوصل میباشد مثل و اما ثمود متعدی ص
فهدیناهم و گاهی بمعنی موصله میباشد مثل انک لا تهدی من احببت و تفصیل این
سخن آنست که هدایت گاهی متعدی میباشد بمفعول ثانی بنفس خود مانند اهدنا
الصراط المستقیم و گاه متعدی میباشد بالی مانند یهدی من یشاء الی صراط
مستقیم و گاه بلام مثل هذا القرآن یهدی للتی هی اقوم پس هرگاه که
متعدی بنفس باشد بمعنی ایصال بمطلوبست و هرگاه متعدی بالی یا بلام باشد
بمعنی ارائه طریق است سواء الطریق یعنی وسط طریق و این
کنایه است از طریق مستوی و بعضی گفته اند که سوا اسم مصدر است بمعنی استوا

وفرق

٨١

و فرق میان مصدر و اسم مصدر آنست که مصدر مشتق منه میباشد و اسم مصدر مشتق حینی نیست
و همچنانکه مصدر بمعنی اسم فاعل میباشد اسم مصدر نیز بمعنی اسم فاعل میباشد و سوا
اینجا از همین قبیل است یعنی بمعنی مستوی است و اضافه او بطریق از قبیل اضافه صفت
بموصوفست و درین تقدیر است که طریق المستوی وجعل لنا جار و مجرور
یا متعلق است بجعل و لام بمعنی علّت است و درین صورت معنی او چنین میشود که
منسوده — گردانیده از جهت انتفاع ما نوعی را بهر رفیع و ازینجا این مفهوم میشود که این کس باعث
فعل الهی بوده باشد و این معنی در مقام تعظیم مناسب نیست یا متعلق است
برفیق و لام صله اوست و درین صورت معنی او چنین میشود که گردانید برفیق را
بهر رفیق ما و این معنی قصوری ندارد غایتش بسبب لفظا قصوری لازم می آید
که معمول مضاف الیه بر مضاف مقدم شده باشد و این ممنوع است و اگر مضاف الیه
بر مضاف مقدم نمیتواند شد پس بطریق اولی معمول او مقدم نتواند شد پس احتمال
اول مشتمل است بر قصور معنوی و احتمال ثانی مشتمل است بر قصور لفظی و چون
اهتمام بجانب معنی زیاده است لهذا متعلق برفیق نموده است و این قصور لفظی
را بدو طریق دفع توان کرد یکی آنکه گوییم که لنا متعلق برفیق نیست بلکه متعلق است
بمحذوفی که این رفیق مفسر اوست و درین تقدیر است که جعل رفیقا لنا الموفق
رفیقی دیگر آنکه گوییم که گاهی تقدیم معمول مضاف الیه بر مضاف جایز است
که غیر ظرف باشد [illegible] ظرف باشد جایز است بواسطه توسعی که در ظروف میباشد
الموفق رفیق [illegible] موافق گردانیدن سهلست یا مطلوب رفیق لغات
دیگر موافق گردانیدن اسبابست با یکدیگر در سببیه مطلوب رفیق لغات

دیگر که بهم رسانند اسباب است جهة مطلوب خبر والصلوة صلوة بمعنی دعاست
یعنی طلب رحمت و هرگاه که اسناد کنند او را بخدای تعالی مجرد می‌سازند از او
معنی طلب و اراده می‌کنند از او رحمت مجازا و طلب رحمت ملائکه را استغفار
گویند و سایر بسیت که گویند صلوة از خدای تعالی بمعنی رحمت است و از ملائکه
بمعنی استغفار و از مومنین بمعنی دعا علی من ارسله یعنی صلوة بر آنکسی که
فرستاد خدای تعالی او را و تصریح نمود بواسطه تعظیم شأنه هادیا که هادی می‌خواند بود
که مفعول له ارسله باشد یعنی فرستاد او را از جهة هدایت و در بعض نسخ هادیا واقع
از هدایت هدایت آنست زیرا که حذف لام از مفعول له کاهی جایز است که
فعل فاعل فعل معلل باشد و ممکن است بود که حال باشد از ضمیر فاعل که در ارسله
مستتر است یا حال مفعول ارسله باشد یعنی صلوة بر آنکسی که فرستاد خدای تعالی
آنکس را در حالی که خدای تعالی هادی بود یا در حالی که آنکس هادی بود یعنی هادی
بود و این بطریق مبالغه است یعنی پیغمبر چندان هدایت میکرد مردم را که گویا
نفس هدایت بود از قبیل زید عدل هو بالاهتدا احقّ اهتدا
راه یافتن است و لایق نیست که نسبت به پیغمبر گویند که او براه یافتن سزاوار است
اهتدا را بمعنی مصدر مبنی برای مفعول یاد گرفت یعنی مهتدی به بودن باو
سزاوار است و این جمله یا صفه هادی است اگر هادی حال از مفعول باشد یا حال
دیگر است از مفعول ارسله یا جمله مستانفه است یعنی جواب سوال مقدر است
گویا سائلی پرسید چرا او را فرستاده در حالی که هادی بود جواب گفته که او
بمهتدی به بودن لایق است و نودا عطف است بر هادی و هر احتمالی

که

که در هادی جایز است در نودا هم جایز است به الاقتدا الیق یعنی لایق است
باقتدا و تقدیم ما هو حقه التاخیر افاده حصر میکند یعنی باو اقتدا لایق است
و بغیر او لایق نیست و این جمله نیز در حکم اعراب از قبیل هو بالاهتدا
احق است و علی آله و اصحابه الذین سعدوا فی مناهج الصدق بالتصدیق
عطف است بر من ارسله یعنی صلوة بر آل و اصحاب او که سعادت یافته اند
در مناهج صدق بسبب تصدیق پیغمبر و آل در اصل اهل بوده است
بدلیل تصغیر او باهیل بواسطه آنکه تصغیر رد اشیا میکند باصل یعنی
در تصغیر حروف اصول کلمه ظاهر میشود و فرق میان آل و اهل آنست که آل را
استعمال میکنند در اشراف و بس و اهل را استعمال میکنند در اشراف و غیر اشراف
پس هرگاه که آل گویند دلالت بر شرف میکند بواسطه آنکه عام دلالت بر خاص
نمیکند سایر احیانا آل بود و آل پیغمبر نزد جمهور شیعه عترت طاهره اند
صلوات الله علیهم و نزد بعضی بنی هاشم و نزد بعضی بنی عبدالمطلب و نزد
بعضی هر کس که از اهل تقوی باشد چنانکه در حدیث آمده کل تقی آلی و محقق دوانی
در حاشیه شمسیه میل کرده ترجیح این قول کرده و اصحاب جمع صاحب است و
اصحاب پیغمبر جماعتی را میگویند که ادراک صحبت آنحضرت کرده باشند با اسلام
و مناهج جمع منهج است و منهج طریق واضح و تصدیق اعتقاد و اذعان را
گویند و صعدوا معارج الحق بالتحقیق و این جمله عطف است بر جمله سعدوا
یعنی صلوة بر آل و اصحاب پیغمبر که بالا رفته اند بر مراتب حق بسبب تحقیق

یعنی بر بعضی ازین جزها معارج جمع معراج است یعنی نردبان جمع را هرگاه که
اضافه کنند افاده استغراق می کند پس معنی عبارت این باشد که بالا رفته اند بر
جمیع مراتب حق و این کنایه از آنست که بنهایت حق رسیده اند و باید دانست که
هرگاه کلام اعتقادی مطابق واقع شود واقع نیز مطابق او خواهد بود چه
مقابله از طرفین باشد پس این قول و عقد را از این حیثیت که مطابق واقع است
صدق گویند و از آن حیثیت که واقع مطابق اوست حق گویند پس فرق میانه
این دو با اعتبار است و گاه اطلاق هر دو بر معنی مصدر کنند پس صدق بمعنی مطابقه
بکسر باشد و حق بمعنی مطابقه بفتح **و بعد** ظرف مبنی مقطوع للاضافه است — حق ص
کلمه قبل و بعد و نظایر اینها نزد آنکه حال است یا آنست که مضاف الیه این — از ظروف ص
مذکور است یا محذوف اگر مذکور است معرب میباشد منصوب بر ظرفیه یا مجرور باضافه
مثل و بعد الحمد والصلوة و من بعد الامر و اگر مضاف الیه محذوف است یا آنست که — ان ان ص
نسیا منسیا است یا منوی است اگر نسیا منسیا است معرب میباشد بحسب عامل
مثل لکل قبل بعد و اگر منوی است مبنی میباشد بر ضم مثل و بعد که درین تقدیر است
که بعد الحمد والصلوة **فهذا** و فا در فهذا جواب اما است اگر چه اما در اینجا
لفظا نیست اما چون محل اما است توهم وجود اما نموده بنابرین
فا آورده اند یا آنکه اما محذوف باشد و درین تقدیر است که و اما بعد فهذا
غایة تهذیب الکلام و حاصل آنکه هذا اشاره است و آن مشار الیه احتمال دارد
مشار الیه بود که الفاظ تنها باشد یا معانی تنها یا نقوش تنها یا
نقوش و الفاظ یا نقوش و معانی یا الفاظ و معانی یا مجموع الفاظ و معانی
و نقوش

و نقوش اما توجیه حمل غایة تهذیب الکلام بر وی صحیح نمی شود در الفاظ تنها یا معانی
تنها بواسطه آنکه کلام لفظیست مرکب از لفظ و معنی پس درین صورت هیچ احتمال
دیگر جایز نباشد نقوش تنها بواسطه آنکه کلام نیست و نقوش و معانی بواسطه آنکه
هرگاه که جز او که نقوش است کلام نتواند بود پس مجموع کلام نخواهد بود و اما
نقوش و الفاظ بواسطه دلیلی که در نقوش و معانی گفتیم و مجموع الفاظ و نقوش
و معانی اما مجموع الفاظ و معانی بواسطه آنکه کلام عبارتست از لفظ تنها
یا از معنی تنها و اطلاق او بر هر دو از قبیل استعمال لفظ مشترک است در مجموع
معنیین و آن جایز نیست پس هذا اشارتست بکتاب مرتب حاضر در ذهن خواه
وضع خطبه پیش از تصنیف کتاب باشد خواه بعد از آنکه ضم کرده او یا الفاظ است
یا معانی و هیچکدام موجود نمی باشند در خارج اما معانی ظاهر است و اما الفاظ
بنابر آنکه موجود نمی شوند الا جزا جزا و نزد وجود هر لاحقی از سابق معدوم
میگردد پس هرگز مجموع الفاظ که کتاب عبارت از آنست موجود نمی شوند در
خارج **غایة تهذیب الکلام** یعنی این کتاب نهایت پاکیزگی کلام است و تحقیق
که این حمل بحسب ظاهر صحیح نیست بواسطه آنکه کتاب پاکیزه است نه پاکیزگی بنابر
این گاهی گویند که درین تقدیر است که هذا الکلام مهذب غایة تهذیب الکلام
یعنی این کتاب کلامی است پاکیزه غایت پاکیزگی کلامی که غایة تهذیب الکلام مفعول
مطلق مهذب باشد کلام مهذب را انداخته باشند و غایة تهذیب الکلام را
بجای او نهاده باشند و اعراب او داده باشند و این را مجاز در اعراب
گویند و گاهی گویند که این حمل از روی مبالغه است یعنی این کتاب چنان
پاکیزه است که گویا نفس پاکیزگی گشته است از قبیل زید عدل و بحر النطق

والکلام یعنی در تحریر علم منطق و کلام تحریری است که خالی از زواید باشد و از جهت
اشعار باین معنی لفظ تحریر را اختیار بر لفظ بیان نموده و منطق آلتیست قانونیه
که نگاه دارد مراعات او ذهن را از خطای در فکر و کلام علمیست که بحث میکنند
درو از احوال مبدا و معاد بر نهج قانون اسلام و تقریب المرام من تقریر عقاید
الاسلام و تقریب المرام عطف است بر تهذیب الکلام پس در این تقدیر باشد که
هذا غایة تهذیب المرام یعنی پس این نهایت نزدیک ساختن مقصود است
و این حمل بحسب ظاهر صحیح نیست بواسطه آنکه این معنی ندارد که این کلام غایت نزدیک
ساختن است مقصود پس در این تقدیر است که هذا الکلام المسلم مقرب
غایة [2] تهذیب الکلام یعنی این کلامیست نزدیک سازنده در غایت نزدیک ساختن
تقریب المرام صح
مقصود تا گویم که احتیاج بتقدیر نیست و حمل از روی مبالغه است و من بیانیست
و تقریر یعنی بیان است یعنی نزدیک ساختن مقصودی که آن مقصود بیان عقاید اسلام است
اگر گویند اضافه عقاید باسلام خوب نیست بواسطه آنکه اسلام عقیده ندارد
پس میگویم که در این تقدیر است که عقاید اهل الاسلام که مضاف را حذف کرده باشند
و مضاف الیه را بجای او نهاده باشند و اعراب او داده یا آنکه گویم در اضافه
ادنی ملابست کافیست و اسلام اقرار بشهادتین است و ایمان اقرار بلفظ است
و تصدیق بجمیع ما جاء به النبی صلعم و بعضی گفته اند که اقرار بلسان است و تصدیق
بجنان و عمل بارکان و این موافق حدیث است پس نسبت میانه ایشان بتحقیق
عموم و خصوص مطلق باشد و بالتصدیق تبیان و جعلته تبصرة لمن حاول التبصر
لدی الافهام یعنی گردانیدم من این کتاب را تبصره و تبصره مصدر است بمعنی اسم فاعل
یعنی مبصر بین و روشن سازنده و از برای کسی که اراده بینائی داشته باشد نزد فهمایندن

اوغیرا

او غیر را یا نزد فهمایندن غیر او را و تذکرة لمن اراد ان یتذکر من ذوی الافهام
و تذکرة عطف است بر تبصره پس در این تقدیر باشد که جعلته تذکرة و تذکره مصدر است
بمعنی متذکر یعنی یاد دارنده من ذوی الافهام یا ظرف لغو است یا مستقر پس اگر
ظرف مستقر است متعلق است بکاین محذوف که حال است از ضمیر مستتری که
فاعل یتذکر است پس در این تقدیر است که جعلته تذکرة لمن اراد ان یتذکر کاینا
من ذوی الافهام یعنی گردانیدم این کتاب را یادآورنده از برای کسی که اراده
یاد آوری داشته باشد در حالتی که باشد از صاحبان فهم و این ظاهر الانطباق بر
جمله منتهی است و اگر ظرف لغو است متعلق است به یتذکر و چون یتذکر متعدی بمن نمیشود
پس در تضمین معنی باید کرد که متعدی بمن شود مثل اخذ و تعلم و تضمین عبارة از آنست
که از فعلی مثلا یا معنی ذی معنی فعلی دیگر اراده نمایند و احدهما را اصل سازند و
دیگر را حال پس گاه مضمن به اصل میباشد و مضمن حال از و مثل جعلته تذکرة لمن
اراد ان یتذکر آخذا من ذوی الافهام یعنی گردانیدم من این کتاب را یاد آورنده
از برای کسی که اراده آن داشته باشد اخذ کند از صاحبان فهم در حالتی که حافظ
باشد و این نسبه بحال جمله است سیما الولد الاعز الحفی الحری بالاکرام
و سیما در اصل لا سیما است لا را حذف میکنند از لفظ اما مقصود بحث و حالا
مجموع لا سیما را یکی از حروف استثنا شمرده اند یعنی خصوصا و ما در سیما احتمال
دارد میتواند بود که موصول باشد و میتواند بود که موصوف باشد و میتواند بود که
زایده باشد و ما موصول است که بجای لفظ الذی توان نهاد پس چنان
شود که لا مثل الذی هو الولد یعنی گردانیدم من این کتاب را تبصره و تذکره از برای
همه کس نه مثل آنکه او ولد منست بلکه از برای او بر وجه اکمل کرده ام و ما موصوفه است
که بجای او لفظ شی توان نهاد پس چنین توان گفت لا مثل شی هو الولد یعنی

کرده‌ام این کتاب را مبصر و مفید کرد از برای آنکسی که اراده کرد و تبصره داشته باشد از صاحبان
فهم و تو مثل بی که این ولد است و هر گاه که ما زایده باشد یا آنکه مضاف او باشد و اگر ما موصول
یا موصوفه باشد ما بعد او مرفوع میباشد که خبر مبتدا محذوف باشد که جمله صله یا صفه
باشد و اگر لاسیما را مجموع حرف استثنا گیرند ما بعد او منصوب میباشد یعنی سوا
و در این صورت ما زایده است و ولد یعنی فرزند و اغر یعنی دوست‌تر و صفی یعنی
مهربان بالاکرام یعنی سزاوار باکرام سمی حبیب الله علیه التحیة والسلام سمی صفه
مشبهه است یعنی همنام حبیب خدای تعالی که محمد است علیه التحیة والسلام لا زال
من الله سبحانه قوام یعنی همیشه باد او از نوحی قوام و دوام فعال است یعنی یفعل
یعنی بانقوم به یعنی همیشه باد سزاوار از نوحی اقتدا که مصالح امور او دایم
و منتظم باشد و من الله الاعتصام باشد تقویتیت از جانب خدای تعالی یعنی همیشه باد
او را از جانب خدای تعالی تقویتی که نگاه دارد او را از خلل و علی الله التوکل و
الاعتصام و بر خدای تعالی است توکل و توکل اعتماد بر خدای تعالی است و ناامید از
خلق و ما سوی است اعتصام یعنی چنگ در دامن زدن القسم الاول فی المنطق
الف و لام عهد خارجیست و اشارت است بیکی از دو قسمی که قبل از این معهود شد در قول
بحر المنطق والکلام یعنی معلوم شد که این کتاب بر دو قسم است یک قسم او منطق است
و یک قسم او کلام اما معلوم نشد که قسم اول کدام علم است پس الف و لام اشارت
باینکه قسم اول از این دو قسم در علم منطق است و قبل از این معلوم شد که کتابی که مشار الیه
هذا است یا عبارتست از الفاظ یا از معانی پس قسم اول نیز عبارتست از طایفه
از الفاظ یا طایفه از معانی اگر الفاظ خواهند توجه ظرف ظاهر است
زیرا که صحیح است که این الفاظ در بیان منطق است اما اگر معانی خواهند حمل شود
که این ~~الفاظ در~~ معانی در منطق است اما اگر معانی خواهند و منطق عبارتست از معانی المسائل

آید

در معنی المسائل اندر حمل میشود که از الفاظ
الفاظ دو معنی در صورت باشد معنی
جمع و معنی باشد

آید که معانی در معانی باشد و شی ظرف نفس خود نبوده باشد و جواب این شبهه آنست که اسامی علوم
مدونه را بر سه چیز اطلاق میکنند گاه هست که میگویند و مسایل میخواهند و گاه هست
که میگویند و تصدیق مسایل میخواهند و گاه هست که میگویند و ملکه میخواهند
که در علم منطق تتبع و ممارست این مسایل بهم میرسد اگر از علم منطق در اینجا
ادراک مسایل خواهند یا ملکه هیچ قصوری لازم نمی‌آید بواسطه آنکه هر گاه که گوییم که
این معانی در تحصیل ادراک مسایل است ظرف و مظروف غیر یکدیگر میشوند بواسطه آنکه
معانی غیر ادراک مسایل اند و همچنین هر گاه که منطق گوییم و از و ملکه خواهیم در این صورت
هم ظرف و مظروف غیر یکدیگر میشوند پس این شبهه در صورتی میشود که منطق گوییم
و از و مسایل خواهیم بواسطه آنکه مسایل همان معانیست و این را جواب طریق دیگر گفته‌ایم
که منطق آلتیست قانونیه که نگاه دارد مراعات او ذهن را از خطای در فکر و این
تعریف شامل مسایلیست که در این کتابست بواسطه آنکه مسایلی که در این کتابست
ذهن را از خطای در فکر نگاه میدارد و شامل مسایل هست که زیاده از این کتاب
باشد و شامل بعضی مسایلست که در این کتابست پس کتاب اخص باشد از منطق
و منطق اعم باشد از این کتاب و معنی حرف که اخص در این اعم است و مغایرت میان
ظرف و مظروف میباشد بواسطه آنکه مظروف اخص است و ظرف اعم یا گوییم که منطق
جمیع قوانین است که نگاه دارد مراعات او ذهن را از خطای در فکر پس در این صورت
بر بعضی از مسایل صادق نباید که منطق است بواسطه آنکه منطق جمیع قوانین است
پس در این صورت منطق کل شد و قسم اول جزء پس مغایرت میان ظرف و مظروف
پیدا شد مقدمة مقدمه را از قدم گرفته‌اند یعنی تقدیم که لازم باشد
یعنی پیش شده یا متعدیست یعنی پیش دارنده و گویا آنکسی که او را مقدمه میدانند
پیش است لیک کسی که نمیداند و حالا مقدمه را میگویند و از و مقدمة الکتاب

میخواهند یا مقدمة العلم و مقدمة الکتاب طایفه را میگویند از کلامی که مقدم شده
باشد بر مقصود و اساسا روا ربطی و نفعی باشد و این اعم از انست که موقوف علیه بمقصود هم
شروع در علم باشد یا نباشد و مقدمة العلم یعنی امری که موقوف باشد بر وی شروع در
علم خواه بالاصالة و خواه بالبصیرة و این مقدمه در بیان سه چیز است در بیان
ماهیت منطق و در بیان فایده منطق و در بیان موضوع منطق و رابطه هر یک از این
امور بمقصود ظاهر است بلکه هر یک موقوف علیه شروع اند فی الجمله اما ماهیت منطق
موقوف علیه شروع است بواسطه آنکه هرگاه شخصی منطق را بهیچ وجه من الوجوه نداند
و شروع در منطق نماید طلب مجهول مطلق باشد و این محالست اما بیان حجیت منطق فایده هم
و او موقوف علیه شروع در علمست بواسطه آنکه هرگاه شخصی فایده منطق را نداند و
شروع در منطق کند طلب بی فایده عبث است اما موضوع علم اگرچه موقوف نیست بر شروع
در علم بالاصالة بواسطه آنکه میتواند بود که کسی شروع در علم خواندن علمی کند و موضوع
آنرا نداند اما موقوف علیه شروع بالبصیرة است العلم اعتراض کرده اند
که معنا نیست اول بیان حجیت منطق میکرد و بعد از آن بیان احتیاج منطق جواب میگویم
در ضمن بیان احتیاج بمنطق [illegible] حجیت منطق معلوم میشود اما در ضمن بیان حجیت منطق احتیاج
منطق معلوم نمیشود و باید دانست که بیان احتیاج منطق موقوفست بر چهار مقدمه
یکی آنکه علم بر دو نوعست بدیهی و نظری و دیگری آنکه تصور نظری را از تصور ضروری
و تصدیق نظری را از تصدیق ضروری حاصل میتوان کرد بطریق نظر و یکی آنکه
در فکر خطا واقع میشود پس اول چیزی که میباید دانست از این مقدمات تقسیم
علم است بتصور و تصدیق از اینجهت شروع در تقسیم علم کرد و بعضی گفته اند که معنا نیست
که اول علم را تعریف میکرد و بعد از آن تقسیم میکرد جواب گفته اند که از جهت شهرت
تعریف علم نکرد یا آنکه چون علم بدیهیست احتیاج بتعریف ندارد یا بواسطه

آنکه هرگاه شخصی که اکتساب نظری از بدیهی نتواند کرد مثل ابله و صبیان اگر از و
پرسی که فلان چیز را چه لفظ باید گفت در جواب اضمار را چه الا فرس جواب گوید پس بدیهی
باشد و اینکه [illegible] که تعریف کرده اند علم را سه تعریف کرده اند بواسطه آنکه در حالت
ادراک سه چیز میباشد یکی صورت حاصله در ذهن و این از مقوله کیف است و یکی حصول
این صورت در ذهن و این از مقوله اضافه است یکی دیگر قبول کردن نفس این صورت را
و این از انفعال است پس بنابرین سه تعریف کرده اند و آنهایی که میگویند که علم از
مقوله کیف است تعریف کرده اند علم را بصورت حاصله از شئی نزد عقل و آنهایی
که علم را از مقوله اضافه میدانند علم را تعریف کرده اند بحصول صورت شئی نزد
عقل و آنهایی که میگویند که علم از مقوله انفعال است تعریف کرده اند بقبول
نفس آن صورت را و این علمی که تقسیم کرده اند بتصور و تصدیق علمی صحیح است آنکه
از مقوله کیف باشد زیرا که صورت حاصله اگر صورت نسبت تامه است یا سلبی تصدیق است
و اگر صورت غیر آنست تصور و بعضی گفته اند که علم از مقوله کیف است و تعریف کرده اند
بصورت حاصله از شئی در عقل و اولی عند العقل است کما تعدی زیرا که فی افادة
ظرفیه میکند یعنی صورتیکه حاصل باشد در عقل علم است پس لازم آید که صورت جزئی
که در عقل نباید مثل صورت جزئیات که در عقل در نمی آید و در قوی در می آید علم نباشد
و حال آنکه علم اند بخلاف عند العقل که اعم از آنست که در عقل باشد بطریق ظرفیه
یا در آلتی باشد حاضر نزد عقل ان کان اذعانا بالنسبة فتصدیق یعنی صورت حاصله
اگر اذعان کرده شود به نسبت است تصدیق است و الا تصور است و چون
اذعان و اعتقاد متعلق نمیشود الا به نسبت خبری پس حاصل تقسیم چنین است
که اگر صورت علمی اذعان نسبت خبری است خواه ایجابی و خواه سلبی تصدیق است و اگر

غیر ادعان مذکور است تصور است و درین کلام تنبیه بر چند فایده است اول آنکه خلافیست میان علما در آنکه تصدیق نفس حکم اذعانی است یا مجموع تصورات با اذعان امام فخر الدین رازی اختیار مذهب دوم کرده است و لهذا تصدیق را نفس ادعان گرفته است دوم آنکه خلافیست میانه قدما و متأخرین در آنکه در تحقق تصدیق چند ادراک معتبر است نزد قدما آنست که سه ادراک کافیست تصور محکوم علیه و تصور محکوم به و ادعان نسبت خبری و نزد متأخرین آنست که چهار ادراک میباید تصور محکوم علیه و تصور محکوم به و تصور نسبت حکمیه یعنی نسبت ثبوتی تقییدی که عبارت از ثبوت محکوم به از برای محکوم علیه و ادعان به وقوع این نسبت یا لا وقوع آن نسبت و مصنف اختیار مذهب قدما نموده است و لهذا تفسیر کرده است تصدیق را با دعان نسبت و گفته اذعانا لوقوع النسبة او لا وقوعها و الا التصور یعنی اگر صورت حاصله غیر اذعان و اعتقاد نسبت خبری باشد تصور است خواه اصلا نسبت با او نباشد چون تصور زید تنها و خواه باشد اما اصلا حکم یعنی اذعان بدان نباشد چون غلام زید و اضرب یا نسبتی باشد که صلاحیت تعلق اذعان داشته باشد اما ادراک او به نوع اذعان نبوده باشد چون تصور خبر مشکوک و متوهم و قضایا التخییلیه مثل الخمر یاقوتة سیالة و العسل مرة مهوعة و یقتسمان بالضرورة الضرورة و الاکتساب بالنظر یعنی در تقسیم تصور و تصدیق به بدیهی و نظری دلیل گفته اند اما او دعوی بداهت میکند بنا بر آنکه هر که مراجعه نماید به وجدان خود می یابد که بعضی تصورات و تصدیقات حاصل است او را بی فکر چون تصور حرارت و برودت و تصدیق بآنکه آتش گرم است و آفتاب روشن است و بعضی تصورات و تصدیقات بخلاف اینست یعنی به نظر حاصل میشود چون تصور

جهت

حقیقت ملک و جن و تصدیق بآنکه عالم حادث است و ظاهر عبارت مصنف این معنی دارد که قسمت میکند تصور و تصدیق بالبدیهه بداهه را و اکتساب را و از اینجا این معلوم میشود که بداهت و اکتساب منقسم میشوند به بداهت تصور و بداهت تصدیق و اکتساب تصور و اکتساب تصدیق حالانکه تصور و تصدیق قاسم باشند نه منقسم و حال آنکه مقصود در ارباب اصطلاح منطق این بود که تصور و تصدیق منقسم میشوند به بدیهی و نظری نه آنکه بداهت و اکتساب منقسم میشوند و طریق توجیه این مقام آنست که گوییم انقسام تصور و تصدیق به بدیهی و نظری در ضمن این تقسیم معلوم میشود بواسطه آنکه معنی او چنین میشود که قسمت میکند تصور و تصدیق بداهت را و اکتساب را و این معنی لازم دارد این را که تصور حصه از بداهت بردارد و حصه از اکتساب و تصدیق نیز حصه از بداهت بردارد و حصه از اکتساب چون تصور حصه از بداهت بردارد بدیهی گردد و چون حصه از اکتساب کسبی گردد همچنین چون تصدیق حصه از بداهت بردارد بدیهی گردد و چون از اکتساب بردارد کسبی گردد پس عبارت مصنف دلالت التزامی میکند بر آنکه تصور و تصدیق منقسم میشوند به بدیهی و نظری و مکتسب پس این مقصود است از عبارت بطریق کنایه مفهوم میشود و این قسم از بلاغت است که ملزوم را ذکر کنند و اراده لازم خواهند بلکه کنایه از صریح ابلغ است حالانکه در عرف مشهور شده است و باید دانست که مصنف در تعریف بدیهی و نظری عدول کرده از آنچه مشهور است یعنی طریق نظری آنکه موقوف باشد حصول او بر نظر و بدیهی آنکه موقوف نباشد حصول او بر نظر و تعریف کرده نظری را بمکتسب بنظر پس بدیهی نیز حاصل بلا نظر باشد و با جمله اخذ حد توقف نکرده از آنچه که بنا بر تعریف مشهور لازم می آید که جمیع بدیهیات اهل نظری شوند بواسطه آنکه ممکنست که حاصل شوند بطریق حدس چنانکه صاحب نفس قدسیه همه را بحدس معلوم میکند پس موقوف باشد

پس تمام نظریات در اصل بدیهی شوند و تعریف نظری جامع نشود و تعریف بدیهی مانع نشود
پس اینجا این تعریف نکرده است که تصور لازم باشد و هو ملاحظة المعقول لتحصیل المجهول
و هو یعنی این نظر ملاحظه معقول است از جهت تحصیل مجهول که اگر ملاحظه معقول باشد اما نه
از جهت تحصیل مجهول نظری است و بعضی اعتراض کرده اند که چرا تعریف نکرده نظر را
بملاحظه معلوم از جهت تحصیل مجهول با آنکه علم و جهل در برابر یکدیگر اند نه عقل و جهل
جواب گفته اند که درین سه فایده رعایت کرده یکی آنکه رعایت سجع و دیگری آنکه معقول
شامل کلیات و جزئیات است اما معقول بمعنی مدرک کلیات و چون نظر
و فکر در کلیات می باشد پس ملاحظة المعقول بهتر باشد از ملاحظة المعلوم و دیگر آنکه
لفظ علم مشترک است میانه چند معنی گاه علم میگویند و صورت حاصله از شی نزد
عقل میخواهند و گاه علم میگویند و حصول صورة شی در عقل میخواهند و گاه
میگویند و استعمال صورت را میخواهند و گاه هست که میگویند و تصدیق نقیض آن ص
میخواهند و گاه هست که میگویند و تصور میخواهند و بعضی اعتقاد جازم مطابق واقع
ثابت است یعنی یقینی اعتقادی و دانسته باشد و در اعتقاد خود جازم باشد بطریقی که
بجز نقیض آن نکند و این اعتقاد هم مطابق واقع باشد یعنی دوام دانسته باشد که
بتشکیک مشکک زایل نشود و غیر جازم را ظن گویند و جازم غیر مطابق واقع را
جهل مرکب گویند و اعتقاد جازم مطابق واقع غیر ثابت را تقلید میگویند
پس چون معلوم شد که علم لفظ مشترک است و استعمال لفظ مشترک در تعریفات جایز
نیست بواسطه آنکه شاید شخصی اراده معنی کند که خلاف مقصود باشد پس ملاحظة المعقول
اولی باشد از ملاحظة المعلوم و قد یقع فیه الخطاء یعنی گاه هست که در فکر خطا واقع
می شود خطا در تحصیل مجهولات از معلومات گاه در صورت فکر واقع میشود یعنی در ترتیب
معلومات و گاه در ماده معلومات واقع میشود و کیفیت عصمت از این هر دو قسم خطا از

از قواعد منطق معلوم میشود و بعضی اعتراض کرده اند که یکی از مقدمات بیان احتیاج
بمنطق است که نظری را از بدیهی کسب توان کرد بفکر و نظر و حال آنکه مقدم ذکر کرده
است جواب آنست که این مقدمه در ضمن تقسیم علم بضروری و بدیهی معلوم شد بواسطه آنکه
الضروره
گفته اند و یقتسمان بالضرورة الی الاکتساب بالنظر پس احتیاج بأخذ علوم نیست فاحتیج
الی قانون یعصم عنه و هو المنطق یعنی در فکر خطا واقع میشود پس احتیاج باشد بقانونی
که نگاه دارد مراعات او ذهن را از خطای در فکر و آن منطق است پس در ضمن بیان احتیاج
بمنطق تعریف منطق هم معلوم شد بآنکه قانونیست که نگاه دارد مراعات او ذهن را از خطای
در فکر و قانون قضیه ایست کلی که منطبق باشد بر جمیع جزئیات موضوع خود و موضوعه
المعلوم التصوری و التصدیقی من حیث یوصل الی مطلوب تصوری فیسمی معرفا او تصدیقی فیسمی
حجة موضوع هر علم آنست که بحث کنند در آن علم از عوارض ذاتیه او و عارض هر چیز خارج
از آن شی است که بر آن شی محمول شود و این خارج محمول گاه هست که اولا و بالذات عارض
آن شی میشود بی واسطه شی دیگر یا مطلقا یا عارض شی میشود ثانیا بالعرض بواسطه شی
دیگر و آن خارج که عارض شی شود اولا بالذات آنرا عارض ذاتی گویند مثل حرکه
که اولا بالذات عارض سفینه میشود بی واسطه شی دیگر و آنکه عارض شی شود بواسطه شی
دیگر میتواند بود که آن واسطه مساوی شی معروض باشد یا اخص از معروض باشد یا اعم از
معروض باشد یا مباین معروض باشد و آن محمول که عارض شی شود بواسطه شی که آن شی
مساوی معروض باشد مثل ضحک که عارض انسان میشود بواسطه تعجب و تعجب مساوی انسان
مساویست چه توان گفت که هر متعجب انسان است و هر انسان متعجب است و این هم داخل
عوارض ذاتیه است چه مساوی شی منتسب بالذات است با آن شی و اما آنکه عارض میشود بواسطه
امری اخص مثل کتابت که عارض حیوان میشود بواسطه انسان و انسان اخص است از حیوان

بواسطه انکه هر جا که انسان هست حیوان هست اما هر جا که حیوان باشد لازم نیست که انسان باشد
انرا عرض غریب گویند و همچنین انچه عارض شی میشود بواسطه امری اعم مثل حرکت بالاراده
که عارض انسان میشود بواسطه حیوان و حرکت از عوارض حیوانست انرا عارض غریب گویند
و انکه عارض شی شود بواسطه شی مباین مثل حرارت آب که عارض جالس میشود بواسطه سفینه
و مباین سفینه و جالس تباین است بواسطه انکه ممکن است که سفینه جالس است و این را نیز
عارض غریب گویند و بعضی گفته اند که هر گاه که شی عارض شی شود بواسطه امری اعم
که جزء آن شی باشد آن نیز از اقسام عوارض ذاتیه است لیکن محققین را آنند که او داخل عوارض
ذاتیه نیست بلکه داخل عوارض غریبه است و باید دانست که در علم بحث میکنند از
عوارض غریبه موضوع بواسطه انکه وضع هر علم آنست که احوال موضوع او بر او معلوم
شود و عارض غریب فی الحقیقه عارض شی دیگر است و موضوع علم منطق معلوم تصوری است
و معلوم تصدیقی نه مطلق بلکه از آن حیثیت که رساند این کس را بمجهول تصوری یا تصدیقی
و آن معلوم تصوری از آن حیثیت که برساند انکس را بمجهول تصوری آنرا معرف گویند بواسطه
انکه معرف بمعنی شناساننده است و چون مجهول را ما میتوانیم شناساند از این جهت انرا
معرف گویند و آن معلوم تصدیقی از آن حیثیت که میرساند انکس را بمجهول تصدیقی انرا
حجت گویند بواسطه انکه حجت را در لغت غلبه کرده اند بمعنی غلبه بعلت و چون بواسطه این
معلوم تصدیقی که اثبات میکنند مجهول تصدیقی را انکس بر خصم غالب میشود از این جهت
گویند و این تسمیه سبب است باسم مسبب و بعضی اعتراض کرده اند که شما گفته اند
که موضوع علم منطق معرف و حجت است و حال انکه بحث میکنند درین علم از تصورات خمس
نیز در تصورات اول از قضایا و اطراف قضایا نیز در تصدیقات و اینها داخل در
معرف و حجت نیستند جواب گفته اند که اینها را داخل موضوع منطق ندانسته بلکه موضوع
را منحصر دانسته در آنکه مقصود بالذات در علم بحث از او باشد نه انکه بحث از و کنند

بتبعیت شی دیگر و مقصود بالذات در منطق معرف و حجت است و انکه بحث میکنند درین
علم از کلیات خمس و تصورات بتبعیت معرف است و انکه بحث میکنند در تصدیقات
از قضایا و اطراف قضایا بتبعیت حجت است و بعضی دیگر گفته اند که این استخدام
است و استخدام آنست که لفظی را ذکر کنند و از ان معنی خواهند و بعد از ان ضمیری را
راجع بهمان لفظ سازند و از ان معنی دیگر خواهند غیر آن معنی مثل ما نحن فیه که از او لا از
موصل مرسا اراده کرده و شاید که گویند که ضمیر راجعست بموصل مطلق و ذکر معرف
و حجت در مقام تسمیه بر سبیل تمثیل است یعنی معلوم تصوری که موصل بمجهول تصوری
باشد او را معرف مثلا گویند یعنی دیگر نیز اسامی نیز دارد که جنس باشد و گاه فصل و
حاصل انکه موصل تصوری بشرط انکه موصل قریب باشد مسمی است بمعرف و بشرط انکه
موصل بعید باشد مسمی است بجنس یا فصل و علی هذا قیاس الحجة المقصد الاول
فی بعض مباحث التصورات اعتراض میکنند که معلوم شد که درین کتاب چند مقصد است
پس چگونه میگویند که مقصد اول در تصوراتست جواب گفته اند که در ضمن موضوع
المعلوم التصوری و التصدیقی معلوم میشود که درین کتاب دو مقصد است یکی در بیان
معلوم تصوری که آن معرف باشد و او در تصوراتست و یکی در بیان معلوم تصدیقی که آن
حجت است و او در تصدیقاتست پس مقصد ما دو باشد و اعتراض کرده اند
که چرا تصورات را مقدم داشته بر تصدیقات جواب گفته اند که تصورات موقوف
علیه تصدیقاتست زیرا که تصور جزء تصدیق است بمذهب امام و شرط تصدیق است
بمذهب حکما و جزء شی و شرط شی موقوف علیه آن شی باشد دلالة اللفظ علی تمام
ما وضع له مطابقة و علی جزئه تضمن و علی الخارج التزام اعتراض کرده اند
که منطقی از ان حیثیت که منطقیست بحث از الفاظ نمیکند زیرا که منطقی انسان بحث
از موصل تصوری و موصل تصدیقی میکنند و این از قبیل معانی اند نه الفاظ جواب

گفته اند که چون افاده و استفاده معانی موقوف بر الفاظ و عبارات است بنابرین بحث از الفاظ کردند
دیگر اعتراض کرده اند که چرا مبحث الفاظ را در مقدمه ذکر نکرد و حال آنکه مبحث الفاظ نیز
موقوف علیه است جواب گفته اند که چون مقدمه موقوف علیه شروع در علم است و الفاظ موقوف
علیه افاده و استفاده پس این مبحث ذکر نکرد او را در مقدمه تا آنکه چون بیان موقوف علیه
شروع در علم و موقوف علیه افاده و استفاده و دیگر اعتراض کرده اند که چرا مبحث الفاظ را
علیحده بعد از مقدمه ذکر نکرد و در مقصد اول که تصورات است ذکر کرد جواب گفته اند
که چون الفاظ را مناسبتی است بمباحث تصورات درین که هر دو موقوف علیه مباحث تصدیقات
اند اینجا او را در مقصد اول ذکر کرد و دلالت بودن شیء است بحیثیتی که از علم بوی علم
بشیء دیگر لازم آید و پیش اهل منطق مراد از لزوم لزوم کلی جزئی است و پیش اهل عربیه
لزوم فی الجمله کافیست و شیء اول را دال میگویند و شیء ثانی را مدلول و لهذا مفهوم
را دلالت و او تعریف نکرده و دلالت دا بواسطه ظهور دو دلالت بر دو قسم است
لفظی و غیر لفظی زیرا که اگر دال لفظ باشد دلالت لفظیست و اگر غیر لفظ باشد غیر
لفظی و هر یک ازین دلالت لفظی و غیر لفظی بر سه قسمست وضعی و عقلی و طبعی
وضعی آنست که بحسب وضع واضع باشد و عقلی آنست که بحسب اقتضای عقل باشد
یعنی عقل مستقل باشد در و و طبعی آنست که بمقتضای طبع باشد یعنی طبع لفظ
مقتضای لفظ باشد و یا بر نزد عروض مدلول بر طبع لافظ را مثال لفظیه
وضعیه دلالت لفظ زید بر ذات زید مثال غیر لفظیه وضعیه دلالت خطوط و
عقود و نصب و اشارات بر معانی که از ان مفهوم گردد و مثال لفظیه
عقلیه لفظ مسموع از ورا جدار بر وجود لافظ و مثال غیر لفظیه عقلیه دلالت اثر بر
مؤثر و مثال دلالت لفظیه طبعیه دلالت اح اح بر وجع صدر و مثال غیر لفظیه

داعی م

دلالت م

طبعیه دلالت سرعت نبض بر حمی و حصر دلالت لفظیه و غیر لفظیه عقلی است و حصر
عقلیه نیست که وارد بر این السبع والاثبات باشد بواسطه آنکه دال یا لفظ است یا غیر لفظ
و غیر این دو لفظ متصور نیست و هر یک ازین دلالت لفظی و غیر لفظی بوضعی و عقلی
و طبعی استقرائی است و حصر استقرائی آنست که عقل تجویز آن کند که
قسمی دیگر تواند بود اما بتتبع نیافته باشند و از این دلالات معتبر است دلالت
لفظی وضعیست زیرا که مدار افاده و استفاده بر دلالت لفظی وضعیست و دلالت
لفظی وضعی منحصر است در مطابقه و تضمن و التزام و مطابقه دلالت لفظیست
تمام معنی موضوع له خود از ان حیثیت که تمام معنی موضوع له اوست مثلا دلالت لفظ
انسان بر مجموع حیوان ناطق و تضمن دلالت لفظ بر جزء معنی موضوع له از ان حیثیت که جزء
معنی موضوع له اوست مثل دلالت لفظ انسان بر حیوان تنها یا ناطق تنها و التزام
دلالت لفظ است بر خارج معنی موضوع له از ان حیثیت که خارج لازم موضوع له
اوست مثل دلالت لفظ انسان بر قابل علم و صنعت کتابت و قید حیثیت کرده است
تا دلالت یکدیگر منتقض نشود بواسطه آنکه میتواند بود که لفظ دلالت کند بر شیء
هم بمطابقه و هم بتضمن و هم بالتزام مثل لفظ شمس که یکبار وضع کرده اند او را
از برای جرم تنها و یکبار وضع کرده اند از برای ضوء تنها و یکبار وضع کرده اند
از برای مجموع جرم و ضوء پس هر گاه که شمس گویند و از وی ضوء خواهند دلالت لفظ
شمس بر آن ضوء هم بمطابقه است و هم بتضمن هم بالتزام اما دلالت لفظ شمس بر ضوء
بمطابقه است بواسطه آنکه یکبار موضوع بود از برای ضوء تنها و اما بتضمن بواسطه
آنکه یکبار موضوع بود از برای مجموع جرم و ضوء پس ضوء جزو او باشد و اما بالتزام بواسطه
آنکه یکبار موضوع بود از برای جرم تنها و ضوء لازم او بود پس قید حیثیت کرده است

تفطن م

تا دلالات سه‌گانه منحصر شود بواسطه آنکه اگر دلالت شمس بر ضوء از آن حیثیه
است که تمام موضوع له اوست مطابقه است نه تضمن و نه التزام و اگر از آن حیثیه
است که جزو اوست تضمن است نه مطابقه و نه التزام و اگر از آن حیثیه است که خارج
لازم موضوع له اوست التزام است نه مطابقه و نه تضمن و مشهور آنست که حصر
دلالت لفظی وضعی بمطابقه و تضمن و التزام حصر عقلیست اعتراض کرده اند که در این
مقام دو مقدمه ذکر کرده اند نقیض یکدیگر یکی آنکه حیثیه معتبر است در حدود مطابقه
و تضمن و التزام دیگر آنکه این حصر را حصر عقلی شمرده اند و وجه منافات میان
این دو مقدمه آنست که اگر قید حیثیه نکنند حصر عقلی خواهد بود لیکن دلالات سه‌گانه
منحصر نمی‌شود و اگر قید حیثیه کنند دلالات سه‌گانه منحصر خواهند شد لیکن حصر حصر عقلی
نمی‌شود بواسطه آنکه هرگاه بگویند که مطابقه دلالت لفظ است بر تمام معنی موضوع له
خود از آن حیثیه که تمام موضوع له اوست عقل تجویز آن می‌کند که دلالت لفظ باشد بر تمام
معنی موضوع له از آن حیثیه که تمام موضوع له اوست و این منافی تضمن و التزام است پس حصر
عقلی نباشد و تحقیق این اشکال مشکل است مگر آنکه گویند در تعریف اول که مطابقه و تضمن است
باشد قید حیثیه مراد است و در التزام مراد نیست پس چنین شود که مطابقه دلالت لفظ
بر تمام معنی موضوع له خود از آن حیثیه که تمام موضوع له اوست و تضمن دلالت لفظ است
بر جزو معنی موضوع له خود از آن حیثیه که جزو معنی موضوع له اوست و التزام دلالت لفظ است
بغیر آن بی حیثیه پس در این صورت حصر حصر عقلی باشد و دلالات سه‌گانه منحصر شود
ولا بد فیه من اللزوم عقلا او عرفا یعنی شرط است در دلالت التزامی لزوم معنی بودن از خارج
لازم موضوع له خواه لزوم عقلی بوده باشد و خواه عرفی و لزوم عقلی آنست که محال باشد
در نظر عقل که ملزوم در ذهن درآید و لازم در ذهن در نیاید مثل تصور عمی و بصر که تصور
عمی بدون بصر نمی‌توان کرد بواسطه آنکه عمی عدم مضاف ببصر است و تصور عدم

مضاف ببصر بی بصر نمی‌توان کرد و لزوم عرفی آنست که در مجرای عادت تصور ملزوم
بدون تصور لازم نتوان کرد مثل تصور حاتم که در عرف و عادت بی تصور کرم ممکن نیست
یعنی در مجرای عادت هرگاه که حاتم در ذهن درآید کرم در ذهن درمی‌آید و مخفی نماند که در
دلالت کلی دائمی چنانکه مذهب منطقیین است لزوم عرفی کافی نیست پس اینکه مصنف لزوم
عرفی را اعتبار کرده است از آن معلوم می‌شود که اختیار مذهب اهل عربیه کرده یعنی
دلالت اعتباریه اسم از هم معنی و لفظ است الجمله و تلزمهما المطابقه یعنی لازم دارد
تضمن و التزام مطابقه را زیرا که تضمن و التزام مستلزم وضع اند و وضع مستلزم دلالت بر
موضوع له یعنی دلالت مطابقه و لو تقدیرا استوار بود که جواب این سوال باشد
که گفته اند که تضمن و التزام مستلزم مطابقه اند و حال آنکه فعل یا نواد یعنی فاعل
دلالت بر حدث می‌کند بتضمن و دلالت مطابقی ندارد بواسطه آنکه فعل موضوع نیست
الا از برای حدث و زمان و نسبت بفاعل معین و نسبت بفاعل معین مفهوم و متعقل نمی‌گردد
بعد از ذکر فاعل پس تا فاعل ذکر نکنند دلالت مطابقی نخواهد کرد پس تضمن مستلزم مطابقه
نباشد و مصنف جواب گفته که مطابقه لازم تضمن و التزام است اعم از آنکه محقق باشد یا مقدر یعنی
هرجا که تضمن یا التزام محقق شود دلالت لفظ را معنی بود که دلالت تواند کرد بر وی مطابقه «خواه»
خواه بالفعل مفهوم شود یا موقوف باشد بر شرطی که اگر متحقق شود فهم شود آن معنی چون
ذکر فاعل در ما نحن فیه پس و لو تقدیرا است در این جواب اشاره می‌تواند بود که جواب
از سوال دیگر باشد که اعتراض کرده اند که ممکن است که لفظی موضوع باشد از برای
معنی و استعمال آن لفظ در غیر آن معنی کنند یا در خارج آن معنی نه بعنوان اصل در این صورت
دلالت او بر جزو و خارج دلالت تضمن و التزام است و دلالت مطابقی نیست و لو تقدیرا گفته
یعنی اگرچه مطابقه در این صورت محقق نیست اما تقدیری هست یعنی معنی دارد که اگر استعمال
او در آن معنی کنند دلالت بر آن بمطابقه خواهد کرد و این جواب اگرچه مشهور تر است

الا هم در سؤال قصوری هست و هم در جواب اما در سؤال بواسطه آنکه استعمال در جزو
و لازم بطریق مجاز است و مجاز را وضع نوعی هست پس دلالت مطابقی خواهد
بود مستند بوضع نوعی اما قصور در جواب بواسطه آنکه ولو تقدیرا که گفته است
اشعار بر این است که مذهب او اینست که دلالت تابع اراده است بواسطه آنکه
اگر دلالت را تابع لفظ میدانست هیچ احتیاج بقصد و لو تقدیرا نبود و در این صورت
دلالت مطابقی متحقق شود بواسطه آنکه لفظی را که استعمال در جزو یا خارج کنند البته وضع خواهد
داشت و دلالت مطابقی که فهم موضوع له خواهد داشت خواه استعمال آن لفظ در آن موضوع
کنند یا نه و این کافیست پس الزام آنکه مطابقه بتنها تقدیرا است نه تحقیقا دلالت بر آنکه
مذهب او اینست که دلالت تابع اراده است و این بعضی آن جز مسئله در مطول هم گفته
هم در مطول او این مذهب نموده دعوی کرده بود که و لو تقدیرا اشعار بر خلاف باشد
که بعضی میگویند که دلالت تابع اراده است و بعضی میگویند که دلالت تابع وضع است
پس اگر دلالت را تابع وضع دانند هر جا که تضمن یا التزام محقق شود مطابقه تحقیقا خواهد بود
و اگر تابع اراده باشد هر جا که تضمن و التزام محقق شود مطابقه تحقیقا لازم نیست که باشد
بلکه گاه تحقیقا خواهد بود و گاه تقدیرا پس مع گفته که مطابقه لازم تضمن و التزام است
و اگر مع تقدیرا باشد راست نیست که این استلزام علی المذهبین واقع است و لا عکس
یعنی مطابقه مستلزم تضمن و التزام نیست زیرا که هر گاه که نسبت دهند مطابقه و تضمن و التزام
را با یکدیگر بطریق استلزام شش احتمال دارد استلزام مطابقه تضمن را و عکس آن و
استلزام مطابقه التزام را و عکس آن و استلزام تضمن التزام را و عکس آن پس شش
احتمال شد چهار احتمال واقع نیست و آن آنست که مطابقه مستلزم تضمن باشد و مطابقه
مستلزم التزام باشد و تضمن مستلزم التزام باشد و التزام مستلزم تضمن باشد و دو
واقع است یکی آنکه تضمن مستلزم مطابقه باشد اما مطابقه و استلزام تضمن بسبب آنکه

۹۳

آنکه متبادر بود که لفظی موضوع باشد از برای معنی بسیطی پس مطابقه باشد بی تضمن و اما آنکه
مطابقه مستلزم التزام نیست بواسطه آنکه میشاید که لفظی موضوع باشد از برای معنی که
او را لازم ذهنی نباشد پس مطابقه باشد بی التزام و بعضی منع کرده اند وجود معنی را
که لازم ذهنی نداشته باشد بلکه شاید که هر معنی که متصور شود لازم باشد متصور شود
غایتش آنکه ما علم بآن لازم نداشته باشیم و بعضی گفته اند که این مطابقه مستلزم تضمن
نیست راست نیست اما میتوان گفت که مطابقه مستلزم التزام نباشد بواسطه آنکه اظهر اشیا
که هست این را لازم دارد که ابهام الست عرفها و این مذهب امام محق است جواب گفته اند
که آیا از بر لازم لازم میخواهید اگر لازم ذهنی میخواهید این لازم ذهنی نیست بواسطه آنکه
بسیار هست که شی در ذهن در می آید و ابهام الست عرفها در نمی آید و اگر لازم لازم خارجی
میخواهید لازم خارجی معتبر نیست و جواب آنکه دلیل استلزام مطابقه التزام را تمام
نیست و بحث دلیل عدم استلزام هم تمام نیست پس اولی در این مسئله توقف است و اما
استلزام تضمن التزام را بعینه حکم استلزام مطابقه است التزام را پس اولی در وی نیز
توقف است و اما استلزام التزام تضمن را حکم استلزام مطابقه است تضمن را زیرا که
معنی بسیط را اگر لازم ذهنی باشد آن مطابقه و التزام خواهد بود بی تضمن پس معلوم شد که
مطابقه مستلزم تضمن نیست التزام هم مستلزم تضمن نباشد و الموضوع ان قصد بجزء
منه الدلالة علی جزء المعنی فمرکب یعنی لفظ موضوع اگر قصد کرده شود بجزء از آن
لفظ دلالت بر جزء معنی آن مرکب است پس در تعریف چهار جزء باشد جزء لفظ و جزء معنی
دلالت جزء لفظ بر جزء معنی یکی دیگر آنکه این دلالت مقصود باشد و از انتفای هر قیدی
یا قسم مفرد حاصل میشود که اگر جزء نداشته باشد مفرد باشد همچون همزه استفهام
و دوم آنکه معنی جزء داشته باشد اگر جزء نداشته باشد مفرد باشد مثل لفظ الله که موضوع است

از برای ذات الهی و آن ذات جزئی است و سیم آنکه جزء لفظ دلالت کند بر جزء معنی که اگر
جزء لفظ داشته باشد جزء معنی هم داشته باشد اما جزء لفظ دلالت بر جزء معنی نداشته باشد
این مفرد است و این قسم که جزء لفظ دلالت کند بر جزء معنی مقصود نبوده که اصلا دلالت
نکند بر معنی مثل زید که موضوعست از برای ذات معین و جزء لفظ اصلا دلالت نمیکند
و مقصود نبوده که جزء لفظ دلالت بر معنی کند اما آن معنی جزء معنی آن لفظ نباشد مثل
عبدالله که موضوعست از برای آن ذات و لفظ آن دو جزء دارد یکی عبد و یکی الله
و معنی او نیز دو جزء دارد و لفظ دلالت میکند بر جزء معنی بواسطه آنکه عبد دلالت بر و این جزء ص
عبودیت میکند و الله دلالت بر ذات واجب تعالی اما عبودیت و آن ذات
مقدس هیچ یک جزء معنی عبدالله نیست چهارم آنکه دلالت جزء لفظ بر جزء معنی مقصود
باشد که اگر جزء لفظ دلالت کند بر جزء معنی اما مقصود نباشد آن نیز مفرد است مثل حیوان
ناطق هرگاه علم شخص انسانی سازند و در این صورت لفظ آن جزء دارد که حیوان
و ناطق و معنی او نیز جزء دارد و این جزء لفظ دلالت بر جزء معنی دارد و معنی دیگر باعتبار
وضع علمی بواسطه آنکه معنی حیوان باعتبار وضع ترکیبی جسم نامی حساس متحرک بالاراده است
و این معنی جزء آن ذات است بواسطه آنکه این ذات انسانی است متشخص است و انسان
حیوان ناطق است پس جزء لفظ دلالت کند بر جزء معنی اما این دلالت مقصود نیست از
برای آنکه در این صورت از مجموع حیوان ناطق آن ذات میخواهند که از حیوان در این وضع و این سبب ص
علمی جسم نامی حساس متحرک بالاراده خواهند بلکه حیوان ناطق عبارت این وضع از هیکل آن
است درزند و کسی که ولو بعد ترکا را اهمال کرده تا منطقی که مذهب مصنف اینست
که دلالت تابع اراده است لازم می آید برین که در تعریف مرکب قصد زائد باشد بواسطه
آنکه از دلالت قصد فهم میشود پس با ذکر دلالت احتیاج به ذکر قصد نباشد و از بین رجحان

آن دو احتمال دیگر که در حل ولو بعد برآمد گور شده معلوم میگردد و محقق دوانی جواب
گفته است که دلالت در اینجا همان المعنی اراده است و قید قصد توضیحی است اما تام
و خبر او انشا و اما ناقص تقییدی او غیره این مرکب یا تام است یا ناقص و مرکب
تام آنست که صحیح السکوت باشد یعنی هر گاه که متکلم بروی سکوت کند مخاطب را
انتظار محکوم علیه یا محکوم به و محکوم به بی محکوم علیه نباشد و مرکب تام بر دو قسمست
خبر و انشا خبر آنست که نظر بمفهوم او کرده قطع نظر از قائل و واقع احتمال صدق
و کذب داشته باشد و قید قطع نظر از قائل و واقع کردیم تا لازم نیاید اخباری
که احتمال کذب نداشته باشد بواسطه آنکه از کسی صادر شده که احتمال دروغ در حق وی
نیست مثل معصومین یا بواسطه آنکه بدیهیست مثل النار حارة از تعریف خبر
بیرون رود چه این اخبار مفهوم او قطع نظر از حال قائل و علم بواقع ثبوت
خبر است از برای خبر لیست خبر است از خبری ولی و معنی احتمال صدق و کذب دارد
و انشا آنست که احتمال صدق و کذب نداشته باشد مثل امر و نهی و استفهام
و غیر آن و مرکب تام خبری مثل زید قائم و مرکب تام انشائی مثل ازید قائم و مرکب
ناقص آنست که صحیح السکوت نباشد یعنی چون متکلم از آن سکوت کند مخاطب را
انتظار محکوم به یا محکوم علیه یا محکوم به باشد و مرکب ناقص بر دو قسمست
تقییدی و غیر تقییدی و مرکب تقییدی آنست که جزء ثانی قید جزء اول باشد یعنی تخصیص
اول باشد خواه باضافه مثل غلام زید خواه بوصف مثل حیوان ناطق خواه
بغیر اینها مثل ضارب فی الدار که فی الدار قید ضاربست و بعضی عبارات
توهم انحصار مرکب تقییدی است در دو قسم توصیفی و اضافی و الحق که اینطور مرکب
غیر تقییدی آنست که ثانی قید اول نباشد مثل فی الدار و خمسه عشر و الا تمرد یعنی

اگر قصد کرده شود بجزئی از لفظ موضوع دلالت بر جزء معنی وی آن لفظ مفرد است و مؤلف
سر که انسان وی حیوان است و هو ان استقل فی الدلالة بهیئته علی احد الازمنة الثلاثة کلمة
و بدونها اسم و الا اداة چون فارغ شد از تقسیم لفظ موضوع بمفرد و مرکب شروع کرد
لفظاً — در تقسیم هر یک از مفرد و مرکب و مقدم داشت تقسیم مفرد را زیرا که مقدم است بر مرکب بالطبع
و مفرد بر سه قسم است اسم و کلمه و اداة از برای آنکه معنی وی یا مستقل است یا مستقل نیست
اگر مستقل است آیا دلالت میکند بهیئته بر احد ازمنه ثلثه یا نه اگر دلالت میکند کلمه است
و اگر نمیکند پس اسم است چه اسم اصلا دلالت نکند یا دلالت کند لیکن بهیئته نباشد مثل
لفظ زمان ماضی و حال و مستقبل و اگر مستقل نیست در دلالت بر معنی اداة است و مراد از
هیئة آن صورتیست که حاصل میشود کلمه را باعتبار حرکات و سکنات و تقدیم بعضی
حروف بر بعضی و تأخیر بعضی از بعضی و قید بهیئته در تعریف کلمه بواسطه آن کرد که تا لفظ مثل
ماضی و حال و استقبال بدر رود زیرا که اینها اگرچه مستقل اند و دلالت میکنند بر احد ازمنه ثلثه
اما این دلالت بهیئته نیست بلکه بحسب ماده دلالت میکنند بر زمان و لهذا دیگر الفاظ که
بر وزن اینها اند دلالت نمیکنند و شرط کرده اند بودن این هیئة در ماده موضوع متصرف فیها
و قید موضوع کردیم تا مثل جسق بدر رود بواسطه آنکه هیئت نصر در وی است لیکن دلالت نمیکند
بر احد ازمنه ثلثه بواسطه آنکه موضوع نیست و قید متصرف فیها کردیم تا جوامد بدر
رود و جوامد آنست که نه مشتق باشد و نه مشتق منه پس مثل حجر و شجر اگرچه هیئت این مثل
هیئت نصر است و ماده موضوعست لیکن متصرف فیها نیست بنابرین دلالت بهیئته
بر زمان نمیکند و سبب عدم استقلال حرف در دلالت بر معنی بعضی گفته اند آنست که حرف معنی
خاص ح — را آلة ملاحظه غیر است مثل فی که معنی وی ظرفیت است و این ظرفیت خاص را تعقل نتوان
کرد بدون متعلق پس معنی او مستقل نباشد و بعضی دیگر گفته اند که معنی حرف مستقل است
سبب ح — در ملاحظه و عدم استقلال حرف در دلالت آنست که واضع شرط کرده است در دلالة

حرف بر معنی ذکر متعلق وی پس معنی او ظرفیت است همچو لفظ ظرف که موضوعست از
برای مطلق ظرفیت لکن واضع شرط کرده است در دلالت حرف بر معنی ظرفیت ذکر متعلق مثل دار
بخلاف ظرف که در دلالت او بر معنی ظرفیت شرط نکرده اند ذکر متعلق اعتراض کرده اند
که بنابرین تعریف لازم می آید که افعال ناقصه داخل حروف باشند مثل کان زیرا که کان مستقل
نیست در دلالت بر معنی از برای آنکه معنی او کون رابطی است و کون رابطی نیست الا
میان دو شی پس معنی کان مفهوم نشود الا بعد از ذکر لفظی چند که دلالت کنند بر آن دو
چیز پس مستقل نباشد و حال آنکه نحویان افعال ناقصه را داخل در فعل کرده اند جواب
گفته اند که مقصود این بود که نحویان او را داخل فعل شمرده باشند و منطقیان او را داخل
اداة زیرا که نحو ناظر بلفظ است و چون افعال ناقصه را شریک یافته اند با افعال
تامه در احوال و احکام لفظ مثل قد و سین و سوف و سایر خواص فعل او را داخل
افعال شمرده اند و چون منطقیان رابط در معنی است دانسته اند که معنی این افعال مرادفی
اداة است در عدم استقلال از نسخه اینها را داخل کرده اند در ادوات و لهذا گفته اند
این که رابطه اداتست و رابطه بر دو قسم است زمانی و غیر زمانی و رابطه زمانی را
افعال ناقصه گرفته اند و برین جواب اعتراض کرده اند که افعال ناقصه اگرچه باعتبار معنی
حدثی مستقل نیستند لیکن باعتبار معنی زمانی مستقلند زیرا که معنی او کون است در
معنی ح — زمان ماضی جواب گفته اند که کان باعتبار زمانی نیز مستقل نیست زیرا که زمان ظرف نسبت
است و قید او نسبت پس فهم او بعد از فهم نسبت است و نسبت مستقل نشود الا بذکر
فاعل پس زمان مستقل نشود الا بذکر فاعل پس باعتبار معنی زمانی نیز مستقل نباشد و المفرد
ان اتحد معناه فمع تشخصه وضعا علم و الا فمتواطئ مطلق آنست یعنی اگر اسم بمعنی یک
رجوع با این اشارتست باینکه این تقسیم دیگر است مطلق مفرد را و مخصوص باسم نیست و آنکه
جمهور تقسیم کرده اند اسم را باین اقسام محل نظر است زیرا که این اقسام مخصوص اسم نیستند

بلکه در کلمه و ادات هم یافت میشود زیرا که کلمه مشترک هست باید مثل عسعس که بمعنی اقبل و ادبر آمده
در اصل ص — است و منقول هم میباشد مثل صلوة که بمعنی دعاست و اهل شرع او را نقل کرده بگذاردن
ارکان مخصوصه حقیقه و مجاز هم میباشد مثل قتل که موضوعست از برای کشتن پس استعمالش
ضرب ص — در این حقیقه خواهد بود و بمعنی ضرب باشد بدانی که مستعمل میباشد و ادات هم مشترک میباشد
مثل من که مشترکست میانه تبیین و تبعیض و حقیقه و مجاز هم میباشد مثل فی هرگاه که
استعمال کنند در ظرفیه حقیقه است و هرگاه که استعمال کنند بمعنی علی مجاز است و لهذا
ابن سینا در شفا گفته که مراد ما از اسم درین تقسیم مطلق لفظ مفرد است پس بنابرین تقسیم
کرده است مطلق مفرد را و گفته است که اینم و اگر متحد المعنی است یعنی یک معنی دارد
حقیقی ص — پس اسمی اگر مشخص است بحسب وضع علم است نزد بعضی نحاه و جزئی است نزد اهل
منطق و مراد از مشخص معنی آنست که معقول نشود بر کثیرین و قید مشخص بحسب وضع این
فایده دارد که اسمای اشارت و موصولات و ضمایر از تعریف علم بیرون روند تا آنکه
اگرچه معنی آن متحد است و مشخص است اما نه بحسب وضع است بلکه این مشخص
بحسب استعمالست بواسطه آنکه اینها مستعمل میشوند در اصل موضوعند از برای معنی کلی
که موضوعست — مثل هذا از برای مطلق مشار الیه قریب و این معنی کلی است اما استعمال میکنند او را در
جزئیات و این بنابر مذهب سید و دیگر جمعی از نحاه است که وضع اسمای اشارت و
نظایر او را عام دانند و موضوع له آنها را نیز عام دانند و اما کسی که وضع اسمای
اشارت را عام میداند و موضوع له را خاص یعنی هذا مثلا موضوعست بیک وضع
از برای هر فرد از افراد مشار الیه قریب پس نزد او اسمای اشارت و نظایرشان بعید
اتحاد بیرون میروند زیرا که درین صورت معنی آنها یکی است و باید دانست که وضع شی از
برای شی چهار احتمال دارد وضع عام و موضوع له عام وضع عام و موضوع له خاص
وضع خاص و موضوع له خاص وضع خاص و موضوع له عام اما احتمال رابع صحیح نیست

بواسطه آنکه وضع خاص آنست که در حین وضع آله ملاحظه معنی جزئی باشد مثل لفظ زید
که موضوعست از برای فرد مشخص آن داست در حالت وضع ملحوظ بوجه جزئی پس
موضوع له در وضع خاص امری کلی نمیتواند بود بواسطه آنکه ملاحظه معنی کلی بوجه جزئی بعنوان
کرد پس در وضع خاص موضوع له عام نمیتواند بود و وضع عام آنست که در حین وضع آله
ملاحظه امر کلی باشد پس اگر لفظ موضوع باشد از برای همین امر کلی درین صورت وضع عام
است و موضوع له عام مثل وضع انسان از برای حیوان ناطق که هم وضع عام است زیرا
که آله ملاحظه امر کلیست که آن حیوان ناطق است و موضوع له نیز عام است زیرا که انسان را وضع کرده اند
از برای همین حیوان ناطق و اگر آن لفظ موضوع نباشد از برای آن امر کلی بلکه موضوع باشد
از برای آن افراد کلی درین صورت وضع عامست زیرا که آله ملاحظه معنی جزئی امری کلی
بوده است چه ملاحظه جزئیات بوجه کلی میتوان کرد و موضوع له خاص است زیرا که
موضوع له درین صورت جزئیات اند مثل اسمای اشارت نزد مذهب بعضی از فضلا زیرا
که وضع کرده اند او را از برای هر یک ازین جزئیات مخصوص اما در حین وضع آله ملاحظه آن
امر کلی بوده است و بدان که متواطی آن کلی است که افراد او یعنی اگر حسب تباین یعنی معنی
متحد باشد اما بحسب وضع یعنی معقول شود بر کثیرین آن کلی است و این کلی متواطی است
اگر مساوی باشد افراد او یعنی صدق این کلی بر جمیع افراد مساوی باشد مثل انسان که
صادق می آید بر افراد خود علی السویه و مشکک آن کلی است که متفاوت باشد افراد او با ولیه او اولویه
یعنی این کلی مشکک است که متفاوت باشد افراد او با ولیه یا اولویه و بمعنی اولیه
آنست که صدق این کلی بر بعضی افراد مقدم باشد بر بعضی دیگر تقدم بالعلیه
یعنی صدق این کلی بر بعضی افراد علت صدق این کلی باشد بر بعض دیگر مثل صدق
موجود بر واجب که علت صدق موجود است بر ممکن زیرا که ممکن موجود است بواسطه آنکه

واجب موجود است و معنی اولویت آنست که صدق این کلی بر بعضی افراد مقتضی ذات آن فرد باشد
در بعضی دیگر مقتضی ذات او نباشد مثل صدق موجود بر واجب که مقتضی ذات واجب است
و صدق موجود بر ممکن نه مقتضی ذات او نیست بلکه بواسطه شیء دیگر است که آن واجب است و بدانکه
مشکک بر چهار وجه میباشد مشکک باولیت و اولویت و مشکک بشدت و ضعف و
مشکک بزیادتی و نقصان اما مشکک باولیت و اولویت را ذکر کردیم اما مشکک بشدت
و ضعف آنست که صدق کلی بر بعضی افراد اشد باشد از بعضی دیگر بمعنی که آثار این
کلی در بعضی افراد بیشتر ظاهر باشد از بعضی دیگر مثل سیاهی که اثر آن که تفریق بصر است در
بعضی افراد که آن شبح است اکثر است از بعضی دیگر که غراب است و بعضی اشد تیره را
بمعنی چرا گفته اند که انتزاع این کلی از بعضی افراد بیشتر نماید که از بعضی دیگر و زیادتی و نقصان عقلیه
مرادف دو وجه است که در شدت و ضعف گفته شد و فرق میان شدت و ضعف و زیادتی
و نقصان همین است که شدت را اطلاق میکنند در کیفیات مثل سیاهی و سفیدی
و زیادتی و نقصان را اطلاق میکنند در کمیات مثل مقدار که کلی است از اثر او که او قابل
قسمت است در دو گز بیشتر است از یک گز یا آنکه معنی مقدار از دو گز بیشتر میباید عقل که از یک گز
و معلوم کرده است این دو قسم را در عبارت خود پس گویا که ذکر اولیت و اولویت در کلام او
بطریق تمثیل است نه بطریق حصر پس گویا در سر فرموده است که آن تفاوت یا در اولیت و اولویه
مثلا یا آنکه اولویت ابطریق افتد کسم که شامل این دو قسم باشد پس گوییم که اولویت یعنی آنچه
اتمیت و الیقیت است و این معنی شامل اشد نیز و ازید نیز هست زیرا که صدق کلی بر بعضی
افراد هرگاه که اشد یا ازید باشد از بعضی دیگر صدق آن بر آن بعضی اولی خواهد بود
خواهد بود از آن بعضی دیگر و آن کثر فان وضع لکل قسم کل والا فان اشتهر فی الثانی
فمنقول ینسب الی الناقل والا فحقیقة ومجاز یعنی اسم را اگر لفظ معنی

معنی او متعدد است پس اگر وضع کرده اند اسم مفرد را از برای هر یک از معانی متعدده
ابتدا بی ملاحظه مناسبه بطریق وضع اولی پس او را مشترک گویند مثل عین که موضوعست
ابتدا از برای چشم و چشمه و زانو و غیر اینها و اگر وضع کرده اند این مفرد را از برای هر یک
از این معانی متعدد ابتدا خواه آنکه وضع نکرده باشند یا آنکه وضع کرده باشند از برای
هر یک بلکه از برای بعضی موضوع باشد و در باقی مستعمل باشد بمناسبه آن معنی یا آنکه وضع
کرده باشند لیکن ابتدا نباشد بلکه وضع کرده اند ثانیا از برای بعضی معانی بسبب مناسبه با
معنی اولی پس اگر مشهور شده است این مفرد در معنی ثانی که در اول متروک شده باشد آنرا منقول
میگویند و منقول منه دارد و منقول الیه دارد و ناقل و این ناقل یا شرعست یا عرف پس اگر ناقل شرعست
آنرا منقول شرعی گویند مثل صلوات که در اصل موضوعست از برای دعا پس نقل کرده اند
اهل شرع از برای ارکان مخصوصه اگر ناقل عرفست یا عرف عام است یا عرف خاص
پس اگر ناقل عرف عام است از آن منقول عرفی گویند مثل دابه که در اصل موضوعست از برای
کل ما یدب علی الارض یعنی هرچه بر روی زمین جنبد و اهل عرف عام نقل کرده اند او را
بصاحب قوائم اربع که آن خر و استر است و اگر ناقل عرف خاص است از آن منقول
اصطلاحی گویند مثل فعل که در اصل موضوعست از برای حدثی که صادر شود از فاعل و
نحاه او را نقل کرده اند بکلمه که دلالت کند بر معنی فی نفسه و مقترن باشد با احد از منه ثلثه و الا
یعنی اگر مشهور نشده باشد استعمال این مفرد در معنی ثانی و از آن وجه خواهد بود که وضع کرده
باشند او را از برای معنی ثانی ابتدا و نه ثانیا پس اگر استعمال کنند او را در معنی موضوع
له آنرا حقیقت گویند و اگر استعمال کنند او را در غیر معنی موضوع له او را مجاز گویند
و حقیقت لفظی را گویند که مستعمل باشد در موضوع له و مجاز لفظی که مستعمل باشد در غیر موضوع له
فصل المفهوم ان امتنع فرض صدقه علی کثیرین فجزئی والا فکلی مفهوم یعنی ما حصل عند العقل

و آنچه که در عقل در می آید صورتی دارد که بمعنی قائم است و ذهنی صورتی دارد که در ذهن
موجود و حاصلست آن صوره را علم میگویند و این صورت را معلوم و مفهوم میگویند فرق
میانه این دو مانند آنست نزد قائلان شبح و بالاعتبار است نزد محققان که قائلند بحصول 4
ماهیات بانفسها در ذهن گویند ماهیه زید که در ذهن در می آید از آن حیثیه که صورتیست شخصی
بمعنی قائم علم است و از آن حیثیه که ماهیه است در ذهن موجود معلوم است و این معلوم
اگر ممتنع است فرض صدق او بر کثیرین پس جزئی است و اگر ممتنع نباشد فرض صدق او بر کثیرین
پس کلی و قید فرض در تعریف جزئی بواسطه کرد که اگر قید نمیکرد و تعریف میکرد جزئی را آن ه
بمفهومی که ممتنع باشد صدق او بر کثیرین و کلی را بر این قیاس لازم می آید که بعضی از کلیات
داخل در جزئی شوند مثل واجب الوجود که کلی است یعنی ذاتی است که وجود او از
خودش باشد و تعریف جزئی بر وی صادق است که ممتنع است صدق او بر کثیرین و بعضی
اعتراض کرده اند که شما تعریف کرده اید کلی را بآنچه که ممتنع نباشد فرض صدق بر کثیرین
و حال آنکه زید نیز که جزئی است صادق است که ممتنع نیست فرض صدق او بر کثیرین
بواسطه آنکه فرض میتوان کرد که اگر زید بر کثیرین [صادق] می آید کلی می بود پس لازم آید که زید کلی
باشد و حال آنکه جزئی است جواب گفته اند که فرض بدو معنی میباشد گاه بمعنی تقدیر همچنانکه
در شرطیات میباشد و گاه بمعنی تجویز عقل در اینجا بمعنی تجویز عقل است پس کلی آن مفهومی است
باشد که عقل تجویز کند که بر کثیرین صادق آید و بر این معنی هیچ اعتراض نمی آید و بعضی اعتراض
کرده اند که گاه میشود که شبحی را از دور دیده بود تجویز آن میکند که زید باشد یا عمر یا بکر یا خالد شخص م
یا غیر آن و آن شخص جزئی است و تعریف کلی بر وی صادق می آید بواسطه آنکه عقل تجویز آن
میکند که بر کثیرین که آن زید و عمرو و بکر و خالد است صادق آید جواب گفته اند که هرگاه شبحی [شخصی]
را از دور دید تجویز آن میکند که این زید باشد یا عمر یا بکر یا خالد بر طریق بدلیه که اگر زید نباشد

عمرو ابن بود و اگر عمر نباشد بکر ابن بود و اگر بکر نباشد خالد ابن بود و هرگز تجویز نمیکند
که زید و عمرو و بکر و خالد باشد یکبار و همه با هم […] کلی مگر آن معنی که عقل تجویز صدق
او بر کثیرین کند علی الاجتماع نماید هر که بر سبیل بدلیه بر متعدد صادق می آید ضعیف صادق
نمی آید و ایا الا بر واحد نه بر کثیر اما ممتنعست افراد او و امکنت و لم یوجد او وجد [الواحد]
فقط مع امکان الغیر او امتناعه او الکثیر مع التناهی او عدمه و این مفهوم که ممتنع
نیست فرض صدق او بر کثیرین شش احتمال دارد یا ممتنع الافراد است یعنی در خارج اصلا بر چیزی
صادق نمی آید مثل شریک باری یا ممکن الافراد است و این ممکن الافراد چهار قسم است یا آنست
در خارج هیچ فردش یافت نشده مثل عنقا یا آنست در خارج یک فرد او که شمس باشد
یافت شده و دیگر افراد که یافت نشده ممکنست که یافت شود مثل کوکب نهاری یعنی
کوکبی که در روز نور بخشد که در خارج یک فرد او که شمس است یافت شده و دیگر افراد
که یافت نشده ممکنست یا آنست که یک فرد در خارج یافت شده باشد و باقی افراد ممتنع باشد
مثل واجب الوجود که در خارج یک فرد او که ذات باری است موجود است و دیگر افراد ممتنع
باشد یا آنست که این ممکن الافراد کثیر الافراد است و این ممکن الافراد که کثیر الافراد است
محتمل بود که افراد او متناهی باشد مثل کوکب سیار که آن هفت است و ممکن بود که
بود که غیر متناهی باشد مثل معلومات خدای تعالی و اعتراض کرده اند که شما یک قسم ممکن
الافراد را واجب الوجود شمرده اند که در خارج یک فرد او یافت شده است و در باقی
افراد ممتنع پس چون او را ممکن الافراد شمرده اند نمی توان گفت بواسطه آنکه افراد
جمعست و جمع را اطلاق بر سه و ما فوق میکنند پس باید که اقلا سه فرد او ممکن بود […]
تا او را داخل در ممکن الافراد توانست کرد جواب گفته اند که مراد از افراد جنس
فرد است و این را اطلاق بر یک و بیشتر میکنند جواب گفته اند که ممتنع افراده [و دیگر]

که ذکر کرده است موجبه کلیه یعنی ممتنع باشد جمیع افراد او و امکنت رفع او کرده است
یعنی امکان ندارد که جمیع افراد او ممتنع باشد و این اعم از آنست که بکند ممکن باشد یا بسبب واسطه
آنکه نوع ایجاب کلی متحقق نشود در ضمن سلب جزئی دیگر اعتراض کرده‌اند که ممکن الافراد
که تمثیل کرده‌اند از برای امکان میخواهید امکان عام یا امکان خاص اگر امکان عام میخواهید
که سلب ضرورت باشد از جانب مخالف خواه ممکن الوجود باشد یعنی عدمش ضروری نباشد
واجب ه این شامل است و خواه ممکن العدم باشد یعنی وجودش ضروری نباشد و این شامل ممتنع است
پس جمیع قسمی از ممکن باشد و حال آنکه شما او را قسیم ممکن ساخته‌اید زیرا که گفته‌اند ممتنع الافراد
او امکنت پس لازم آید که قسم شی را قسیم شی ساخته باشند و اگر از امکان امکان خاص
میخواهید که سلب ضرورت باشد از جانبین یعنی وجود و عدمش هیچکدام ضروری نباشد پس
در اینصورت ممکن و واجب قسیم یکدیگر باشند و حال آنکه شما واجب را قسم ممکن ساخته‌اند
پس لازم می‌آید که قسیم شی را قسم شی ساخته باشند جواب گفته‌اند که مراد از امکان امکان عام
مقید بجانب وجود میخواهیم یعنی ممکن الوجود باشد پس عدمش ضروری نباشد و ممتنع آنست که عدمش
ضروری باشد پس قسیم ممتنع شامل واجب باشد فاندفع المحذوران معا والکلیان ان تفارقا
کلیا فمتباینان والا فان تصادقا کلیا من الجانبین فمتساویان ونقیضاهما کذلک او
من جانب فاعم واخص مطلقا ونقیضاهما بالعکس والا فمن وجه وبین نقیضیهما تباین
جزئی کالمتباینین هر دو کلی که هست میانه ایشان یکی از چهار نسبه میباشد نسبه تباین
یا تساوی یا عموم و خصوص مطلق یا عموم و خصوص من وجه بواسطه آنکه یا آنست که میانه
دو کلی تفارق کلیه یعنی هیچکدام از کلیتین بر فرد دیگری صادق نمی‌آید پس نسبه میانهما
تباین است مثل انسان و حجر که انسان بر هیچ فردی از حجر صادق نمی‌آید و حجر بر هیچ فردی از
انسان صادق نمی‌آید و مرجع تباین دو سالبه کلیه است مثل لا شیء من الانسان بحجر و عدم صدق
این کلی بر جمیع افراد این سالبه کلیه دیگر است مثل لا شیء من الحجر بانسان و اگر تفارق نباشد

کلیا باشد جزئیة الجملة تصادق خواهد بود و این تصادق بالجملة اعم از آنست که تصادقا باشد
کلیا از جانبین یا کلیا از یک جانب یا از هیچ جانب کلی نباشد پس اگر تصادق کلی باشد از جانبین
یعنی هر کدام از کلیتین بر جمیع افراد دیگری صادق آیند نسبه تساوی خواهد بود و مرجع تساوی
دو موجبه کلیه است بواسطه آنکه صدق هر یک از این کلیتین بر جمیع افراد دیگری یک موجبه
کلیه است مثل انسان و ناطق که انسان بر جمیع افراد ناطق صادق می‌آید و ناطق بر جمیع افراد
انسان صادق می‌آید و اگر تصادق باشد کلیا از جانب واحد یعنی کلی بر جمیع افراد
دیگری صادق آید و آن کلی دیگر بر جمیع افراد این صادق نباشد پس نسبه عموم و خصوص مطلق
است مثل انسان و حیوان که حیوان بر جمیع افراد انسان صادق می‌آید و انسان بر جمیع افراد
حیوان صادق نمی‌آید پس مرجع عموم و خصوص مطلق یکی موجبه کلیه و دیگری سالبه جزئیه باشد
اعم ه بواسطه آنکه صدق اعم بر جمیع افراد اخص موجبه کلیه است مثل کل انسان حیوان و عدم
صدق اخص بر بعضی از افراد اعم سالبه جزئیه است مثل بعض الحیوان لیس بانسان و اگر
تصادق از هیچ جانب کلی نباشد بلکه تصادق باشد جزئی از جانبین یعنی هر یک از این دو کلی
بر بعض افراد دیگری صادق آیند پس نسبه عموم و خصوص من وجه خواهد بود مثل انسان
و ابیض که انسان بر بعضی از افراد ابیض صادق می‌آید و ابیض بر بعضی از افراد انسان
و مرجع عموم و خصوص من وجه یک موجبه کلیه جزئیه و دو سالبه جزئیه می‌باشد چنانکه گویند که
عموم و خصوص من وجه یک ماده اجتماع دارد و دو ماده افتراق اگرچه در واقع دو
موجبه جزئیه صادق تواند بود چه صدق هر یک بر بعض از افراد دیگری یک موجبه جزئیه است
مثل بعض الانسان ابیض و بعض الابیض انسان لکن چون عکس موجبه جزئیه همان موجبه
جزئیه است پس موجبه جزئیه موجبه جزئیه دیگر را لازم دارد البته از این جهت اکتفا بیک موجبه جزئیه
کرده‌اند بخلاف سالبه جزئیه که او عکس ندارد و اما صدق دو سالبه جزئیه از آن جهت که عدم صدق

کلی از هر جانب دفع ایجاب کلی شد و دفع ایجاب کلی سلب جزئی است مثل بعض الانسان لیس ببعض
و بعض اللاانسان لیس بانسان و اعتراض کرده اند که چنانکه نسبه میانه دو کلی چهار است میانه
دو جزئی و کلی و جزئی همین نسبه مذکوره چهار است پس چرا آن را ذکر نکردند جواب گفته اند
که چون درین علم بحث میکنند از شئی که کاسب مکتسب است و جزئی نه کاسب است و نه
مکتسب است از نسبه میان او ذکر نکردند الا آنکه قوم بیان او کرده اند که میانه هر دو کلی که یکی
از این نسبه محقق شود میانه نقیضین آن دو کلی چه نسبه خواهد بود و تفصیل این مقام آنست
که دو کلی که میانه ایشان تساوی باشد میانه نقیضین ایشان نیز تساوی باشد یعنی هر یک ازین
نقیضین بر دیگری صادق آید [خواهد آمد و الا] که اگر احد النقیضین بر دیگری صادق نباید عین آن نقیض
باید که بر آن نقیض دیگر صادق آید و الا ارتفاع نقیضین لازم آید و درین صورت
که عین آن نقیض بر آن نقیض دیگر صادق آید نتواند بود که عین آن نقیض دیگر بروی صادق آید
بواسطه آنکه اجتماع نقیضین لازم می آید که احد النقیضین بدون دیگری یافت شده باشد پس میانه
عینین تساوی نباشد حال آنکه میانه عینین تساوی است پس معلوم شد که نقیض متساویان
متساویانند مثل انسان و ناطق که دو کلی اند و نسبه میانه ایشان مساوی است بواسطه آنکه
انسان بر جمیع افراد ناطق صادق می آید و ناطق بر جمیع افراد انسان صادق می آید و میانه نقیض
ایشان که لاانسان و لاناطق باشد همان تساوی است یعنی لاانسان بر جمیع افراد لاناطق
صادق می آید و لاناطق بر جمیع افراد لاانسان صادق می آید که اگر لاانسان صادق
بر جمیع افراد لاناطق نباشد عین او که انسان است بر لاناطق صادق خواهد بود تا ارتفاع
نقیضین لازم نیاید و درین صورت که انسان بر لاناطق صادق آید عین لاناطق که ناطق
باشد بر لاناطق صادق نمی تواند آمد بواسطه آنکه اجتماع نقیضین لازم می آید پس انسان
بدون ناطق یافت شده باشد و میانه ایشان تساوی نباشد حال آنکه میانه ناطق و انسان مساویست

وباقی

وباقی مسئله اشاره نمود میفرماید نقول نحو دو نقیضا هما کذلک و دو کلی که میانه ایشان عموم و خصوص
مطلق است میانه نقیض ایشان نیز عموم و خصوص مطلق خواهد بود بر عکس یعنی نقیض اعم اخص و
نقیض اخص اعم شود یعنی نقیض اخص می باید که بر جمیع افراد نقیض اعم صادق آید و لازم
نیست که نقیض اعم بر همه نقیض اخص صادق آید اما اول زیرا که اگر نقیض اخص بر جمیع
افراد نقیض اعم صادق نباشد عین اخص بر بعضی افراد نقیض اعم صادق آید تا ارتفاع نقیضین
محال لازم نیاید لیکن عین اعم بر نقیض اعم صادق نتواند آمد چه اجتماع نقیضین محال است پس لازم آید
صدق اخص بدون اعم پس اخص اخص نبوده باشد و اما ثانی یعنی آنکه نقیض اعم لازم نیست
که بر نقیض اخص صادق آید زیرا که اگر نقیض اعم بر نقیض اخص کلیا صادق آید و ثابت شد
که نقیض اخص کلیا بر نقیض اعم صادق است البته لازم آید میانه نقیض اخص و نقیض اعم تساوی
باشد پس میانه نقیض ایشان که عین اعم و عین اخص است نیز می باید که مساوی باشد بدلیلی
که قبل ازین مذکور شد و حال آنکه میانه عین ایشان عموم و خصوص مطلق است و انسان
اخص مطلق است و حیوان اعم مطلق میانه نقیض ایشان که لاانسان و لاحیوان باشد
همان عموم و خصوص مطلق است بر عکس یعنی لاانسان اعم مطلق است و لاحیوان
اخص مطلق یعنی لاانسان بر کل افراد لاحیوان صادق می آید و لاانسان صادق
آید بر بعضی لاحیوان تا ارتفاع نقیضین لازم نیاید و انسان که بر لاحیوان صادق
آید حیوان نتواند بود که بر لاحیوان صادق آید بواسطه آنکه اجتماع نقیضین لازم می آید
پس انسان بدون حیوان یافت شده باشد پس انسان اخص از حیوان نبوده باشد و لازم نیست که
لاحیوان بر کل لاانسان صادق آید که اگر لاحیوان بر کل لاانسان صادق آید و ثابت
شد پیش ازین که لاانسان بر کل لاحیوان صادق می آید پس میانه ایشان تساوی باشد و بقاعده
که قبل ازین مذکور شد میانه نقیض ایشان که انسان و حیوان است نیز تساوی باشد و حال آنکه میانه ایشان نه

عموم وخصوص مطلق است والی هذا المعنی اشار المصنف بقوله ونقیضاهما بالعکس و دو کلی
که میانه ایشان عموم وخصوص من وجه باشد میانه نقیضین ایشان تباین جزئی است و تباین جزئی عبارت
از صدق هر یک از دو کلی بدون دیگری فی الجمله یعنی اعم از آنکه با هم صادق آیند وقتی میانه
ایشان عموم من وجه خواهد بود و یا نه با هم اصلا صادق نباشند وقتی میانه ایشان تباین کلی خواهد بود
پس تباین جزئی جنسیت که در تحت او دو نوع مندرج است یکی عموم من وجه و دیگری تباین کلی
جزئی
و معنی مسئله آنست که میانه نقیض اعم و اخص من وجه تباین جزئی است مجرد از خصوصیت این دو فرد
یعنی گاه در ضمن عموم من وجه متحقق میشود و گاه در ضمن تباین کلی چه اگر همیشه در ضمن عموم من وجه بودی
مثلا بایستی گفت که میان نقیضهما عموم من وجه و همچنین اگر همیشه تباین کلی بودی مثلا بایستی
گفت که بین نقیضهما تباین کلی پس مسئله مرکب از دو جزء شد اول آنکه نسبت بین النقیضین
تباین جزئی السته خواهد بود و دوم آنکه این تباین جزئی مجرد از خصوصیت فردین است اما اول بواسطه
آنکه عموم و خصوص من وجه آنست که احد الکلیین گاهی با دیگری صادق آیند و گاهی بدون دیگری صادق نیز
آیند پس کل واحد از عینین با نقیض دیگری یافت شود و هر گاه که کل واحد از عینین با نقیض
کل
دیگری یافت شد کل واحد از نقیضین بدون عین دیگری یافت شده است پس کل واحد از نقیضین
بدون دیگری یافت شده باشد و این تباین جزئی است و اما دوم یعنی آنکه این تباین جزئی گاه
در ضمن تباین کلی یافت میشود و گاه در ضمن عموم و خصوص من وجه بواسطه آنکه میانه انسان
و ابیض مثلا عموم و خصوص من وجه است و میانه نقیض ایشان که لا انسان و لا ابیض
است همان عموم و خصوص من وجه است ماده اجتماع مثل حجر ماده افتراق لا انسان از لا
ابیض مثل حبشی ابیض و ماده افتراق لا ابیض از لا انسان مثل انسان سود و میانه نقیض عموم
و خصوص من وجه گاه تباین کلیست مثل نقیض اعم و نقیض اخص که حیوان باشد و لا انسان میانه
ایشان عموم من وجه است ماده اجتماع فرس ماده افتراق حیوان از لا انسان انسان

ماده افتراق لا انسان از حیوان شجر و میانه نقیض ایشان که لا حیوان و انسان باشد
تباین کلیست بواسطه آنکه لا حیوان بر انسان صادق نمی آید و انسان بر لا حیوان
صادق نمی آید و همچنین دو کلی که میانه ایشان تباین کلی باشد میان نقیضین ایشان تباین
جزئی است مجرد از خصوصیت فردین اما تحقق تباین جزئی زیرا که چون کل واحد از عینین که
متباینان اند صادق آید بر نقیض دیگری پس کل واحد از نقیضین صادق خواهد بود
بدون عین دیگری پس کل واحد از نقیضین صادق خواهد بود بدون دیگری و هو المطلوب
و اما آنکه این تباین در اینجا نیز در ضمن دو فرد است گاه در ضمن عموم و خصوص من وجه و گاه در ضمن
تباین کلی زیرا که میانه انسان و حجر تباین کلیست و میانه نقیض ایشان که لا انسان و لا حجر
ماده افتراق
باشد عموم و خصوص من وجه است ماده اجتماع مثل شجر ماده افتراق لا انسان از لا حجر مثل
مثل حجر لا حجر باشد و لا انسان نباشد مثل انسان و میانه موجود و معدوم تباین کلیست
و میانه نقیض ایشان که لا موجود و لا معدوم باشد نیز تباین کلیست بواسطه آنکه
ایشان هر یک بر دیگری صادق نمی آیند و باین دو مسئله که مذکور شد اشاره کرده مصنف
بقوله وبین نقیضیهما تباین جزئی کالمتباینین و اعتراض کرده اند که هر کلی را
که تنها فرض کنید نقیض او را و لیکن نسبت کنید بخلاف تباین کلی که نقیض احد
بعد از هم ذکر کرده اند جواب گفته اند که اگر نقیض تباین کلی که
هم ذکر کنید را در پهلوی او می آورد تکرار میشد یعنی این مضمون که وبین نقیضهما تباین
جزئی مکرر در عبارت واقع میشد دیگر جواب گفته اند که قطع نظر از تکرار این
اخصر است بواسطه آنکه نقیض تباین کلی و عموم و خصوص من وجه را هر دو
بیک عبارت ادا کرده اند و گفته اند که وبین نقیضهما تباین جزئی کالمتباینین
و دیگر جواب گفته اند که مراد از تباین جزئی که ما گفتیم تباین جزئی است مجرد از خصوص

فرس و انسان تباین باین وجه که مجرد نامیم از خصوص فرس موقوف بر دانستن فرس
و چون فرس را و یکی تباین کلی بود و یکی عموم و خصوص من وجه پس اولی ذکر عموم و خصوص
من وجه کرده باشد تا ظاهر شود مفهوم او بعد از ان بعضی بیان کلی را کشف و دیگر اعراض
کرده اند که نسبت میانه هر دو کلی منحصر ساخته اند در چهار تباین کلی تساوی و عموم
و خصوص مطلق و عموم و خصوص من وجه لیکن میگویند در تباین جزئی که او یک نسبت است
من الکلیین و از این چهار پس حصر نسبت در چهار صحیح نباشد جواب گفته اند که ما حصر
نوع نسبت میانه دو کلی میکنیم و تباین جزئی جنس است که متحقق میشود در ضمن دو نوع
تباین کلی و عموم و خصوص من وجه و قد یقال الجزئی للاخص یعنی گاه هست که گفته میشود
اخص از شی را جزئی و این را جزئی اضافی میگویند و آن جزئی که اول مذکور شد که مفهوم است
که ممتنع باشد فرض صدق او بر کثیرین او را جزئی حقیقی میگویند و هو اعم این عبارت را دو
معنی میتواند بود میتواند بود که هو راجع باشد بجزئی بمعنی اخص نسبت باشد بجزئی بمعنی اول
و جزئی حقیقی یعنی جزئی اضافی اعم است از جزئی حقیقی بواسطه آنکه هر جزئی حقیقی
جزئی اضافی است زیرا که اخص است از مفهوم کلی لا اقل از موجود و شیء بخلاف
جزئی اضافی که گاه جزئی حقیقی باشد و گاه کلی میباشد جزئی مثل زید و کلی مثل انسان
و میتواند بود که ضمیر راجع باشد باخص و هو اعم جواب سوال مقدر باشد که بعضی
اعتراض میکنند که این تعریف که شما از برای جزئی اضافی کرده اند جامع نیست بواسطه
آنکه تعریف کرده اند او را باخص و اخص قبل این صحیح معلوم شد که کلی است که
صادق آید بر وی کلی دیگر کلیا و او بر وی صادق نباید کلیا پس مثل جزئی حقیقی
نباشد بواسطه آنکه جزئی حقیقی کلی نباشد پس جواب گفته اند که این اخص اعم از آن است یعنی مفهوم

که صادق آید بر وی مفهوم دیگر کلیا و او صادق نباشد کلیا این مثل کلی و جزئی هر دو هست
و اخص که در اول مذکور شد کلی بود لیکن این اخص اعم باشد و الکلیات خمس یعنی کلی
پنج قسم است نوع و جنس و فصل و خاصه و عرض عام بواسطه آنکه کلی یا هر گاه که نسبت
بافراد خود دهند یا عین ماهیت افراد است یا جزو ماهیت افراد است یا خارج از حقیقت افراد
و آن کلی که عین حقیقت افراد باشد او را نوع میگویند مثل انسان که تمام ماهیت زید و عمرو و بکر
است بواسطه آنکه ماهیت زید و عمرو و بکر حیوان ناطق است و انسان عین حیوان ناطق است
و آن کلی که جزو ماهیت افراد باشد یا آنست که تمام مشترک میان آن ماهیت و نوع دیگر خارج حقیقتی
که ذاتی دیگر نباشد که مشترک باشد میانه آن ماهیت و نوع دیگر خارج از ان کلی که جزو آن باشد
و این را جنس میگویند که حیوان که جزو انسان و فرس است بواسطه آنکه انسان حیوان ناطق است
و فرس حیوان صاهل و حیوان تمام مشترک میان انسان و فرس هست که ورای آن جزئی نیست که
مشترک باشد میانه انسان و فرس مگر آنکه جزو حیوان باشد یا آنست که تمام مشترک نباشد میانه آن
ماهیت و نوعی دیگر و این اعم از انست که اصلا مشترک نباشد بلکه مخصوص ماهیت افراد باشد
مثل ناطق که مخصوص است بحقیقت انسانی یا آنکه مشترک باشد اما تمام مشترک نباشد مثل حساس
که مشترک است میانه انسان و فرس اما تمام مشترک نیست بلکه جزو تمام مشترک که آن حیوان است
و این هر دو را فصل خوانند و اگر این کلی خارج از ماهیت افراد باشد یا آنست که مخصوص
است بماهیت افراد یا نه اگر مخصوص است بماهیت افراد از خاصه گویند مثل کاتب که مخصوص
است بحقیقت افراد انسان و اگر مخصوص نباشد بلکه یافت شود در غیر آن حقیقت از اعراض
عام خوانند مثل ماشی که مشترک است میانه حقیقت انسان و حقیقت فرس الاول الجنس و هو
المقول علی الکثیرین المختلفة بالحقیقة فی جواب ما هو یعنی اول از اقسام کلی جنس است و آن کلی است
که محمول شود یعنی صادق آید بر امور مختلفة الحقایق در جواب ما هو و سوال از ما هو
سوال از تمام ماهیت شیء است پس اگر مسئول عنه واحد باشد سوال از حقیقت مختصه او میکند و انی

واحد اگر کلی باشد در جواب حد تام مقول میشود و آنکسی را که میگویند که ما الانسان در جواب
حیوان ناطق مقول نشود و اگر واحد جزئی باشد در جواب نوع مقول میشود مثلا اگر کسی
گوید که ما زید در جواب انسان مقول میشود و اگر مسئول عنه متعدد باشد سوال از تمام ماهیت
مشترک میان این متعدد خواهد بود و خالی نخواهد بود که این متعدد متفقة الحقیقه باشند
یعنی حقیقت همه یکی باشد و متفق نخواهد بود که مختلفة الحقیقه باشند یعنی حقیقت هر یک حقیقتی
باشد مخالف حقیقت دیگری که اگر متفقة الحقیقه باشند در جواب نوع واقع میشود مثلا
هرگاه کسی سوال کند از حقیقت مشترک که میانه زید و عمرو و بکر در جواب انسان واقع میشود
و اگر مختلفة الحقیقه باشند در جواب جنس واقع میشود مثلا هرگاه که کسی سوال از حقیقت مشترکه
میان انسان و فرس کند در جواب حیوان واقع میشود پس معلوم شد که جنس کلی است که
مقول میشود در امور مختلفة الحقائق در جواب ما هو فان کان الجواب عن الماهیة وعن
بعض المشارکات هو الجواب عنها وعن الکل فهو قریب کالحیوان والا فبعید کالجسم
پس از این مذکور شد که جنس مقول میشود بر ماهیت و انواع مختلفة الحقائق دیگر پس اگر جواب این
ماهیت را با مشارکات جواب بود در جنس و هرگاه که سوال کنند از ماهیت هر یک از این
مشارکات ما هو جنس در جواب واقع خواهد شد پس اگر جواب ماهیت از ماهیت و بعضی مشارکات
در جنس که بعینه جواب از ماهیت مشارکات دیگر در این جنس باشد پس این جنس قریب است مثل حیوان
که جنس انسان است و هرگاه که سوال کنند از مقول میشود و هرگاه که سوال کنند از انسان
و سایر مشارکات مثل فرس و غنم در جواب همان حیوان مقول میشود و اگر جواب از ماهیت
و بعضی مشارکات در جنس غیر جواب از ماهیت و بعضی دیگر از مشارکات در این جنس باشد آن
جنس بعید است مثل جسم که جنس انسان است و هرگاه که سوال کنند از انسان و بعضی از
مشارکات جنسی او که اسب و فرس است در جواب حیوان واقع میشود و هرگاه که سوال کنند

انسان و بعضی از مشارکات جسم او که فرس است در جواب حیوان است

از انسان

از انسان و بعضی دیگر از مشارکات در این جنس که آن شجر است در جواب جسم نامی واقع میشود
و هرگاه که سوال کنند از انسان و بعضی دیگر از مشارکات جسمی او که آن حجر است در جواب
جسم واقع میشود الثانی النوع و هو المقول علی الکثرة المتفقة الحقیقة فی جواب
ما هو دوم از اقسام کلی نوع است و نوع کلی ایست که مقول میشود بر امور متفقة
الحقیقه در جواب ما هو و قبل از این در وجه معلوم شد که نوع تمام ماهیت افراد است
پس حقیقت افراد او نیز خواهد بود که ماهیت نوعیست و هرگاه که سوال کنند از تمام
ماهیت آن افرادی که همه در حقیقت متفق اند نوع در جواب مقول خواهد شد ما هو
سوال از تمام حقیقت و تمام ماهیت مشترک میان آن افراد متفقه نوع است پس معلوم شد
که نوع کلی است که مقول میشود بر امور متفقة الحقیقه در جواب ما هو و قد یقال علی
الماهیة المقول علیها وعلی غیرها الجنس فی جواب ما هو یعنی گاه اطلاق میکنند نوع را
بر ماهیتی که مقول شود بر او و بر غیر او جنس در جواب ما هو و آنرا اضافی و نوعی را
که قبل از این تعریف کرد نوع حقیقی است و بعضی اعتراض کرده اند که تعریفی که شما از
برای نوع اضافی کرده اند مانع نیست بواسطه آنکه شامل صنف است و صنف
نوعیست که مقید باشد بقیدی عرضی کلی مثل انسان رومی که انسان نوع است و مقید شده
بقید کلی عرضی که آن رومیت و بر او صادق است که مقول میشود بر او و بر غیر او که فرس
است مثلا جنسی که او حیوان است در جواب ما هو هرگاه که گویند ما الانسان الرومی والفرس
در جواب حیوان واقع میشود و جواب گفته اند که ما تعریف کرده ایم نوع اضافی را بماهیتی
که صادق آید بر او و بر غیر او جنسی در جواب ما هو و جهت آخری را گویند که مقول شود
در جواب ما هو و انسان رومی خود مقول نمیشود در جواب ما هو مثلا هرگاه که
سوال کنند از حقیقت زید و عمرو و بکر انسان رومی در جواب واقع نمیشود بلکه انسان

معقول میشود بواسطه آنکه انسان را عرضی این افراد است چه مجموع انسان با قید تقید
غیر انسان نیست و جزو انسان نیست و عرضی مقول در جواب ما هو نمیشود و از آنجهت
که تعلیم معلوم شد که صنف خاصه است چه کلی عرضی است که مختص است با فراد حقیقیه
و تخصیص یافته باسم الاضافی کالاول بالحقیقی و مخصوص ساخته اند معنی ثانی را باسم
اضافی همچنانکه اول را مخصوص ساخته اند باسم حقیقی و بینهما عموم من وجه لتصادقهما
علی الانسان وتفارقهما فی الحیوان والنقطه یعنی میان نوع حقیقی و نوع اضافی
عموم و خصوص من وجه است بواسطه آنکه صادق می آیند هر دو بر انسان چه انسان
هم نوع حقیقی است و هم نوع اضافی اما نوع حقیقی بواسطه آنکه مقول میشود بر امور
متفقه الحقیقه در جواب ما هو مثلا هرگاه سوال کنند از زید و عمرو و بکر در جواب انسان
واقع میشود و هم نوع اضافی است بواسطه آنکه ماهیتی است که مقول میشود
بر او و بر غیر او جنس در جواب ما هو مثلا هرگاه گویند ما الانسان والفرس در جواب حیوان
مقول میشود و تفارق این هر دو در حیوان است و در نقطه اما این که نوع اضافی
است و نوع حقیقی نیست مثل حیوان که ماهیتی است که مقول میشود بر او و بر غیر او جنس
در جواب ما هو مثلا هرگاه که گویند ما الحیوان والشجر در جواب جسم نامی مقول میشود
و نوع حقیقی نیست بواسطه آنکه مقول نمیشود بر امور متفقه الحقیقه در جواب ما هو
بلکه مقول میشود بر امور مختلفه الحقایق در جواب ما هو و این که نوع حقیقی باشد و نوع
اضافی نباشد مثل نقطه و نقطه عرضی است ذی وضع یعنی مشار الیه باشاره حسیه که قابل
قسمت نباشد و این معنی صادق است بر اطراف خطوط که امور متفقه الحقایق اند در جواب
ما هو یعنی هرگاه سوال کنند و گویند ما هذا النقطه و تلک النقطه در جواب نقطه واقع میشود
و نوع اضافی نیست بواسطه آنکه جنسی نیست که بر وی مقول شود بواسطه آنکه نقطه عرض است

و عرض را حکما منحصر ساخته اند در نه جنس و نقطه در هیچ کدام داخل نیست دانستنی اجناس تسع عرضی را
با جوهر مقولات عشره میگویند یعنی میگویند هرچه موجود است او را ماهیتی باید اهل حکمت
منحصر در ده مقاله جوهر و کیف و کم و این و متی و وضع و اضافه و ملک و فعل
و انفعال ثم الاجناس قد تترتب متصاعده الی العالی ویسمی جنس الاجناس والانواع
متنازله الی السافل ویسمی نوع الانواع یعنی گاه است که نوع را چند جنس میباشد
بعضی فوق دیگری و هرگاه که اجناس مترتبه باشند انواع اضافیه نیز مترتبه خواهد بود بواسطه
آنکه هر جنسی که تحت جنس دیگر باشد نوع اضافی آن جنس خواهد بود لیکن فرق میانه اجناس
و انواع در ترتیب و فرق آنست که اجناس متصاعد میشوند یعنی از خاص بعام
میروند زیرا که ترتیب سلسله اجناس بر این وجه است که گوییم این نوع را جنسی است و این
جنس را جنسی دیگر هست و جنس جنس اعم از جنس خواهد بود پس از خاص بعام رفته باشیم
و سلسله اجناس مترتبه چون غیر متناهی نمیتواند بود ناچار منتهی خواهد شد بجنسی عالی
که فوق او جنسی دیگر نباشد و او را جنس الاجناس میگویند و ترتب در انواع بطریق
تنازل است بسافل یعنی از عام بخاص می آید زیرا که ترتب سلسله انواع بر این وجه
است که گوییم این جنس را نوعی هست و این نوع را نوع دیگر است و نوع نوع اخص
از نوع است پس از خاص بعام رفته باشیم و سلسله انواع اضافیه مترتبه نیز نمیتواند
بود بلکه منتهی میشوند بنوع سافل که تحت او نوع دیگر نباشد و او را نوع الانواع
میگویند مثل انسان و ما بینهما متوسطات و ضمیر بینهما میتواند بود که راجع باشد
بجنس الاجناس و نوع الانواع یعنی ما بین جنس الاجناس و نوع الانواع
متوسطات است و این متوسطات میتواند بود که جنس متوسط باشد و میتواند
بود که نوع متوسط باشد و میتواند بود که هم نوع متوسط باشد و هم جنس متوسط

مثلا انسان نوع الانواع است و جوهر جنس الاجناس و مابین ایشان که حیوان و جسم نامی و جسم است
متوسطات اند اما حیوان نوع متوسط است بواسطه اینکه فوق او نوعی هست
که او جسم نامی است و تحت او هم نوعی هست که او انسان است اما جنس متوسط نیست
بواسطه اینکه اگر چه فوق او جنسی دیگر هست اما تحت او جنسی دیگر نیست و جسم جنس متوسط
است بواسطه اینکه فوق او جنسی دیگر هست که آن جوهر است و تحت او جنسی دیگر
هست که آن جسم نامی است اما نوع متوسط نیست بواسطه اینکه فوق او نوعی دیگر
نیست و جسم نامی هم جنس متوسط و هم نوع متوسط اما جنس متوسط بواسطه
اینکه فوق او جنسی دیگر هست که آن جسم است و تحت او جنسی هست که آن حیوان است اما
نوع متوسط بواسطه اینکه حیوان و جسم باعتباری دیگر نوع اند و جسم نامی [illegible]
بود که در اجناس بالا عالی و سافل یعنی میانه عالی و سافل متوسطات است خواه این
عالی و سافل جنس سافل و عالی باشند و در این صورت میانه ایشان اجناس متوسطه
خواهد بود و خواه نوع عالی و نوع سافل باشد و در این صورت میانه ایشان انواع متوسطه
خواهد بود و الثالث الفصل و هو المقول علی الشیء فی جواب ای شیء هو فی
ذاته سیوم از کلیات خمس فصل است و فصل کلی است که مقول شود از شیء
در جواب ای شیء هو فی ذاته ای طلب تمیز ماهیت میکند از بعضی مشارکات او در
جنس که مضاف الیه ای باشد و هرگاه که بای شیء قید فی ذاته بکنند در جواب هم
ذاتی مقول خواهد شد که فصل است مثلا هرگاه که گویند الانسان ای حیوان
فی ذاته در جواب ناطق مقول خواهد شد بواسطه اینکه ناطق ذاتی انسان است و تمیز او
میکند از مشارکات حیوانی و این فصل است و اگر بای شیء قید فی عرضه بکنند
در جواب چیزی که عرضی باشد مقول خواهد شد و این خاصه است مثلا هرگاه که گویند

الانسان ای حیوان فی عرضه در جواب ضاحک مقول خواهد شد او عرض انسان است و تمیز
او از مشارکات حیوان میکند و هرگاه که بای شیء نکنند یعنی قید فی ذاته و فی عرضه در جواب که سوال هر
فصل و خاصه هر دو مقول میشود مثلا هرگاه که گویند الانسان ای حیوان در
جواب سوال اگر گفت که ضاحک و در جواب سوال گفت که ناطق و اینکه گفته اند
که فصل کلی است که مقول شود در جواب ای شیء هو فی ذاته مانع معنی است که در
سوال از فصل کلمه ای اضافه بشیء میکنند و اگر ذکر نکند در جواب حد تام واقع تواند
زیرا که تمیز محدود از مشارکات در شیئیت میکند لکن مراد انست که در سوال کلمه
ای را اضافه میکنند بجنسی که غرض تمیز ماهیت باشد از مشارکات در آن جنس پس گویند
الانسان ای جوهر هو یا ای جسم هو یا ای جسم نام هو یا ای حیوان هو پس کلمه شیء جنس کنایت
از آن جنسی که مضاف الیه ای میباشد بواسطه اینکه متعدد بود جمیع اجناس حصر کردن
در یک شیء گفت که شامل جمیع اجناس باشد فان میز عن المشارکات فی الجنس القریب
فقریب و الا البعید فبعید ای فصل اگر تمیز کند ماهیت را از چیزی که شریک او باشد
در جنس قریب پس فصل قریب است مثل ناطق که فصل قریب انسان است بواسطه
اینکه تمیز میکند ماهیت انسان را از بعضی مشارکات او در حیوانیت و حیوان جنس قریب
انسان است و اگر فصل تمیز کند ماهیت را از مشارکات در جنس بعید پس بعید الجنس
بعید است مثل نامی که او تمیز میکند ماهیت را از بعضی مشارکات او در جسمیت و جسم
جنس بعید انسان است و اذا نسب الی ما یمیزه فمقوم و الی ما یمیز عنه فمقسم فصل را
هرگاه نسبت دهند بماهیتی که تمیز میکند ماهیت را از بعضی مشارکات در جنس انوا
مقوم میگویند زیرا که او ماهیت است و داخل در قوام او است مثل ناطق که او انسان است آن هم
و داخل در وجود او است و اگر فصل را نسبت دهند بجنسی که تمیز میکند این چیز را

از جمیع

فصح
از آن جنس یعنی از مشارکات در آن پس این را مقسّم میگویند بواسطه اینکه هر گاه که این
فصل را با جنس ضم کنند یک قسم حاصل میشود پس فصل تحصیل قسمی از برای آن جنس کرده مثل
ناطق که هر گاه که او را با حیوان ضم کنند و گویند حیوان ناطق پس قسمی از حیوان حاصل
خواهد شد والمقوّم للعالی مقوّم للسافل لا العکس والمقسّم بالعکس الف و لام المقوّم
الف و لام استغراقست یعنی هر مقوّم عالی مقوّم سافل است و مراد از عالی و سافل
اینجا اعم و اخص است بواسطه اینکه مقوّم عالی جزء سافل باشد و لامحاله جزء خواهد کرد
سافل را از آنکه تمیز میکرد عالی را از آن و میخواهیم از مقوّم الاجزائی که تمیز میدهد باشد
فی الجمله مثل حساس که مقوّم حیوانست که عالیست و تمیز میکند حیوان را از مشارکات
او در جسم نامی که آن شجر است و همچنین مقوّم انسانست که سافل است بواسطه اینکه
حیوان جزء انسانست پس تمیز جزء انسانست و تمیز میکند انسان را از اجزای که تمیز
کرده است حیوان را از آن که شجر است مثلا و عکس کلیه نیست یعنی لازم نیست
که هر مقوّم سافل مقوّم عالی باشد و شاید که مقوّم سافل مقسّم عالی باشد مثل ناطق
که مقوّم انسانست که سافلست و مقسّم حیوانست که عالیست و مقسّم بر عکس
مقوّم است یعنی هر مقسّم سافل البته مقسّم عالیست بواسطه اینکه هر چه تحصیل
قسمی از برای سافل میکند همچنین تحصیل قسمی از برای عالی نیز باید کرد بواسطه اینکه
سافل جزء قسم عالیست و قسم قسم شیء قسم آن شیء است مثل ناطق که مقسّم حیوانست
که سافلست و همچنین مقسّم جسم نامی نیز هست که عالیست بواسطه اینکه حیوان قسم
جسم نامیست و هر چیز که تحصیل قسم از برای قسم شیء کند تحصیل قسم از برای آن شیء خواهد کرد
و لازم نیست که هر مقسّم عالی مقسّم سافل باشد مثل ناطق که مقسّم حیوانست که عالی است
نسبت با مقوّم انسانست که سافلست الرابع الخاصّة و هو الخارج المقول علی ما تحت
حقیقة

میشود
حقیقة واحدة فقط چهارم از کلیات خمس خاصه است و خاصه هر خارجیست که مقول
بر ما تحت حقیقه واحده و بس یعنی مقول میشود بر افراد یک حقیقه و گاه هست که آن حقیقه
واحده نوع میباشد و آن خاصه را خاصه نوع میگویند مثل ضاحک که خاصه است بواسطه
اینکه مقول میشود بر افراد حقیقه انسانی و بس و انسان نوع است پس ضاحک خاصه
نوع باشد و گاه هست که حقیقه واحده جنس میباشد و آن خاصه را خاصه جنس میگویند مثل ماشی
که مقول میشود بر افراد حقیقه واحده که آن حیوانست و حیوان جنس است پس ماشی نسبه
بحیوان خاصه است و نسبه بانسان عرض عام و میتواند بود که شیء نسبه بشیء خاصه
شیء باشد و نسبه بشیء دیگر عرض عام باشد الخامس العرض العام و هو الخارج المقول علیها
و علی غیرها پنجم از کلیات خمس عرض عام است و عرض عام هر خارجیست که مقول
میشود بر ما تحت حقیقه واحده و بر غیر او و کل منهما ان امتنع انفکاکه عن الشیء
فلازم و هر یک از این خاصه و عرض عام اگر ممتنع باشد انفکاک ایشان از شیء پس
ایشان را لازم میگویند و اگر ممتنع نباشد انفکاک ایشان از شیء پس ایشان را
عرض مفارق میگویند پس خاصه بر دو قسم است لازم و مفارق و عرض عام نیز بر دو
قسم است لازم و مفارق خاصه لازم مثل کاتب بالقوه نسبه بافراد انسان بواسطه
اینکه کتابت بالقوه هرگز منفک نمیشود از افراد انسان و خاصه مفارق مثل کاتب بالفعل
نسبه بافراد انسان بواسطه اینکه میتواند بود که بعضی از افراد انسان در بعضی محل
کاتب بالفعل نباشند و عرض عام لازم مثل ماشی بالقوه نسبه بافراد انسان
بواسطه اینکه ماشی بالقوه هرگز منفک نمیشود از افراد انسان و عرض عام مفارق مثل
ماشی بالفعل نسبه بافراد انسان بواسطه اینکه میتواند بود که ماشی بالفعل در بعضی اوقات
منفک شود از بعضی افراد انسان بالنظر الی الماهیة او الوجود یعنی لازم بر دو
قسمست

لازم ماهیة ولازم وجود ولازم ماهیة آنست که در هر دو وجود فقط لازم باشد و لازم
وجود بر دو قسم است لازم وجود خارجی و لازم وجود ذهنی لازم وجود خارجی آنست
که ممتنع باشد انفکاک این لازم از شی در خارج اما در ذهن تواند بود که منفک شود
مثل حرارت که لازم وجود آتش است در خارج واما در ذهن منفک میشود از آتش
ولازم وجود ذهنی آنست که ممتنع باشد انفکاک آن لازم از شی در ذهن اما در خارج
تواند بود که منفک شود مثل کلیهٔ انسان که هرگاه که انسان در ذهن در آید کلیت اما در
خارج منفک میشود از انسان واین لازم وجود ذهنی را معقولات ثانی میگویند
بین یلزم تصوره من تصور الملزوم او من تصورهما الجزم باللزوم یعنی لازم بر دو قسم است
بین و غیر بین لازم بین را دو معنی گفته اند اول آنست که از تصور ملزوم تصور لازم
لازم آید یعنی هرگاه که ملزوم در ذهن در آید لازم در ذهن در آید مثل بصر که لازم عمی است
و هرگاه که عمی در ذهن در می آید بصر در می آید بواسطه آنکه عمی عدم مضاف به بصر است
و تعقل عدم بصر بدون بصر نتوان کردن پس هرگاه که تعقل عمی کردی تعقل بصر کرده
واین را لازم بین بمعنی اخص میگویند و انسب لزوم ذهنی و در دلالت التزامی معتبر است
و بعضی گفته اند که لازم بین باین معنی است که از تصور مجموع ملزوم و لازم و
از تصور نسبه لازم و ملزوم جزم بلزوم لازم آید مثل زوجیة که لازم اربعه است باین
معنی که هرگاه تصور زوجیه کردیم و تصور اربعه کردیم و تصور نسبه زوجیه با اربعه کردیم
باین طریق که آیا اربعه زوجیت است یا نه جزم بلزوم زوجیه از برای اربعه حاصل میشود واین را
لازم بین بمعنی اعم میگویند و در اینکه میانه معنی اول و معنی ثانی عموم و خصوص مطلق است
لطیفه هست اگرچه تفاوت معنی ثانی از معنی اول ظاهر است بواسطه آنکه میتواند بود
که از تصور مجموع ملزوم و لازم و تصور نسبه جزم بلزوم حاصل نشود اما از تصور ملزوم تصور
لازم لازم نیاید مثل زوجیة و اربعه که از تصور هر دو و نسبه جزم بلزوم زوجیه اربعه

حاصل میشود واما از تصور ملزوم تصور لازم لازم نمی آید بواسطه آنکه بسیار باشد که تصور
اربعه کنند و زوجیه اصلا بخاطر نرسد اما آنچه که هست در استلزام معنی اول معنی ثانی
راست چه شاید که از تصور ملزوم تصور لازم لازم آید و از تصور هر دو جزم بلزوم
حاصل نشود مگر آنکه عبارة تصوره مع تصور الملزوم را تأویل کنند و گفته شود
که مدعا از این عبارت اینست که یلزم تصوره من تصور الملزوم من حیث انه لازم یعنی لازم آید
تصور او از تصور ملزوم باین وجه که لازم این ملزوم است و در صورت علم بلزوم این
لازم از برای ملزوم حاصل شود و علم و جزم به یکدیگر بلزوم بالجمله جزم بلزوم این لازم
از برای ملزوم حاصل شده در این عبارة اخصیه صحیح است و غیر بین بخلافه یعنی لازم غیر بین
بخلاف اینست و بجهة آنکه لازم بین را دو معنی بود لازم غیر بین را نیز دو معنی است یکی
آنکه از تصور ملزوم تصور لازم لازم نیاید مثل زوجیه اربعه و دیگری آنکه از تصور هر دو
جزم بلزوم حاصل نشود مثل حدوث که لازم عالم است واما از تصور حدوث و عالم
و نسبه حدوث عالم باینطریق که آیا عالم حادث است یا نه جزم بلزوم حاصل نمیشود
بلکه در لزوم حدوث از برای عالم احتیاج بدلیلست و بتحقیق میانه این دو معنی عموم
و خصوص مطلق خواهد بود یعنی نقیض اخص اعم خواهد بود و نقیض اعم اخص مثلا
آنکه از تصور ملزوم تصور لازم لازم نیاید اعم است و این که از تصور هر دو جزم
بلزوم حاصل نشود اخص ولا عرض مفارق یدوم او یزول بسرعة او بطوء او الا یعنی
اگر ممتنع نباشد انفکاک او از شی پس این عرضی مفارق است یعنی مفارق بالقوة باشد
معنی که محال نباشد انفکاک او از شی خواه بالفعل مفارق شود یا مفارق نشود بالفعل
اخذه ولهذا عرض مفارق دو قسم است دائم و زائل بواسطه آنکه محال نباشد انفکاک او از
شی یعنی ممکن الانفکاک باشد میتواند بود که هرگز از [illegible] منفک نشود این ادام میگویند
مثل حرکت فلک محال نیست که از فلک منفک شود وممکنست که فلک ساکن باشد اما هرگز از

هر که منفک نمیشود و ممتنع الانفکاک بود که ممکن الانفکاک منفک شود از شی و این را زایل میگویند
و زایل بر دو قسم است زایل سریع و زایل بطیء و زایل سریع آنست که زایل شود
از شی بزودی مثل حمرة خجل و صفرة وجل که سرخی عارض شخص میشود که خجل است
و زردی عارض شخص میشود که ترسد و این هر دو زود زایل میشوند و زایل بطیء
آنست که زایل شود اما دیر زایل شود مثل امراض مزمنه و عشق که زایل میشود
از آن کس اما دیر خاتمه مفهوم الکلی یسمی کلیا منطقیا ومعروضه طبیعیا والمجموع
عقلیا وکذا الانواع الخمسة خاتمه یعنی پس مباحث کلیات مفهوم لفظ کلی
را نام نهاده اند کلی منطقی و مفهوم کلی این است که ممتنع نباشد فرض صدق
او بر کثیرین این معنی را منطقی کلی میگویند و این مفهوم را معروضات بسیار است
مثل انسان و حیوان و غیر آن و این را کلی طبیعی میگویند و این در خارج موجود
میشود و مجموع کلی منطقی و کلی طبیعی کلی عقلی است مثل انسان کلی و این را کلی
عقلی میگویند بامعنی که در عقل در می آید و همچنین است انواع خمسه که آن جنس و فصل
و نوع و خاصه و عرض عام باشد و هر یک از اینها این سه اعتبار با خود میباشد جنس منطقی
و جنس طبیعی و جنس عقلی جنس منطقی مفهوم لفظ جنس است و مفهوم جنس این است
که مقول شود بر امور مختلفة الحقیقة در جواب ما هو و معروضات این مفهوم را
جنس طبیعی میگویند مثل حیوان و مجموع جنس منطقی و جنس طبیعی را جنس عقلی
میگویند مثل حیوان جنس و همچنین فصل نیز با آن سه وجه با خود میباشد فصل منطقی
و آن کلیست که مقول میشود که شی در جواب ای شی هو فی ذاته و معروض این را
فصل طبیعی میگویند مثل ناطق و مجموع فصل منطقی و فصل طبیعی را فصل عقلی
میگویند مثل ناطق فصل و مخفی نیست که این اعتبارات ثلث در همه مفهومات

که این توافق باشد حادثست و مصنف در شرح تتمه اجزای اینها در دو گروه یعنی جزئی منطقی و عقلی
و طبیعی میباشد بواسطه آنکه مفهوم جزئی یعنی مفهومی که ممتنع باشد فرض صدق او بر کثیرین جزئی
منطقی است و آنچه که این بر او صادق می آید آن را جزئی طبیعی میگویند مثل زید و مجموع
زید و مفهوم جزئی را جزئی عقلی میگویند و لکن وجود الطبیعی یعنی وجود اشخاصه
و کلی منطقی در خارج موجود نمیشود بواسطه آنکه او مفهومیست اعتباری عقلی از
معقولات ثانیه و کلی عقلی نیز در خارج موجود نمیشود بواسطه آنکه او مرکبست از کلی
منطقی و کلی طبیعی و کلی منطقی جزو اوست و کلی منطقی محالست که در خارج موجود شود
پس او نیز در خارج موجود نشود بواسطه آنکه با انتفاء جزو کل منتفی میشود اما در کلی طبیعی
خلافست که آیا در خارج موجود میشود یا نه و آن متفق علیه است که کلی طبیعی در
خارج موجود ~~میشود~~ علیحده بغیر وجود اشخاص موجود نمیشود و خلاف در آنست که آیا
در خارج بوجود اشخاص موجود میشود یا نه مصنف بر آنست که اصلا در خارج موجود نمیشود
و اشخاص او در خارج موجود میشود و بعضی دیگر بر آن اند که کلی طبیعی در خارج موجود
میشود اما بوجود اشخاص یعنی دو موجود اند در ذهن و در خارج بیک وجود موجود
شده اند و نزد ایشان اینست که زید در خارج موجود میشود کلیه با وجود که اشخاص او
موجود شده است اگر گویند که چون مذهب مصنف اینست که کلی طبیعی اصلا در خارج
موجود نیست پس معنی است که عبارتش از این طرز میکند که والطبیعی لا وجود
له فی الخارج در آنکه است که حق آنست که کلی طبیعی موجود است یعنی وجود اشخاص
او جواب گوییم در این عبارت قصد دو فایده کرده است یکی اشاره نمود به مذهب خود
که کلی طبیعی حقیقةً در خارج موجود نمیشود دوم اشاره به توجیه آنچه در عبارت قوم
مثل شیخ ابوعلی در شفا و غیره واقع شده که کلی طبیعی موجود است در خارج یعنی معنی

سخن نیست که کلی طبیعی موجودات آنست که اشخاص در خارج موجود است لیکن محتاج باید
که محقق باشد و جز رامی بیسند و بعضی الحق فی هذا رجوع الی المبسوطات فصل المعرف
الاسمی بالتعریف لافاده تصوره چون فارغ شد از جهه کلیات خمس شروع کرد در
معرف که مقصد اصلی باب تصور است چون کلیات خمس موقوف علیه معرف
بودند بواسطه آنکه معرف مرکب از کلیات خمس میباشد پس از اینجهه تقدیم کرد کلیات
خمس را بر معرف و بعضی اعتراض کرده اند که معرف مرکب از کلیات خمس نمیباشد بلکه
مرکب از جنس و فصل و خاصه میباشد پس نوع و عرض عام را استطراداً ذکر کرده است
جواب گفته اند که اگر نوع و عرض عام را ذکر نمیکرد تمام نمیشد مباحث کلیات خمس مستوفی نیست
کرد پس این دو را ذکر کرد تا تمام شود مباحث کلیات بیان کرد بواسطه آنکه للاستشعار تعریف
ماضداد ها و معرف آنچیزیست که محمول شود بر آن شی یعنی بتوان گفت که آن شی آنست
و غرض از حمل او بر آن شی افاده تصور آن شی باشد و بیان این سخن آنست که هرگاه حمل
کردیم شی را بر شی مساوی بودن که غرض از این حمل افاده تصور باشد و این معرف است و مساوی
بود که غرض از این حمل افاده تصور نباشد بلکه غرض علم باوصاف او باشد و این معرف نیست
بلکه حکمی است از احکام آن و اشترط ان یکون مساویا و اجلی و شرط کرده شده است که
معرف مساوی معرف باشد یعنی هرجا صادق آید این صادق آید و هرجا این صادق
آید آن صادق آید زیراکه چون در معرف معتبر است که محمول شود لیکن اخص را افاده تصور
معلوم نکرد زیراکه اخص مساوی از اعم چه اخص کمتر موجود میشود در ذهن زیراکه
هرگاه اخص در ذهن موجود میشود اعم موجود میشود و گاه اعم یافت میشود بدون
اخص و اعم اگرچه افاده تصور میکند لیکن افاده تصور معتبر در نظر اهل معانی میکند
چه مقصود از معرف نزد ایشان تصور معرفست یا بکنه یا بوجهی که ممتاز شود

از جمیع ما عداه و اعم افاده هیچ یک نمیکند و همچنین شرط کرده اند که معرف اجلی از
معرف باشد زیراکه معرف معلوم میشود تصوری که افاده تصور مجهول بتصوری میکند
که آن معرف است فلا یصح بالاعم والاخص ای فلا یصح التعریف باعم و اخص بر اشتراط مساوات والمساوی
معرفة والاخفی ممتنع بسبب اشتراط اجلی بودن یعنی پس صحیح نباشد تعریف باعم و
تعریف باخص بواسطه آنکه ما شرط کرده ایم که معرف مساوی معرف باشد و همچنین صحیح
نیست تعریف بچیزی که آنچیز مساوی معرف باشد در معرفة یا اخفی از معرف باشد زیراکه
شرط کرده ایم که معرف اجلی از معرف باشد والتعریف بالفصل القریب حد و بالخاصه
رسم چون شرط کرده شد که در معرف که مساوی معرف باشد پس البته معرف مشتمل خواهد بود
بر امری که تمیز معرف کند از جمیع ما عداه بالذات باشد و آن فصل قریب است یا بالعرض
باشد و آن خاصه است پس البته در تعریف یا فصل قریب یا خاصه مذکور خواهد بود پس تعریف
بفصل قریب را حد میگویند زیراکه حد در لغت بمعنی منع است و چون این معرف منع
میکند ما عدای معرف را از دخول در معرف از اینجهه او را حد میگویند و تعریف بخاصه را
رسم میگویند بواسطه آنکه رسم بمعنی اثر است و خاصه شی عرض او است و اثر است
از آثار او پس از اینجهه تعریف بخاصه را رسم میگویند فان کان مع الجنس القریب فتام
والا فناقص پس هر یک از فصل قریب و خاصه اگر با جنس قریب باشد آنرا
حد تام و رسم تام میگویند و اگر با جنس بعید باشد یا عرض عام با ایشان هیچ چیزی دیگر نباشد آنرا
با جنس بعید باشد و این معرف را حد ناقص و رسم ناقص میگویند پس فصل قریب را با
جنس قریب حد تام میگویند بواسطه آنکه مشتمل بر تمام ماهیت معرف است مثل تعریف
انسان بحیوان ناطق و فصل قریب را با جنس بعید حد ناقص میگویند بواسطه آنکه
تمام ماهیت معرف نیست مثلا هرگاه که تعریف کنند انسانرا بالجسم الناطق حد ناقص

خواهد بود و همچنین تعریف بفصل قریب تنها هر حد ناقص است زیرا که تمام ماهیت معروف
نیست مثل تعریف انسان بناطق و تعریف بخاصه و جنس قریب را رسم تام میگویند بواسطه
اینکه شبیه است بحد تام را در اینکه مشتملست بر جنس قریب و تعریف بخاصه فقط
یا بخاصه و جنس بعید را رسم ناقص میگویند بواسطه مشابهت که بحد ناقص دارد و بعضی هم
بالعرض العام را اعتبار نکرده اند منافی بن تعریف بعرض عام را بواسطه اینکه
نه تمام ماهیت معرفست و نه تمیز میکند ماهیت را از جمیع ما عداه و بعضی اعتراض کرده اند
که تعریف بعرض عام جایز است چه میتواند بود که دو عرض عام را ترکیب کنند و هر دو
باهم مساوی معروف باشند مثل تعریف خفاش بطایر و ولود که طایر عرض عام خفاش
است چه شامل سایر طیور است و ولود نیز عرض عام است چه شامل فرس
و انسان هست لیکن بوصف طایر بودن و ولود بودن باهم جمع نیستند الا در خفاش
پس مجموع مساوی خفاش است پس تعریف بعرض عام جایز باشد جواب گفته اند که ما گفته ایم
که تعریف بعرض عام جایز نیست از آن جهت که عرض عام باشد یعنی بعموم خود باقی باشد
و تعریف بطایر و ولود در این صورت نه از این جهت است که عرض عام هست بلکه از این
جهت است که چون خاصه مرکبست بواسطه اینکه مجموع طایر و ولود خاصه خفاش است
وقد اجيز في الناقص ان يكون اعم كاللفظي وهو ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ
و بالاخص که رخصت داده اند قدما در ناقص تعریف باعم یعنی در حد ناقص و رسم
ناقص همچنانکه در تعریف لفظی تعریف باعم جایز است زیرا تعریف اینکه تعریف بود
و هر معیار تعریف حقیقی و تعریف لفظی و تعریف حقیقی آنست که غرض از آن تحصیل
مجهولی باشد مثلا هرگاه که ما انسان را ندانیم و تعریف کنیم او را بحیوان ناطق این تعریف
حقیقی است بواسطه اینکه غرض تحصیل مجهولی است که آن انسانست و تعریف لفظی است

تعریف ه

که غرض از آن تعریف تحصیل مجهولی نباشد بلکه قصد کرده باشیم بان تفسیر و تعیین مدلول لفظ را
و احضار او از میانه مخزونات و معلومات تا معلوم شود که مراد از لفظ این معنی است
مثلا هرگاه شخصی داند معنی اسد را که آن حیوان مفترس است و نشنود که عرب آن را غضنفر
گویند که ما الغضنفر یعنی چه معنی دارد این لفظ در جواب گوییم که الغضنفر اسد
این تعریف لفظی خواهد بود چه غرض از تعریف غضنفر تحصیل مجهول نیست بلکه غرض
تعیین مدلول غضنفر است و احضار او در معلومات یا دانسته شود که او مراد
بوده است از لفظ غضنفر و در تعریفات لفظی تعریف باعم جایز داشته اند غرض ازو
تنبیه علامتی است از جهت تعیین مدلول لفظ مثل اینکه گویند سعدانه گیاهی است المقصد الثانی
القضية قول يحتمل الصدق والكذب چون مصنف فارغ شد از مبحث تصورات شروع کرد
در مبحث تصدیقات و چون در تصدیقات بحث میکنند از حجج و قضایا بواسطه
حجت اند اینجا اول بحث از قضایا نمود و گفت که قضیه قولیست یعنی مرکبیست که
احتمال صدق و کذب داشته باشد و مرکب بر دو قسم است مرکب ملفوظ و مرکب معقول
مرکب ملفوظ مثل زید قایم مرکب معقول مثل معنی زید قایم و نسبت حکمیه و حکم ذهنی و همچنین
قضیه ملفوظه و معقوله میباشد و تعریف بر هر دو صادق است یعنی تعریف قضیه ملفوظی
و معقولی و قول بر احتمال هر دو دارد و صدق مطابقه خبر است با واقع و کذب
عدم مطابقه خبر است با واقع در تعریف قضیه اعتراض کرده اند که مشتملست
بر دور بواسطه اینکه در تعریف قضیه صدق و کذب اخذ کرده اند که مرادف خبر و قضیه است
پس در اینجا قضیه موقوف باشد بر دانستن صدق و کذب و دانستن صدق و کذب
موقوف باشد بر دانستن قضیه جواب گفته اند که در صدق و کذب در اینجا صدق
و کذبی نیست که صفت خبر است و صدق و کذبی هست که صفت مخبر است اگر ما صدق
و کذب را صفت خبر داریم دور لازم می آید اما لازم نیست که صفت خبر دانیم بلکه صفت

ارکی ه

مبانه ه

نمیداریم بعد ازان بوتعریف قضیه چنان میشود که قضیه قولیست که احتمال داشته باشد صدق و کذب قایل را یعنی تواند بود که قایلش مطابق واقع گفته باشد یا غیر مطابق واقع پس درینصورت دور لازم نمیاید بواسطه آنکه در تعریف این صدق و کذب احد خبر نکرده اند و لهذا بعضی چنین گفته اند که القضیة قول یصح ان یقال لقائله انه صادق او کاذب و بعضی دیگر جواب گفته اند که صدق و کذب موقوف بر خبر نیست بلکه صدق و کذب بدیهی است و بعضی دیگر گفته اند که خبر بدیهی است و موقوف صدق و کذب نیست بلکه صدق و کذب و تعریف لفظی نیست

فان کان الحکم بثبوت شیء لشیء او نفیه عنه فحملیة موجبة او سالبة ویسمی المحکوم علیه موضوعا والمحکوم به محمولا والدال علی النسبة رابطة یعنی پس اگر در قضیه باشد حکم بثبوت شیء از برای شیء یا نفی شیء از شیء حملیه است و حملیه دو قسم است موجبه و سالبه پس حملیه موجبه آنست که حکم کنند در وی بثبوت شیء از برای شیء مثل زید قایم و حملیه سالبه آنست که حکم کنند بر وی بسلب شیء از شیء مثل زید لیس بقایم و اجزا قضیه چهار است نزد متاخرین محکوم علیه و محکوم به و نسبه حکمیه ثبوتیه تقییدیه که آن رابطه است و وقوع یا لا وقوع آن نسبه و آنرا حکم گویند و نزد متقدمین سه است محکوم علیه و محکوم به و نسبه حکمیه خبریه ایجابیه یا سلبیه و این حکم را عین نسبت حکمیه میدانند و عبارت مصنف ظاهرا است در مذهب قدما چه زیاده از سه چیز ذکر نکرده و نام نهاد محکوم علیه را موضوع بواسطه آنکه وضع کرده اند او را از برای آنکه شیء را از برای او ثابت کنند و محکوم به را محمول میگویند بواسطه آنکه گویا که او را بر موضوع بار کرده اند

ونسبه

۱۱۰

ونسبة را علیحده اسمی نکرده اند بلی لفظ دال بر نسبه را رابطه میگویند وتسمیة للدال باسم المدلول وقد استعیر لها هو یعنی بعضی که لفظ هو را بطریق استعاره رابطه میگویند سابقا معلوم شد که در قضیه حملیه دال بر نسبه حکمیه را رابطه میگویند و نسبه حکمیه معنی حرفی است بواسطه آنکه غیر مستقل است لیکن رابطه که دالست بر وادات باشد و رابطه بر دو قسم است رابطه زمانی که با وجود دلالت بر نسبه دلالت بر زمان میکند مثل افعال ناقصه در لغت عرب و رابطه غیر زمانی که دال بر نسبه باشد اما دال بر زمان نباشد مثل است در فارسی و منطقیان گفته اند که رابطه غیر زمانی در لغت عرب هو و نظایر اوست و اعتراض کرده اند که هو را در اصل وضع نکرده اند از برای نسبه بلکه هو ضمیر است که راجعست بچیزی که پیش از وی ذکر شده باشد مثلا هو در زید هو قایم راجع است بزید پس اسم باشد پس جواب گفته اند که در وقتی که فلسفه زبان یونانی را بعربی نقل میکردند در زبان عربی که چیزی که از رابطه زمانی باشد نیافته اند و دیگر را میخواستند که رابطه سازند چیزی را که مناسب یافتند هو بود پس لفظ هو را بطریق استعاره و عاریه وضع کرده اند از برای رابطه و این حال ندارد که در اصل موضوع بوده باشد از برای رابطه بلکه بطریق استعاره عاریه او را رابطه میگویند والا فشرطیة ویسمی الجزء الاول مقدما والثاني تالیا یعنی اگر در قضیه حکم بثبوت شیء از برای شیء یا سلب شیء از شیء نباشد شرطیه است نام نهاده میشود جزو اول قضیه شرطیه را مقدم و جزو ثانی را تالی بواسطه آنکه هم در ذکر و هم در ذکر جزو ثانی مقدم است و اما تالی بواسطه

انکه یکی جزو اولست و اعتراض کرده اند که چون است که در قضیهٔ حملیه گویند که محکوم علیه را
موضوع می نامند و محکوم به را المحمول و نگویند در قضیهٔ شرطیه که محکوم علیه را مقدم
میگویند و محکوم به را تالی بلکه جزو اول و جزو ثانی میگویند جواب گفته اند که اهل
عربیه و اهل منطق خلاف کرده اند که آیا حکم در جزو ثانی شرطیه است که او را
جزا گویند یا میانهٔ شرطیه و جزا است اهل عربیه بر آنند که حکم جزا است و شرط قید
حکم است از قبیل ظرف و حال بظرف حکم است پس در مثل ان کانت الشمس طالعة
فالنهار موجود پس اهل عربیه آنست که حکم در جزا ثابت است که النهار موجود باشد
بواسطه آنکه اثبات وجود از برای نهار کرده است پس محکوم نهار باشد و محکوم به
موجود پس در این صورت جزو اول و جزو ثانی را محکوم علیه و محکوم به توان گفت
و پیش اهل منطق آنست که حکم در میانهٔ جزو اول و جزو ثانی است که الشمس طالعة
فالنهار موجود باشد زیرا که حکم در این نهار بتعلق وجود نهار است بر طلوع شمس
پس متعلق علیه که طلوع شمس است محکوم علیه باشد و متعلق هم وجود نهار است
محکوم علیه پس مقدم جزو اول و جزو ثانی گفت و نه گفت محکوم علیه و محکوم به
که مذهب اهل عربیه دارد ما آنست که ندارد و لیکن بعضی میگویند که هر دو
مذهب صحیح باشد و وجه تسمیهٔ جزو اول بالمقدم آنست که او متقدم است در ذکر
و در ذکر یعنی در لفظ و تعقل و جزو ثانی را تالی میگویند بواسطه آنکه از پی
در می آید والموضوع ان کان مشخصا سمیت القضیة مخصوصة یعنی موضوع
قضیه حملیه اگر جزئی حقیقی باشد و شخصی آن قضیه را شخصیه میگویند و مخصوصه نیز
میگویند بواسطه موضوع قضیه اگر موضوع مشخص است و ان کان نفس ایکه
الحقیقة فطبیعیة و اگر موضوع قضیه کلی باشد اگر حکم کرده باشند بر نفس حقیقه

آن کلی آن قضیه را طبیعیه میگویند بواسطه آنکه حکم بر نفس طبیعت کلی کرده اند مثل الانسان
نوع والحیوان جنس که حکم بنوعیه و جنسیه بر نفس حقیقه انسان و حیوان کرده اند نه بر فرد
ایشان والا فان بین کمیة افراده کلا او بعضا فمحصورة کلیة او جزئیة وما به البیان
سور او اگر حکم بر نفس حقیقه نکرده باشیم بلکه حکم بر افراد کرده باشیم اگر بیان کمیت افراد
کرده باشیم کلا و بعضا یعنی گفته باشیم که حکم بر هر یک از افراد است یا بر بعضی افراد
و این قضیه را محصوره میگویند بواسطه آنکه حصر افراد کرده است و اگر چه بطریق
تعداد نکرده اما بطریق کلیه و بعضیه کرده اما آنکه سور گویند بواسطه آنکه مشتمل بر
سور است و سور آن چیزیست که با و بیان کمیت افراد کلا یا بعضا کنند مثل لفظ کل
و بعض و این سور را از سور بلد گرفته اند چنانکه حصار شهر احاطه شهر میکند این
لفظ هم احاطه افراد کرده پس اگر بیان کمیت افراد کلا و بعضا کرده باشیم المحصوره
کلیه و جزئیه میگویند و هر یک از این کلی و جزئی موجبه می باشد و سالبه هم پس چهار
قضیه محصوره چهار قسم شد موجبه و سالبه کلیه موجبه و سالبه جزئیه و سور موجبه کلیه
کل افراد است و الف و لام استغراق و هر حرف که افاده معنی ایشان کند از هر
لغتی که باشد چنانکه در فارسی گویند هر انسان حیوان است لفظ هر اینجا سور کلیت
و سور سالبه کلیه لا شیء است و لا واحد و هر چه باین معنی بوده باشد مثل وقوع
نکره در سیاق نفی مثل ما جاءنی رجل و سور موجبه جزئیه بعض است و هر چه افاده
معنی او کند چون وقوع نکره در سیاق نفی مثل انسان حاضر و سور سالبه جزئیه
لیس کل است و لیس بعض و لیس کل میکند واقع است کلی مستلزم سلب جزئی است
والا فمهملة یعنی اگر بیان کمیت افراد کلا یا بعضا نکند این قضیه را مهمله میگویند
بواسطه آنکه اهمال کرده اند در بیان کمیت افراد مثل الانسان حیوان و اگر افراد
از الف و لام العهد الذهنی باشد و اگر الف لام عهد خارجی باشد آن قضیه

شخصیه است و اگر الف و لام استغراقی باشد آن قضیه طبیعیه است و ملازم اولی
یعنی قضیه مهمله و قضیه جزئیه متلازم مانند باین معنی که هرگاه صادق آید مهمله صادق می آید
جزئیه و بعکس مهمله صادق می آید جزئیه بواسطه آنکه هرگاه صادق آید اینست
که حکم در وی بر فرد کرده باشند اما بعضی افراد شده باشد کلا و بعضا و هرگاه
صادق آید حکم بر فرد صادق خواهد بود حکم بر بعضی افراد و اما عکس بواسطه
آنکه هرگاه صادق آید حکم بر بعضی افراد صادق آید حکم بر افراد مطلقا و این
ظاهر است ولا بد فی الموجبة من وجود الموضوع محققا وهی الخارجیة او مقدرا
فالحقیقیة او ذهنا فالذهنیة یعنی ناچار است در قضیه موجبه از موجود بودن
موضوع در خارج محققا اعم از آنکه در حال حکم باشد یا قبل از حکم یا بعد
از حکم و این قضیه را خارجیه میگویند مثل یا رحارة یا مقدر یعنی تقدیر وجود
موضوع کنیم در خارج اعم از آنکه موضوع موجود باشد در خارج مثل کل انسان
حیوان یا موضوع نباشد در خارج اما بحیثیتی باشد که اگر یافت شود در خارج
متصف شود بمحمول حکم ایجابی یا سلبی که در قضیه کرده ایم صادق باشد مثل
کل عنقاء طائر که اگرچه موجود نیست در خارج اما اگر یافت شود در خارج متصف
خواهد بود بطیران و حکم ایجابی صادق خواهد بود و این قضیه را حقیقیه
میگویند بواسطه آنکه حقیقیه قضیه آنست که مستعمل باشد در علوم یا آنکه حاضر است
در قضیه از موجود بودن موضوع در ذهن و این قضیه را ذهنیه میگویند که
الانسان نوع و از این بیان معلوم میشود که قضیه خارجیه آنست که حکم کنند
در آن بر افراد خارجیه محققه اعم از آنکه این افراد او موجود باشد در حال
حکم یا قبل از حکم یا بعد از حکم و قضیه حقیقیه آنست که حکم کنند در آن بر افراد خارجیه و مقدره

اعم از محقق و مقدر و قضیه ذهنیه آنست که حکم کنند در آن بر افراد ذهنیه اعتراض
کرده اند که حمل ایجابی تقاضای وجود موضوع میکند در ذهن بخلاف سلب تقاضای
وجود موضوع میکند در ذهن جواب گفته اند که اگرچه سلب تقاضای وجود موضوع
میکند در ذهن لیکن ایجاب تقاضای وجودی میکند که سلب تقاضای آن وجود نمیکند بواسطه آنکه
ایجاب تقاضای دو وجود میکند یکی وجود حال الحکم و دیگر است در ذهن و وجود
دیگر قطع نظر از حکم بواسطه آنکه ایجاب ثبوت شیء است از برای شیء و ثبوت شیء
از برای شیء فرع ثبوت مثبت له است و مراد بقول ما که گفته ایم که ایجاب تقاضای
وجود موضوع میکند این وجود است و سلب تقاضای این وجود نمیکند بواسطه
آنکه صدق سلب بجایز است در صورتی که موضوع موجود باشد و محمول از وی مسلوب باشد
بجهت یا انتفای موضوع صادق پس معلوم شد که سلب تقاضای این وجود نمیکند بدانکه میان
قضیه موجبه کلیه خارجیه عموم و خصوص من وجه است یا در اجتماع مثل کل انسان
حیوان یا در افتراق از جانب خارجیه مثل آنکه فرض کنیم که جمیع اشکالی که در خارج
موجود اند مثلث اند در این هنگام صادق خواهد آمد که کل شکل مثلث بحسب
الخارج یعنی هرچه یافت شود در خارج و باشد شکل مثلث است در خارج و صادق
نخواهد آمد که کل شکل مثلث بحسب الحقیقه یعنی هرچه یافت شود در خارج
و باشد شکل مثلث است پس او کیفیتی است که اگر یافت شود مثلث خواهد
بود بواسطه آنکه ممکن بود که بعضی از اشکال که بعد از این یافت شود در خارج
مثلث نباشد بلکه مربع باشد پس معلوم شد که کل شکل مثلث خارجیه صادق است
و حقیقیه صادق نیست پس معلوم شد و ماده افتراق از جانب حقیقیه مثل کل عنقاء
طائر چون معلوم باشد که میان موجبه کلیه خارجیه و موجبه کلیه حقیقیه عموم و خصوص
من وجه است پس میان نقیضین ایشان که سالبه جزئیه خارجیه است و سالبه

کرده مستدعی وجود است

چونکه حقیقیه سالبه جزئی خواهد بود چنانکه در سابق معلوم شد ماده اجتماع مثل بعض
الانسان لیس بحجر ماده افتراق از جانب حقیقیه مثل بعض الشکل لیس بمثلث زیرا که بر تقدیری
که فرض کنیم که جمیع اشکال در خارج منحصر در مثلث اند موجبه جزئیه خارجیه اخص مطلقست
از موجبه جزئیه حقیقیه بواسطه آنکه هر گاه حکم کنیم بثبات محمول برای موضوع محققا
حکم بثبات محمول از برای مقدر نیز شده است مثل بعض الانسان حیوان و نیز چنین نیست
که هر گاه حکم کنیم بثبات محمول از برای موضوع محققا او مقدرا حکم بثبات محمول
از برای موضوع محققا شده باشد مثل بعض العنقاء طایر چون معلوم شد که موجبه
جزئیه خارجیه اخص مطلقست از موجبه جزئیه حقیقیه پس سالبه کلیه خارجیه اعم مطلق
خواهد بود از سالبه حقیقیه بواسطه آنکه نقیض اعم اخص است از نقیض اخص
چنانکه در بحث نسب معلوم شده ماده لا شیء من الانسان بحجر ماده افتراق از جانب حقیقیه
مثل لا شیء من العنقاء بطایر وقد یجعل حرف السلب جزءا من جزء فسمی معدولة و
گاه هست که میگردانند حرف سلب را مثل لا و لیس جزوی از قضیه یعنی جزو از موضوع جزء م
و میگویند این را معدولة الموضوع مثل لا حی جماد یا جزوی از محمول و می نامند این
را معدولة المحمول مثل الجماد لا حی یا جزوی از موضوع و محمول و می نامند این را معدولة
الطرفین مثل اللاعالم لا جماد و می نامند او را معدوله بواسطه آنکه حرف سلب در
اصل موضوعست از برای سلب شیء و چون حرف سلب جزو موضوع یا محمول است و اراده
نکرده ایم باو سلب شیء از شیء پس عدول کرده است از موضوع اصلی خود پس مثلا هر گاه
اراده نکرده ایم بقول که الجماد لا حی سلب حی از جماد بلکه اراده کرده ایم باین قول
ثبات لا حی از برای جماد و اگر حرف سلب جزو هیچ یک از محمول یا موضوع نشده باشد
این را قضیه محصله میگویند و گاه هست که خاص میگردانند سالبه را باسم بسیطه

وقد

و قد یصرح بکیفیة النسبة فموجهة و باعتبارها جهة و گاه هست که تصریح میکنند بکیفیة
نسبه محمول بموضوع و آن قضیه را موجهه میگویند بواسطه آنکه تصریح بجهه قضیه شده است
و آنکه بآن تصریح بیان کیفیه نسبت بآن میکنند شده است جهه میگویند مثل ضرورت و لا ضرورت و دوام
و لا دوام و تحقیق مقام اینست که همچنانکه موضوع و محمول را وجود در نفس الامر
هست وجودی در عقل و وجودی در لفظ نیز هست و هر گاه که نسبه واقع شود
در نفس الامر لابد است او را از آنکه متکیف باشد بکیفیه در نفس الامر پس هر گاه که آن
نسبه حاصل شود در عقل اعتبار میکنند از برای او کیفیتی خواه این کیفیه موافق آن
کیفیه نفس الامری باشد یا مخالف و هر گاه که یافت شود آن نسبه در لفظ او را هر آینه موجود عبارتی
که دلالت کند بر آن کیفیتی که عقل او را اعتبار کرده است و همچنانکه موضوع و محمول
را نسبه وجودی هست در نفس الامر و در عقل و در لفظ باین اعتبار گردانیده اند آن اجزا را قضیه
معقوله و وجودی هست در لفظ باین اعتبار گردانیده اند ایشان قضیه ملفوظه همچنین
کیفیه نسبه را وجودی هست در نفس الامر و در عقل و در لفظ و آن کیفیتی که باین است
نسبه را در نفس الامر ماده قضیه میگویند و آنکه باین است مر نسبه در عقل را جهه قضیه
معقوله میگویند و آن عبارتی که دلالت بر آن کیفیتی را که حاصلست در ذهن
جهه قضیه ملفوظه میگویند مثلا هر گاه که گوییم که کل انسان حیوان کیفیه نسبه حیوان
بانسان ضروریت خواهد بود در نفس الامر که آن ضرورت ماده است در عقل و در لفظ
پس اگر این نسبه کیفیه معقوله یا ملفوظه مطابق آن کیفیه نفس الامر است قضیه
صادقست و الا کاذب بدانکه قضایا موجهه بسیار است لیکن آنکه مصنف
اعتبار کرده است آنرا پانزده است شش بسیطه و نه مرکبه و قضیه بسیطه
آنست که معنی او ایجاب باشد و بس یا سلب باشد و بس مثلا هر گاه که گوییم کل انسان

حیوان بالضروره معنی این قول نسبت الاسود حیوانیه را برای انسان و هرگاه که
گوییم لا شیء من الانسان بحجر بالضروره معنی این قول نسبت الا سلب حجریه از انسان
و قضیه مرکبه انست که معنی وی مرکب باشد از ایجاب و سلب مثلا هرگاه که گوییم کل
انسان کاتب لا دائما معنی این قول ایجاب کتابت است برای انسان و سلب کتابت است
از برای انسان بالفعل و مدار ایجاب در قضیه مرکبه بر جزو اولست و بس پس اگر جزو اول
موجبه است آن قضیه را موجبه میگویند و اگر جزو اول سالبه است آن قضیه را سالبه می
گویند و مقدم داشت مصنف قضایای بسیطه را بواسطه آنکه قضیه بسیطه جزو قضیه مرکبه
است و جزو مقدم است بر کل بطبع پس مقدم داشت ذکر او را تا موافق شود وضع
طبع را و گفت و ان کان الحکم بضروره النسبه ما دام ذات الموضوع فضروریه
مطلقه یعنی پس اگر باشد حکم در قضیه بضرورت نسبت محمول از برای ذات موضوع مادامی
که ذات موضوع موجود باشد این قضیه را ضروریه مطلقه میگویند اما ضروریه بواسطه
آنکه مشتملست بر ضرورة یعنی استحاله الانفکاک نسبت محمول الموضوع و اما مطلقه
بواسطه آنکه مقید نیست بضرورت وضعی یا وقتی او ما دام وصفه فمشروطه عامه
یا آنکه حکم کرده شود بضرورت نسبت مادامی که ذات موضوع متصف باشد بوصف
موضوع یعنی از جمیع اوقات وصف و این قضیه را مشروطه عامه میگویند اما مشروطه
بواسطه آنکه مشتملست بر شرط وصف و اما عامه بواسطه آنکه اعم است از مشروطه
خاصه چنانکه معلوم خواهد شد و مشروطه ما دام الوصف اعم از ضروریه است بواسطه
آنکه هرگاه محمول ضروری الثبوت باشد یا ضروری السلب باشد از جمیع اوقات ذات
ضروری الثبوت یا ضروری السلب خواهد بود در جمیع اوقات وصف بواسطه
آنکه جمیع اوقات وصف بعضی از اوقات ذات است و نیست عکس که هرگاه

ضروری الثبوت یا ضروری السلب در جمیع اوقات ضروری الثبوت یا ضروری السلب باشد در
جمیع اوقات چه شاید که در بعضی اوقات ذات که اوقات وصف نیست ضروری الثبوت
باشد و نه ضروری السلب مثلا هرگاه صادق باشد کل کاتب حیوان بالضروره صادق خواهد
بود کل کاتب حیوان بالضروره مادام کاتبا و صادقست کل منخسف مظلم بالضروره مادام
منخسفا و صادق نیست کل منخسف مظلم بالضروره بواسطه آنکه در بعضی اوقات
ذات منخسف مظلم نیست بلکه مضیء است مثل وقت تربیع و بدانکه مشروطه عامه را بر
معنی دیگر اطلاق میکنند یعنی بر قضیه که حکم کرده باشند در و بضرورت نسبت محمول از برای
ذات موضوع بشرط آنکه وصف موضوع را دخلی در ضرورت باشد و میانه مشروطه عامه
باین معنی یعنی بشرط وصف و میانه مشروطه عامه بمعنی اول یعنی ما دام الوصف عموم و خصوص
من وجه است ماده اجتماع در قضیه ایست که حکم کرده باشند در آن بضرورت ثبوت
محمول از برای موضوع در جمیع اوقات وضعی که آن وصف ضروری باشد و آن موضوع را
در وقت اتصاف و دخل داشته باشد در تحقق ضرورت مثل کل منخسف مظلم بالضروره
بشرط کونه منخسفا صادقست این ظاهر است و در وقت کونه منخسفا نیز صادقست بواسطه
آنکه انخساف قمر را ضرورتست و دخلی که در آن مسلوله است پس اطلاق بر دو آن وقت
ضروری خواهد بود و ماده افتراق رجانب مشروطه بشرط وصف مثل کل کاتب
متحرک الاصابع بالضروره بشرط کونه کاتبا صادقست و در وقت کونه صادق نیست
بواسطه آنکه کتابتی که شرط تحقق ضرورت است ضروری آن کاتب نیست در هیچ وقت
اگرچه وقت کتابت باشد بواسطه آنکه ممکن است که کاتب در وقت کتابت خواب
کند پس تحرک اصابع نیز ضروری نخواهد بود درین وقت و ماده افتراق از جانب مشروطه
ما دام الوصف مثل کل کاتب حیوان بالضروره مادام کاتبا صادقست نه بشرط

کاتبا م

کونه کاتبا صادق نیست بواسطه آنکه کتابت فعل بزارد در تحقق حیوانیه او فی وقت معین
موقته مطلقه یا آنست که حکم کرده میشود بضروره نسبه محمول از برای موضوع در وقت
معین از اوقات وجود موضوع و این قضیه را وقتیه مطلقه میگویند اما وقتیه
بواسطه اعتبار تعیین وقت در او و اما مطلقه بواسطه عدم تقیید او بلا دوام
و بلا ضروره و وقتیه مطلقه اعم است از مشروطه عامه بواسطه آنکه هرگاه حکم
شود بضروره ثبوت محمول یا بضروره سلب محمول در جمیع اوقات وصف حکم کرده
شده است بضروره ثبوت یا بضروره سلب در وقت معین بواسطه آنکه وقت
وصف وقت معین است و لازم نیست که هرگاه حکم کرده شود بضروره ثبوت
یا بضروره سلب در وقت معین حکم شده باشد در جمیع اوقات وصف چه شاید
که وقت معین غیر اوقات وصف باشد مثل کل قمر منخسف بالضروره وقت حیلوله الارض
بینه وبین الشمس که حکم کرده ایم بضرورت ثبوت محمول که انخساف است از برای موضوع
که قمر است در وقت معین که حیلوله الارض است و این غیر وقت وصف است پس وقتیه
صادق باشد و مشروطه عامه صادق نیست بواسطه آنکه این ضروری قمر نیست در
وقت وصف قمریه والا لازم می آید که دائما قمر منخسف باشد و ماده اجتماع مثل کل
کاتب حیوان فی وقت معین صادقست که آن وقت کتابتست و مادام کاتبا نیز
صادقست و چون معلوم شد که وقتیه مطلقه اعم از مشروطه عامه و مشروطه اعم است
از ضروریه و اعم از شی اعم است از آن شی پس وقتیه مطلقه اعم از ضروریه باشد
او غیر معین منتشره مطلقه یا آنست که حکم کرده اید در قضیه بضروره ثبوت محمول
یا بضروره سلب محمول از برای موضوع در وقتی غیر معین ~~بواسطه عدم تعیین وقت در او~~ و اما مطلقه از اوقات
بواسطه وجود موضوع و این قضیه را منتشره مطلقه میگویند بواسطه عدم تعیین وقت در او و اما مطلقه
بواسطه تقیید او بلا دوام یا بلا ضروره و منتشره مطلقه اعم است از وقتیه مطلقه

بواسطه آنکه هرگاه حکم کنند بضروره نسبه در وقت معین حکم شده است بضرورت نسبه
در وقتی ما و این ظاهر است و لازم نیست که هرگاه که حکم کنند بضروره نسبه در وقت ما
حکم شده باشد بضرورت نسبه در وقت معین مثلا کل انسان متنفس بالضروره وقتا ما
که حکم کرده ایم بضروره در وقت ما و حکم نکرده ایم بضروره نسبه در وقت معین ماده اجتماع
مثل کل قمر منخسف وقت الحیلوله صادقست وقت معین و وقت ما هر دو صادقست و چون
معلوم شد که منتشره مطلقه اعم است از وقتیه مطلقه و وقتیه مطلقه اعم است از مشروطه
عامه پس منتشره مطلقه اعم خواهد بود از مشروطه عامه و چون مشروطه عامه اعم است
از ضروریه پس منتشره مطلقه نیز اعم خواهد بود از ضروریه او بدوامها مادام الذات
فدائمه مطلقه او بدوامها عطف است بر قول او بضرورة النسبه یعنی پس اگر باشد حکم در موجهه قضیه
بدوام نسبه مادامی که ذات موضوع موجود باشد آن قضیه را دائمه مطلقه میگویند اما
دائمه بواسطه آنکه مشتملست بر تعیین دوام یعنی استمرار ثبوت محمول یا سلب محمول از
برای موضوع اما مطلقه بواسطه آنکه مقید نیست بدوام وضعی یا وقتی و دائمه مطلقه اعم است
از ضروریه مطلقه بواسطه آنکه هرگاه نسبه ممتنع الانفکاک باشد و شاید که ممکن
الانفکاک است از فلک اما دائمی است فلک را پس صادق خواهد بود که کل فلک
متحرک دائما و صادق نیست که کل فلک متحرک بالضروره و اعم من وجه است از
مشروطه عامه بواسطه آنکه صادق می آید در ماده کل انسان حیوان و صادق
می آید دائمه بدون مشروطه عامه در ماده کل فلک متحرک و صادق می آید مشروطه
عامه بدون دائمه در ماده کل منخسف مظلم و منخسف اعم من وجه است از وقتیه مطلقه
و منتشره مطلقه بواسطه آنکه صادق می آید در ماده کل انسان حیوان و صادق می آید
دائمه بدون انسان در ماده که خالی باشد از ضروره ذاتی و وصفی مثل کل فلک متحرک

وصادق می آید وقضیه مطلقه بدون دایمه در ماده که خالی باشد ضرورت از دوام بحسب
ذات مثل کل منخسف مظلم او ما دام الوصف فهو قضیه عامه که باحکم کرده باشند در
قضیه بدوام نسبه ما دام الوصف یعنی ما دامی که ذات موضوع متصف بعنوانی باشد — بوصف
واین قضیه را عرفیه عامه میگویند اما عرفیه بواسطه انکه اهل عرف می فهمند آن معنی
را از سالبه کلی که ذکر نکنند جهت را مثلا هر کاه کویم لا شی من النایم بمستیقظ اهل
عرف می فهمند این قول از سلب استیقاظ از ذات نایم ما دامی که متصف باشد
بصفت نوم چون اخذ کردند این معنی را از عرف نسبه دادند او را بعرف و عرفیه اش گفتند
واما عامه بواسطه انکه اعم از عرفیه خاصه چنانکه معلوم خواهد شد و عرفیه عامه — اعم است
اعم است از ضروریه و مشروطه عامه و دایمه مطلقه بواسطه انکه صادق می آیند
در ماده کل انسان حیوان وصادق می آید عرفیه بدون ایشان در ماده کل کاتب
متحرک بالاصابع ما دام کاتبا دایما واعم من وجه است [illegible] منتشره بواسطه
انکه صادق می آیند در ماده کل انسان حیوان وصادق می آید عرفیه بدون ایشان
در ماده کل کاتب متحرک بالاصابع ما دام کاتبا وصادق می آیند ایشان بدون
عرفیه در ماده کل منخسف قمر او بفعلیتها فمطلقه او بفعلیتها عطف است — عامه
بر قول او که او بدوامها یعنی پس اگر باشد حکم در قضیه بفعلیه نسبه پس آن قضیه را
مطلقه عامه میگویند اما مطلقه بواسطه انکه قضیه را هر کاه اطلاق کردند و
مقید نساختند بجهتی از دوام و ضروره ولا دوام ولا ضروره فهم میشود از و فعلیه
نسبه پس چون این معنی مفهوم قضیه مطلقه است نامیدند او را باین واما عامه
بواسطه انکه اعم است از وجودیه لادایمه ولا ضروریه چنانکه معلوم شد و مطلقه
عامه اعم از جمیع بسایط است بواسطه انکه هر کاه نسبه ضروری باشد یا دایمی باشد

فعلیه نسبه خواهد بود ولازم نیست که هر کاه فعلیه باشد نسبه ضروری باشد یا دایمی باشد
واین ظاهر است و مراد بفعلیه نسبه تحقق نسبت است در احدی از ازمنه ثلثه او بعدم ضرورة
خلافها فممکنه عامه یا آنست که باشد حکم در قضیه بعدم ضرورت خلاف نسبتی که مذکور
است در قضیه یعنی اگر باشد حکم در قضیه ایجاب خواهد بود مفهوم امکان سلب
ضرورة سلب بواسطه انکه نسبتی که مذکور است در قضیه ایجاب است و خلاف
او سلب است واگر باشد حکم در قضیه سلب خواهد بود مفهوم امکان سلب
ضروره ایجاب بواسطه انکه نسبتی که مذکور است در قضیه سلب است و خلاف
سلب ایجاب است مثلا هر کاه کوییم کل نار حاره بالامکان العام معنی او چنین میشود
که سلب حرارت از نار ضروری نیست و هر کاه کوییم لا شیء من النار بحار بالامکان
العام معنی او چنین میشود که ایجاب حرارت از نار ضروری نیست واین
قضیه را ممکنه عامه میگویند اما ممکنه بواسطه انکه مشتمل بر معنی امکانی که
سلب ضرورت است واما عامه بواسطه انکه اعم است از ممکنه خاصه چنانکه
معلوم شود و ممکنه عامه اعم است از مطلقه عامه بواسطه انکه هر کاه که صادق آید
ایجاب بالفعل پس لا اقل صادق خواهد بود ایجاب که سلب ضروری نیست و سلب
ضروری سلب امکان ایجاب است پس هر کاه که صادق آید ایجاب بالفعل صادق
خواهد بود ایجاب بالامکان ولازم نیست که هر کاه که صادق آید ایجاب بالامکان
صادق آید ایجاب بالفعل بواسطه انکه جایز است که ایجاب ممکن است و هرگز
واقع نشود مثل کل عنقاء طایر و همچنین هر کاه که صادق آید سلب بالفعل
صادق می آید لا اقل این که ایجاب ضروری نیست و سلب ضروری امکان
سلب است پس هر کاه که صادق آید سلب بالامکان صادق آید سلب بالفعل

بواسطه آنکه جایز است که سلب ممکن باشد و هرگز بفعل نیاید مثل لا شیء من الفلک بمتحرک
چون معلوم باشد که ممکنه عامه اعم است از مطلقه عامه و مطلقه عامه که اعم است
از باقی قضایای بسیطه پس ممکنه عامه اعم بسایط باشد و بهره بسایط یعنی این
قضایای که مذکور شد قضایای بسیطه اند که معتبر اند نزد اهل صناعه و بحث کرده
اند اهل صناعه از احکام ایشان و بعضی از قضایای بسیطه هست که از اعتبار
نکرده اند و بحث از احکام ایشان ~~و بعضی از قضایای~~ نکرده اند چنانکه از باب
بعض معلوم خواهد شد چون مصنف فارغ شد از احکام بسایط شروع کرد در
احکام مرکبات و گفت وقد تقید العامتان والوقتیتان المطلقتان
باللادوام الذاتی و تسمی المشروطة الخاصة والعرفیة الخاصة والوقتیة والمنتشرة
یعنی گاه هست که مقید سازند عامتان را یعنی مشروطه عامه و عرفیه عامه و
وقتیتان مطلقتان را یعنی ~~مشروطه عامه بعرفیه عامه~~ عرفیه عامه و وقتیه مطلقه و
منتشره مطلقه را بلادوام ذاتی یعنی بلادوام بحسب ذات پس می نامند مشروطه
عامه را که مقید است بلادوام ذاتی مشروطه خاصه اما مشروطه بواسطه آنکه مشتمل
است بر شرط وصف چنانکه معلوم شد و اما خاصه بواسطه آنکه اخص است از
مشروطه عامه و می نامند عرفیه عامه را که مقید است بلادوام ذاتی عرفیه خاصه
اما عرفیه بواسطه آنکه اسمی از خود است در عرفیه چنانکه معلوم شد و اما خاصه
بواسطه آنکه اخص است از عرفیه عامه و می نامند وقتیه مطلقه را که مقید است
بلادوام ذاتی وقتیه بحذف قید مطلقه باعتبار تقیید بلادوام و می نامند منتشره
مطلقه را که مقید است بلادوام ذاتی منتشره بحذف قید مطلقه باعتبار تقیید
بلادوام اما مشروطه خاصه موجبه مثل کل منخسف مظلم ما دام منخسفا لا دائما ترکیب

او از مشروطه عامه موجبه که جزء اول است و از سالبه مطلقه عامه یعنی لا شیء من المنخسف بمظلم بالفعل که
مفهوم لادوام است بواسطه آنکه هرگاه ایجاب محمول از برای موضوع دائمی نباشد ایجاب
سلب محقق خواهد بود فی الجمله و این معنی سالبه مطلقه عامه است که از لادوام مفهوم میگردد
و اما مشروطه خاصه سالبه مثل لا شیء من المنخسف بمضیء ما دام منخسفا لا دائما ترکیب او از
مشروطه عامه سالبه است که آن جزء اول است و از موجبه مطلقه عامه که جزء ثانیست بواسطه
آنکه هرگاه سلب محمول از موضوع دائمی نباشد سلب محقق نخواهد بود در جمیع اوقات و هرگاه
که سلب محقق نباشد در جمیع اوقات ایجاب محقق خواهد بود فی الجمله و این معنی موجبه مطلقه
عامه است که دوام [illegible] و نسبت میانه مشروطه خاصه و ضروریه و دائمه
مباینه کلی است اما میانه مشروطه خاصه با دائمه بواسطه آنکه خاصه مقید است بلادوام
بحسب ذات و دائمه دوام بحسب ذاتست و لادوام و دوام بحسب ذات مباین یکدیگرند
کلیا و اما میانه مشروطه خاصه با ضروریه بواسطه آنکه حکم کرده ایم در ضروریه بضروریه
بحسب ذات و ضروریه بحسب ذات اخص است از دوام بحسب ذات پس دوام بحسب
ذات اعم باشد و نقیض اعم که لادوام بحسب ذاتست مباین عین اخص است
که ضروره بحسب ذاتست مباینتی کلی پس مشروطه خاصه مباین ضروریه باشد
مباینتی کلی و مشروطه خاصه اخص مطلقست از مشروطه عامه بواسطه آنکه مشروطه
خاصه مشروطه عامه است با قید لادوام و مقید اخص است مطلق و چون معلوم
شد که مشروطه خاصه اخص است از مشروطه عامه و مشروطه عامه اخص است از
باقی قضایا یعنی وقتیه مطلقه و منتشره مطلقه و عرفیه عامه و مطلقه عامه و
ممکنه عامه پس مشروطه خاصه اخص باشد از باقی قضایا بواسطه آنکه اخص از شیء
اخص از اخص از آن شیء است و اما عرفیه خاصه موجبه کلیه مثل کل کاتب متحرک الاصابع مادام

محقق نخواهد بود در جمیع اوقات و هرگاه که ایجاب محقق نباشد در جمیع اوقات هم

اخص هم

کاتبا لا دائما مرکبست از عرفیه عامه موجبه است که آن جزو اولست و از سالبه مطلقه عامه
یعنی لا شیء من الکاتب بمتحرک الاصابع بالفعل که لا دوام اشاره است بآن و اما عرفیه
خاصه سالبه مثل لا شیء من الکاتب بساکن الاصابع مادام کاتبا لا دائما ترکیبست از
سالبه عرفیه عامه است که آن جزو اولست و از موجبه مطلقه عامه یعنی کل کاتب
ساکن الاصابع بالفعل که لا دوام اشاره است بآن تفصیلی که از مشروطه خاصه
معلوم شد و عرفیه خاصه اعم است از مشروطه خاصه بواسطه آنکه هر گاه صادق آید
ضروره بحسب وصف لا دائما صادق می آید بحسب وصف لا دائما مثل کل منخسف
منظلم مادام منخسفا لا دائما و لازم نیست که هر گاه که صادق آید دوام بحسب
وصف لا دائما صادق آید ضروره بحسب وصف لا دائما مثلا صادقست دائما
کل کاتب متحرک الاصابع مادام کاتبا لا دائما بواسطه آنکه تحرک اصابع ذات
کاتب را در وقتی ضروری نیست اگرچه وقت کتابت باشد چنانکه معلوم شد و عرفیه
خاصه مباین دائمه است مباینی کلی بواسطه آنکه عرفیه خاصه مقید است بلا دوام
بحسب ذات و لا دوام بحسب ذات مباین دوام بحسب ذاتست و ضروره بحسب ذات
مباین کلی چنانکه گذشت و اعم من وجه است از وقتیه مطلقه و منتشره مطلقه و
مشروطه عامه بواسطه صادق می آید در ماده کل منخسف منظلم و صادق می آید عرفیه
خاصه بدون ایشان در ماده کل کاتب متحرک الاصابع و صادق می آیند ایشان
بدون عرفیه خاصه در ماده کل انسان حیوان و اخص مطلقست از عرفیه عامه بواسطه آنکه
عرفیه خاصه عرفیه عامه است با قید لا دوام و مقید اخص است از مطلق و چون معلوم
شد که عرفیه خاصه اخص است از عرفیه عامه اخص است از مطلقه و ممکنه عامه پس عرفیه — و عرفیه عامه
خاصه اخص باشد از مطلقه عامه و ممکنه عامه و اما وقتیه موجبه مثل کل قمر منخسف وقت حیلوله
الارض

الارض بینه و بین الشمس لا دائما ترکیبست از وقتیه مطلقه موجبه است که آن جزو اولست و از سالبه
مطلقه عامه است یعنی لا شیء من القمر بمنخسف بالفعل که لا دوام اشاره است بآن و
اما وقتیه سالبه مثل لا شیء من القمر بمنخسف وقت التربیع لا دائما ترکیبست از سالبه
وقتیه مطلقه است که آن جزو اولست و از موجبه مطلقه عامه یعنی کل قمر منخسف بالفعل
که لا دوام اشاره است بآن و وقتیه اخص من وجه است از عرفیه خاصه بواسطه
آنکه صادق می آیند در ماده کل منخسف منظلم و صادق می آید عرفیه خاصه بدون
وقتیه در ماده کل کاتب متحرک الاصابع و صادق می آید بدون عرفیه خاصه در ماده
کل قمر منخسف وقت حیلوله الارض بینه و بین الشمس لا دائما و اعم مطلقست از مشروطه
خاصه بواسطه آنکه هر گاه صادق آید ضروره بحسب وصف لا دائما صادق می آید
ضروره در وقت معین لا دائما بواسطه وقت وصف چنانکه شاید که آن وقت معین غیر وقت
وصف باشد مثل کل قمر منخسف وقت حیلوله الارض بینه و بین الشمس لا دائما صادق است
و صادق نیست کل قمر منخسف مادام قمرا لا دائما و مباین دائمه است بواسطه
مقید چنانکه گذشت و اعم من وجه است از عامتان بواسطه آنکه صادق می آیند
در ماده کل منخسف منظلم و صادق می آید وقتیه بدون وقتیه در ماده کل انسان حیوان
و اخص مطلقست از وقتیه مطلقه بواسطه آنکه وقتیه وقتیه مطلقه است با قید لا
دوام بحسب ذات و مقید اخص است از مطلقه و چون معلوم شد که وقتیه اخص
مطلق است از وقتیه مطلقه و وقتیه مطلقه اخص مطلقست از منتشره مطلقه
و مطلقه عامه پس وقتیه اخص باشد از منتشره مطلقه و مطلقه عامه و ممکنه عامه — و ممکنه عامه
اما منتشره موجبه مثل کل انسان متنفس وقتا ما لا دائما ترکیبست از موجبه
منتشره مطلقه است که آن جزو اولست و از سالبه مطلقه عامه یعنی لا شیء من
الانسان بمتنفس بالفعل که لا دوام اشارتست بآن و اما منتشره سالبه مثل لا شیء

من الانسان بمتنفس وقتا ما لا دائما مرکب از سالبه منتشره مطلقه است که
آن جزو اولست و از موجبه مطلقه عامه یعنی کل انسان متنفس بالفعل که لا دوام
اشارتست بآن و منتشره اعم مطلقه است از وقتیه بواسطه آنکه هر گاه صادق
آید ضروره در وقت معین لا دائما صادق می آید ضروره در وقت ما لا دائما و عکس نیست
و نسبت منتشره با باقی قضایا یا هر نسبت وقتیه است با باقی قضایا الا آنکه
او با موجبه مطلقه بواسطه آنکه اعم من وجه است از وقتیه مطلقه بخلاف وقتیه که
اخص مطلقه است از وقتیه مطلقه چنانکه گذشت با ماده اجتماع مثل کل منخسف
مظلم و ماده افتراق از جانب منتشره مثل کل انسان حیوان و هر لا دائما
و ماده افتراق از جانب منتشره و وقتیه مطلقه مثل کل انسان حیوان و قد تقید
المطلقة العامة باللاضرورة الذاتیة فتسمى الوجودیة اللاضروریة و گاه هست که
مقید می سازند مطلقه عامه را بلا ضرورت ذاتی پس می نامند او را وجودیه لا ضروریه
اما وجودیه بواسطه آنکه مشتملست بر مطلقه عامه که حکم شده است در او بفعلیت وجود
نسبت اما لا ضروریه بواسطه آنکه جزو ثانی ممکنه عامه است و در ممکنه عامه حکم کرده
میشود بسلب ضرورت اما وجودیه لا ضروریه موجبه مثل کل انسان کاتب لا بالضروره
مرکبست از موجبه مطلقه عامه است که جزو اولست و از سالبه ممکنه عامه که
از لا ضروره مفهوم میگردد یعنی لا شیء من الانسان بکاتب بالامکان العام بواسطه
آنکه هر گاه ایجاب محمول از برای موضوع ضروری نباشد متحقق خواهد بود سلب
ضرورت ایجاب امکان عام سالبه است و اما وجودیه لا ضروریه سالبه مثل لا شیء
من الانسان بکاتب لا بالضروره مرکبست از سالبه مطلقه عامه است که
آن جزو اولست و از موجبه ممکنه عامه که از لا ضروره مفهوم میگردد یعنی کل انسان
کاتب

و سلب ضرورت ایجاب است

119

کاتب بالامکان العام بواسطه آنکه هر گاه سلب محمول از موضوع ضروری نباشد متحقق خواهد بود
سلب ضرورت سلب و سلب ضرورت سلب امکان عام ایجابیست و اما وجودیه لا ضروریه
سالبه مثل لا شیء من الانسان بکاتب لا بالضروره مرکبست از سالبه مطلقه عامه است
که آن جزو اولست و از موجبه ممکنه عامه که از لا ضروره مفهوم میگردد یعنی کل انسان
کاتب بالامکان العام بواسطه آنکه هر گاه سلب محمول از موضوع ضروری نباشد
متحقق خواهد بود سلب ضرورت سلب و سلب ضرورت سلب امکان موجبه عامه است
و وجودیه لا ضروریه اعم مطلق است از خاصتان و وقتیتان بواسطه آنکه هر گاه
صادق آیند ضروره بحسب وصف یا ضروره در وقت معین یا ضروره در وقت ما لا دائما
صادق خواهد بود فعلیه نسبت لا بالضروره و عکس نیست و این ظاهر است و تباین ضروره
است بواسطه آنکه تقیید او بلا ضروره و اعم من وجه است از دائمه بواسطه آنکه
صادق می آیند در ماده دوامی که خالی باشد از ضروره مثل فلک متحرک و صادق
می آید دائمه بدون او در ماده ضروریه مثل کل انسان حیوان و صادق می آید وجودیه
لا ضروریه بدون دائمه در ماده لا دوام ذاتی مثل کل انسان حیوان کاتب لا بالضروره
و همچنین اعم من وجه است از عامتین و وقتیتین و مطلقتین بواسطه آنکه صادق می
آیند در ماده مشروطه خاصه مثل کل منخسف مظلم و صادق می آیند اینها بدون ضروریه
~~بدون ایشان~~ در ماده ضروریه مثل کل انسان حیوان و صادق می آید وجودیه لا ضروریه
بدون ایشان در ماده لا دوام بحسب وصف مثل الانسان کاتب بالضروره و اخص
مطلقست از مطلقه عامه و ممکنه عامه و این ظاهرست او باللادوام الذاتی
وتسمى الوجودیة اللادائمة یعنی گاه هست که مقید میسازند مطلقه عامه را بلا دوام
ذاتی پس می نامند او را وجودیه لا دائمه اما وجودیه چنانکه گذشت اما لا دائمه بواسطه
آنکه جزو ثانی مطلقه عامه است و لا دوام اشارتست بآن چنانکه معلوم خواهد شد

موجبه م

وجودیه لام

اما وجودیه لادائمه موجبه مثل کل انسان کاتب لا دائما ترکیب او از مطلقه موجبه عامه است
که آن جزء اولست و از سالبه مطلقه عامه چنانکه معلوم خواهد شد اما وجودیه لادائمه
مثل کل انسان کاتب لا دائما که لادوام اشاره است بآن بواسطه آنکه ایجاب
محمول از برای موضوع هرگاه دائمی نباشد متحقق خواهد بود سلب فی الجمله و سلب
فی الجمله اطلاق عام سالبه است واما وجودیه لادائمه سالبه مثل لا شیء من الانسان
بکاتب لا دائما ترکیب او از سالبه مطلقه عامه است که آن جزء اولست و از موجبه
مطلقه عامه که لادوام اشاره است بآن بواسطه آنکه هرگاه سلب محمول از
موضوع دائمی نباشد متحقق خواهد بود ایجاب فی الجمله ~~وایجاب~~ الموجبه مطلقه
عامه است و وجودیه لادائمه اخص مطلق است از وجودیه لاضروریه بواسطه آنکه
هرگاه متحقق نباشد فعلیه نسبه لا دائما متحقق خواهد بود فعلیه نسبه لا بالضروره مثل
کل انسان کاتب لا دائما و عکس نیست در ماده دوام خالی از ضروره مثل کل فلک
متحرک لا بالضروره صادق است و لا دائما صادق نیست بواسطه آنکه حرکت
فلک را دائمی میدانند نزد فلاسفه و اعم من وجه است از خاصتان و وقتیتان
و عامتان و وقتیتان مطلقتان بآن بیانی که گذشت در وجودیه لاضروریه و مباین
ضروریه و دائمه است بواسطه آنکه تقییدا و بلا دوام و اعم مطلقست از مطلقه
عامه و ممکنه و این ظاهر است وقد تقید الممکنه العامه بلا ضروره الجانب الموافق
وتسمی الممکنه الخاصه یعنی گاه هست که مقید میسازند ممکنه عامه را بانکه موافق
نیز ضروری نباشد مقید میسازند که مخالف ضروری نباشد و او را ممکنه خاصه اما ممکنه بواسطه
آنکه مشتمل بر معنی امکان است اما خاصه بواسطه آنکه اخص است از ممکنه عامه مثلا
هرگاه گوییم کل انسان کاتب بالامکان الخاص یا لاشیء من الانسان بکاتب بالامکان

الخاص معنی او چنین میشود که سلب کتابت از انسان و ایجاب کتابت از انسان ضروری نیست پس
هیچ فرق نیست میان موجبه ممکنه خاصه و سالبه ممکنه خاصه بانکه در موجبه ممکنه خاصه
ایجاب صریح است و سلب ضمنا و در سالبه بعکس و ممکنه خاصه اعم مطلقست از باقی
مرکبات و این ظاهر است و مباین ضروریه است بواسطه آنکه حکم کرده اند در و در
سلب ضروره از طرفین و اعم من وجه است از دائمه و عامتان و وقتیتان
مطلقتان بآن بیانی که گذشت در وجودیه لاضروریه و وجودیه لادائمه و همچنین
اعم من وجه است از مطلقه عامه بواسطه آنکه صادق می آید در وجودیه لاضروریه
و صادق می آید مطلقه عامه بدون ممکنه خاصه در ماده ضروریه مثل کل انسان حیوان
و صادق می آید ممکنه خاصه بدون مطلقه عامه جائی که امکان بفعل نیاید
مثل کل عنقا طایر و اخص مطلقست از ممکنه عامه و این ظاهر است و بیرون مرکبات
لان اللادوام اشاره الی مطلقه عامه و اللاضروره الی ممکنه عامه مخالفتین فی الکیف
موافقتین فی الکم لما قید بهما یعنی این قضایای سبع که مذکور شد مرکبات اند بواسطه
آنکه لادوام در ایشان اشارت بمطلقه عامه و لاضروره بممکنه عامه چنانچه
معلوم شد که مخالفت این مطلقه عامه و ممکنه عامه در کیف و موافق باشند در کمیت
مر آن قضیه را که مقید شده است بایشان یعنی اگر آن قضیه موجبه باشد مطلقه عامه
و ممکنه عامه سالبه باشند و اگر آن قضیه سالبه باشد مطلقه عامه و ممکنه عامه موجبه
باشند و اگر آن قضیه کلیه باشد مطلقه عامه و ممکنه عامه هم کلیه باشند و اگر جزئیه باشد جزئیه
فصل والشرطیه متصله ان حکم فیها بثبوت نسبه علی تقدیر اخری او نفیها
لزومیه ان کان ذلک لعلاقه والا فاتفاقیه قبل ازین معلوم شد که شرطیه آنست
که حکم کرده باشند در و بثبوت شیء از برای شیء یا بسلب شیء از شیء و این شرطیه

بر دو قسم است متصله و منفصله متصله آنست که حکم کرده باشند در و ثبوت نسبتی تقدیر
نسبتی دیگر یا بسلب نسبتی بر تقدیر نسبتی دیگر و شرطیه متصله بر دو قسمست لزومیه و اتفاقیه
لزومیه آنست که میان مقدم و تالی او علاقه باشد و علاقه امری را گویند که بسبب آن
مقدم مستلزم تالی باشد چون تضایف علیت و تضایف علیه عبارت از آنست که مقدم علت
تالی باشد یا مقدم معلول تالی باشد مثل ان کانت الشمس طالعة فالنهار موجود که الشمس طالعة
مقدمست و النهار موجود تالی و طلوع شمس علت وجود نهار است و این که مقدم
معلول تالی باشد مثل ان کان النهار موجودا فالشمس طالعة که وجود نهار که مقدم است
معلول طلوع شمس است که تالیست و این که مقدم و تالی هر دو معلول علت
ثالث باشند مثل ان کان النهار موجودا فالعالم مضیء که النهار موجود
مقدمست و العالم مضیء تالیست و این مقدم و تالی هر دو معلول علت ثالث اند
که آن الشمس طالعة است و هرگاه مقدم علت تالی باشد مستلزم تالی خواهد بود بواسطه
آنکه هرگاه علت بفعل آید معلول بفعل می آید و مقدم هرگاه معلول تالی باشد
لازم خواهد داشت تالی را بواسطه آنکه هرگاه معلول بفعل آید علت بفعل می
آید و همچنین اگر مقدم و تالی هر دو معلول علت ثالثی باشند مقدم لازم خواهد داشت
تالی را بواسطه آنکه هرگاه مقدم بفعل آید علت بفعل خواهد آمد بواسطه آنکه
هرگاه معلول بفعل آید علت بفعل می آید و هرگاه علت بفعل آید تالی بفعل می
آید بواسطه آنکه او معلول همین علت است و علت که بفعل آید معلولش
بفعل می باید آمد اما تضایف میان دو شیء آنست که از تعقل کل واحد
تعقل دیگری لازم آید یا از تعقل مقدم تعقل تالی لازم آید بواسطه آنکه
مقدم اخص باشد و بر عکس باشد مثل هذا الشیء ان کان انسانا فهو حیوان یا آنکه

از

از تعقل تالی لازم آید تعقل مقدم بواسطه آنکه تالی مقدم اخص باشد و بر عکس باشد مثل ان
کان هذا الشیء حیوانا فهو انسان مثل ابوة و بنوة و ظاهر است که هرگاه که مقدم مضایف
تالی باشد مستلزم تالی خواهد بود مثل ان کان زید ابا عمرو فکان عمرو ابنه و آنکه
آنچه مذکور گشت اقسام لزومیه بود و اگر چنین نباشد یعنی میانه مقدم و تالی علاقه نباشد
آنرا اتفاقیه میگویند مثل ان کان الانسان ناطقا فالحمار ناهق که هیچ که انسان ناطق
باشد لازم نمی آید که حمار ناهق باشد لیکن بطریق اتفاق واقع شده است که در جمیع
اوقات که انسان ناطق است حمار ناهق است و بعضی بر تقسیم ... اعتراض کرده اند
که اگر از وجود علاقه در لزومیه و عدمش در اتفاقیه وجود و عدم علاقه در نفس الامر
مراد است لزومیه کاذبه مثل ان کانت الشمس طالعة فاللیل موجود که در نفس الامر
علاقه نیست اما بحسب اعتبار علاقه هست و اتفاقیه کاذبه ... میدارد و اگر مراد
آنست که باعتبار ... قسم ثالث که آنرا مطلقه گویند می ماند که اگر اعتبار
علاقه کنند لزومیه باشد و اگر اعتبار عدم علاقه نمایند اتفاقیه باشد و اگر هیچ کدام را
قید نکنند آنرا مطلقه میگویند و منفصله ان حکم فیها بتنافی نسبتین او لا
تنافیهما صدقا و کذبا فی الحقیقیة او صدقا فقط مانعة الجمع او کذبا فقط
مانعة الخلو و کل منهما عنادیة ان کان التنافی لذات الجزئین والا فاتفاقیة
و منفصله آنست که حکم کرده شود در و بتنافی دو نسبت یا سلب تنافی دو نسبت در
صدق و کذب یعنی این هر دو ... با هم صادق نمیآیند و هر دو با هم کاذب
نباشند و اگر حکم کرده باشند بتنافی دو نسبت در صدق و کذب آنرا حقیقیه
میگویند مثل اما ان یکون هذا العدد زوجا او اما ان یکون هذا العدد فردا یعنی
این عدد یا زوجست یا فرد و نمیتواند بود که هم زوج باشد و هم فرد و نمیتواند بود

که نه زوج باشد و نه فرد و انکه حکم کرده باشد بلا تنافی دو نسبه در صدق و کذب
این را حقیقیه سالبه میگویند مثل لیس اما ان یکون الانسان اسود او کاتبا که
میتواند بود که انسانی باشد که هم اسود باشد و هم کاتب و میتواند بود که
انسانی باشد که نه اسود باشد و نه کاتب و اگر حکم کرده باشند بتنافی دو نسبه در صدق
و بس یعنی این نسبه منافی یکدیگرند در صدق تنها و در کذب منافی نیستند این را
موجبه مانعه الجمع میگویند مثل اما ان یکون هذا الشیء شجرا او حجرا و اگر حکم بلا تنافی
دو نسبه در صدق تنها کرده باشند از سالبه مانعه الجمع میگویند مثل لیس اما ان یکون
هذا الشیء لا شجرا او لا حجرا و اگر منافی در کذب تنها باشد و در صدق نباشد انرا موجبه
مانعه الخلو میگویند مثل اما ان یکون زید فی البحر او لا یغرق و اگر حکم کرده باشند
بلا تنافی نسبه در کذب تنها انرا سالبه مانعه الخلو میگویند مثل لیس اما ان یکون
هذا الشیء شجرا او حجرا و مضمون سالبه مانعه الخلو مضمون موجبه مانعه الجمع است
و مضمون سالبه مانعه الجمع مضمون موجبه مانعه الخلو است و قید فقط که در مانعه
الجمع و مانعه الخلو کرده است احتمال دو معنی دارد یکی انکه حکم کرده باشند در مانعه
الجمع بتنافی دو نسبه در صدق و بس یعنی در کذب تنافی نباشد و آنرا مانعه الجمع بمعنی
اخص میگویند دوم انکه حکم کرده باشند در و بتنافی دو نسبه در صدق فقط یعنی با سکوت
از حال کذب اعم از انکه منافی در کذب باشد یا نباشد و این را مانعه الجمع بمعنی اعم
میگویند و برین قیاس است مانعه الخلو و هر یک از حقیقیه و مانعه الجمع و
مانعه الخلو بر دو قسم است عنادیه و اتفاقیه عنادیه انست که تنافی در میان
دو جزء بواسطه ذات ان باشد مثل اما ان یکون هذا العدد زوجا او فردا اما ان یکون
هذا العدد زوجا او فردا که میانه ذات زوجیه و فردیه تنافیست و مثل اما ان یکون هذا

الشیء شجرا او حجرا که میانه ذات شجریه و حجریه منافیست و مثل اما ان یکون هذا الشیء
لا شجرا او لا حجرا که میانه ذات لا شجریه و لا حجریه منافیست و اگر تنافی میانه جزئین لذاتهما
نیست این را اتفاقیه میگویند چنانکه گویند اسود و لا کاتب را اما ان یکون
هذا اسود او کاتبا و باید دانست که همچنانکه حملیه منقسم میشود بمحصوره
و شخصیه و مهمله و طبیعیه شرطیه نیز منقسم میشود بمحصوره و شخصیه و مهمله
و همچنانکه کلیه حملیه باعتبار کلیه حکم است نه باعتبار کلیه موضوع و محمول همچنین
کلیه شرطیه باعتبار کلیه حکم است نه باعتبار کلیه مقدم و تالی بواسطه انکه قول
کلما کان زید یکتب فهو یحرک یده قضیه کلیه است با انکه مقدم و تالی او
جزئیه اند پس معلوم شد که کلیه شرطیه باعتبار کلیه حکم است در جمیع زمان و در
جمیع اوضاع که ممکنه الاجتماع باشد با مقدم نه باعتبار کلیه مقدم یا تالی
چنانچه تصریح کرده است بقول خود که ثم الحکم فی الشرطیه ان کان علی جمیع
تقادیر المقدم فکلیه یعنی این حکم در قضیه شرطیه اگر بر جمیع تقادیر وقوع
مقدم است در جمیع زمان و بنا بر جمیع اوضاع که ممکنه الاجتماع باشد با مقدم
آن قضیه شرطیه کلیه است اما متصله کلیه کلما کان انسانا کان حیوانا
پس حکم در لزوم حیوانیه زید است مر انسانیه زید را در جمیع از زمان بنا بر
جمیع اوضاع که ممکنه الاجتماع باشد با مقدم مثل بودن زید قائم و بودن
عمرو قاعد و بودن شمس طالع و غیر انهما و اما منفصله کلیه مثل انکه گویم دائما
اما ان یکون العدد زوجا او فردا پس حکم در و بتنافی فردیه عدد مر زوجیه عدد
را در جمیع ازمان و سایر جمیع اوضاع که ممکنه الاجتماع باشد با مقدم بوده

موجبه کلیه در متصله کلما است و مهما و متی در منفصله موجبه کلیه دائما و سور سالبه متصله
کلیه و سالبه منفصله لیس البته است مثال سالبه متصله کلیه لیس البته ان کانت الشمس
طالعة فاللیل موجود و مثال منفصله سالبه کلیه لیس البته اما ان تکون الشمس طالعة اما ان یکون
و اما ان یکون النهار موجود او علی بعضها مطلقا فجزئیه یعنی با آنکه باشد حکم در
قضیه شرطیه بر بعضی تقادیر اوضاع مقدم و بعضی از زمان مطلقا یعنی بدون
تقیید بوضع معین یا وقت معین بلکه حکم بر بعضی اوضاع و از زمان معینه باشد پس آن
قضیه جزئیه است اما متصله جزئیه مثل قد یکون اذا کان الشی حیوانا کان انسانا
که حکم در وی بلزوم انسانیه شی است بر تقدیر حیوانیه آن شی را در بعضی از زمان و بنا
بر بعضی از اوضاع که ممکنة الاجتماع با مقدم مثل بودن او ناطق لیکن تعیین این
وضع و زمان نمیکنیم بلکه اطلاق میکنیم و اما منفصله جزئیه مثل قد یکون اما ان یکون
الشی حجرا او ناطقا که حکم در وی تنافی با سه شی است بر حجادیه آن شی را در بعضی
از زمان و بنا بر بعضی اوضاع که ممکن الاجتماع باشد با مقدم مثل بودن آن شی ابیض یا
لیکن تعیین این زمان و این وضع نکرده ایم بلکه اطلاق کرده ایم و سور موجبه جزئیه متصله
و موجبه جزئیه منفصله قد یکون است و سور سالبه جزئیه متصله و سالبه جزئیه منفصله
قد لا یکون مثل سالبه جزئیه متصله قد لا یکون اذا کانت الشمس طالعة فاللیل موجود
و مثال سالبه جزئیه منفصله قد لا یکون اما ان یکون الشمس طالعة او یکون النهار
موجودا او معینا فشخصیه یعنی با آنکه باشد حکم در قضیه شرطیه بر بعضی تقادیر مقدم و بعضی از
زمان لیکن نه مطلقا بل معینا یعنی تعیین او بعضی از زمان و اوضاع میکنیم پس آن قضیه
شرطیه شخصیه است اما متصله شخصیه بنا بر تعیین زمان مثل ان جئتنی الیوم اکرمتک و
بنا بر تعیین اوضاع مثل ان جئتنی راکبا اکرمتک و اما منفصله شخصیه بنا بر تعیین
زمان مثل زید فی هذا الیوم اما ان یموت او یصح و بنا بر تعیین بعضی اوضاع

مثل اما ان یکون زید فی الدار او عمرو و الا فمهمله یعنی اگر نباشد حکم در شرطیه بر جمیع تقادیر
مقدم و بر بعضی تقادیر مقدم مطلقا و نه بر بعضی تقادیر مقدم معینا بلکه حکم کرده باشند
در وی بر تقدیر وقوع مقدم سواء کان جمیعا او بعضا مطلقا او معینا پس آن قضیه را
مهمله میگویند اما متصله مهمله مثل ان کانت الشمس طالعة فالنهار موجود و اما منفصله
مهمله مثل العدد اما ان یکون زوجا او فردا او لفظ ان و لو و اذا در اتصال و اما در
انفصال از برای اهمال است و طرفا الشرطیة فی الاصل قضیتان حملیتان او متصلتان
او منفصلتان او مختلفتان یعنی طرفین قضیه شرطیه که مسمی بمقدم و تالی اند اگرچه قضیه
بالفعل نیستند بواسطه عدم اذعان در ایشان لیکن ایشان یا دو قضیه حملیه اند در اصل م
مثل کلما کان الشی انسانا فهو حیوان که طرفین این قضیه یعنی الشی انسان فهو حیوان
دو قضیه حملیه اند یا آنکه طرفین او دو قضیه متصله اند مثل کلما کانت الشمس طالعة فالنهار
موجود و کلما لم تکن الشمس طالعة لم یکن النهار موجودا که طرفین این قضیه یعنی کلما
کانت الشمس طالعة فالنهار موجود و کلما لم تکن الشمس طالعة لم یکن النهار موجود
دو قضیه متصله اند یا آنکه طرفین دو قضیه منفصله اند مثل کلما کان دائما اما ان یکون
العدد زوجا و اما ان یکون فردا فدائما اما ان یکون منقسما بمتساویین او
غیر منقسم بمتساویین و طرفین این قضیه یعنی اما ان یکون العدد زوجا و اما ان یکون
فردا و اما ان یکون منقسما بمتساویین او غیر منقسم بمتساویین دو قضیه منفصله اند
یا آنکه طرفین قضیه شرطیه دو قضیه اند مختلف در حمل و اتصال و انفصال و متصور
است این شش صورت در متصلات و شش صورت در منفصلات اما اقسام
متصلات اول آنکه مقدم حملیه باشد و تالی منفصله مثل کلما کان وجود النهار
ملزوما لطلوع الشمس و کلما کانت الشمس طالعة فالنهار موجود دوم عکس اول

مثل کلما کان کلما کانت الشمس طالعة فالنهار موجود فوجود النهار لازم لطلوع الشمس
وسوم آنکه مقدم حملیه باشد و تالی منفصله مثل ان کان هذا العدد اما زوجا او فردا
وچهارم عکس این مثل کلما کان هذا اما زوجا او فردا کان عددا پنجم آنکه مقدم منفصله
باشد و تالی منفصله مثل کلما کان کلما کانت الشمس طالعة فالنهار موجود فدائما
اما ان یکون الشمس طالعة واما ان لا یکون النهار موجودا ششم عکس این مثل ان
کان دائما اما ان یکون الشمس طالعة واما ان لا یکون النهار موجودا فکلما کانت
الشمس طالعة فالنهار موجود واما امثله منفصلات اول آنکه مقدم حملیه باشد و
تالی متصله مثل اما ان لا یکون الشمس علة لوجود النهار واما ان یکون کلما کانت الشمس
طالعة فالنهار موجود دوم عکس این مثل اما ان یکون کلما کانت الشمس طالعة
فالنهار موجود واما ان لا یکون الشمس علة لوجود النهار سوم آنکه مقدم حملیه باشد
و تالی منفصله مثل اما ان یکون هذا الشیء لیس عددا واما ان یکون زوجا او فردا
چهارم عکس این مثل اما ان یکون هذا الشیء زوجا او فردا واما ان یکون هذا
الشیء لیس عددا پنجم آنکه مقدم متصله باشد و تالی منفصله مثل اما ان یکون کلما
کانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان یکون الشمس طالعة او لا یکون النهار
موجودا ششم عکس این مثل اما ان یکون الشمس طالعة او لا یکون النهار موجودا
واما ان یکون کلما کانت الشمس طالعة فالنهار موجود الا انها خرجتا باد
اداة الاتصال او الانفصال علی التمام یعنی طرفین قضیه شرطیه در اصل دو قضیه
تامه اند الا آنکه بیرون رفته اند به سبب ادات اتصال یا انفصال از آنکه
قضیه تامه باشند بواسطه آنکه قضیه تامه آنست که محتمل باشد حکم نسبت را دلی
اداة

اداة اتصال یا انفصال زائل شده است از ایشان حکم فصل التناقض
اختلاف القضیتین بحیث یلزم لذاته من صدق کل واحد کذب الاخری وبالعکس
یا حاصل اختلاف دو قضیه است بحیثیتی که لازم می آید لذاته از صدق هر یک
از این دو قضیه کذب دیگری و از کذب هر یک صدق دیگری و قید لذاته
کرد بواسطه آنکه اختلافی که مستلزم صدق احد النقیضین و کذب دیگری باشد
لا لذاته بلکه بواسطه امری خارج باشد بیرون رود مثل کل حیوان انسان
و بعض الحیوان لیس بناطق که اگر چه اختلاف هست بحیثیتی که از صدق هر یکی
دیگری لازم می آید و بر عکس اما لذاته است بلکه بواسطه امری خارجی است که
آن مساوات انسان و ناطق است ولا بد من الاختلاف فی الکم والکیف والجهة
و ناچار است در تحقق تناقض از اختلاف قضیتین از سه چیز اول الکم یعنی
کلیه و جزئیه یعنی می باید که اگر یکی از قضیتین کلی باشد دیگری جزئی باشد و بر عکس که
اگر اختلاف نباشد و هر دو کلی باشند یا هر دو جزئی باشند تناقض نیست زیرا که
کلیتین هر دو کاذب باشند مثل کل حیوان انسان ولا شیء من الحیوان بانسان
که هر دو کاذب اند و جایز است که جزئیتین هر دو صادق باشند مثل بعض
الحیوان انسان و بعض الحیوان لیس بانسان که هر دو صادق اند دوم اختلاف
در کیف که ایجاب و سلب باشد مثل معاینه زیرا که در دو موجبه و دو سالبه این نوع
اختلاف متحقق نمی شود و این ظاهر است سیم اختلاف در جهت یعنی می باید که
جهت هر یکی از این دو قضیه مخالف یکدیگر باشد که اگر یک جهت داشته باشند تناقض
نیست مثل کل انسان کاتب بالضرورة و بعض الانسان لیس بکاتب بالضرورة که هر
دو کاذب اند و مثل کل انسان کاتب بالامکان و بعض الانسان لیس بکاتب بالامکان
الانسان

که هر دو صادق اند الا اتحاد فیما عداها یعنی شرط است در تحقق تناقض اتحاد
در ما سوای این امور که وحدت ضبط کرده اند این اتحاد را در ضمن اتحاد در
هشت چیز اتحاد در موضوع و در محمول و در زمان و در مکان و در کل و جزو و در شرط
و در قوه و در فعل و در اضافه اما اتحاد در موضوع زیرا که اگر موضوع متحد نباشد
تناقض نیست مثل زید قائم و عمرو لیس بقائم و اما اتحاد در محمول زیرا تناقض نیست
مثل زید قائم و زید لیس بقاعد و اما اتحاد در زمان زیرا که اگر اتحاد در زمان نباشد
تناقض نیست مثل زید قائم فی اللیل و زید لیس بقائم فی النهار و اما اتحاد در مکان زیرا که
اگر اتحاد در مکان نباشد تناقض نیست مثل زید قائم فی السوق و زید لیس بقائم فی البیت و اما اتحاد
در جزو و کل زیرا که اگر نباشد تناقض نیست مثل العنب اسود ای بعضه و العنب لیس باسود
ای کله و اما اتحاد در شرط زیرا که اگر نباشد تناقض نیست مثل العالم مضیء بشرط وجود
النهار و العالم لیس بمضیء بشرط عدم النهار و اما اتحاد در قوه و فعل زیرا که اگر
نباشد تناقض نیست مثل زید کاتب بالقوه و زید لیس بکاتب بالفعل و اما اتحاد
در اضافه زیرا که نباشد تناقض نیست مثل زید اب لعمرو ای و زید لیس باب ای لبکر
والنقیض للضروریة الممکنة العامة یعنی نقیض ضروریه موجبه ممکنه عامه سالبه است
و نقیض ضروریه سالبه ممکنه عامه موجبه است اما اینکه ضروریه موجبه نقیض او ممکنه
عامه سالبه است بواسطه اینکه ضروریه موجبه معنی او ضرورت ایجاب است و نقیض او
سلب ضرورت ایجاب است و سلب ضرورت ایجاب امکان عام سالبه است بواسطه اینکه
امکان عام سلب ضرورت از جانب مخالف حکم است و حکم در سالبه سلب است پس سلب
ضرورت ایجاب است اما اینکه نقیض ضروریه سالبه ممکنه عامه موجبه است بواسطه اینکه ضروریه
سالبه معنی او ضرورت سلب است و نقیض او سلب ضرورت سلب است و سلب ضرورت

بواسطه اینکه اگر اتحاد در محمول م

سلب امکان عام موجبه است بواسطه اینکه امکان سلب ضرورت است از جانب مخالف
حکم و حکم در اینجا ایجاب است از جانب مخالف سلب باشد والدائمة المطلقة العامة یعنی نقیض دائمه
موجبه مطلقه عامه سالبه است و نقیض دائمه سالبه مطلقه عامه موجبه است اما اینکه
نقیض دائمه موجبه مطلقه عامه سالبه است بواسطه اینکه دائمه موجبه معنی او دوام
ایجاب است در جمیع اوقات ذات و نقیض او سلب دوام ایجاب است در اوقات
ذات و سلب دوام ایجاب در اوقات ذات لازم دارد فعلیه سلب را در وقتی
از اوقات ذات اما اینکه نقیض دائمه سالبه مطلقه عامه موجبه است بواسطه اینکه
دائمه سالبه معنی او دوام سلب است و نقیض او سلب دوام سلب است و سلب
دوام سلب فعلیه ایجاب را لازم دارد و چون تناقض از جانبین است نقیض مطلقه عامه
نیز دائمه خواهد بود وللمشروطة العامة الحینیة الممکنة و نقیض مشروطه عامه موجبه
حینیه ممکنه سالبه است و نقیض مشروطه عامه سالبه حینیه ممکنه موجبه است و حینیه
ممکنه از جمله موجهات مشهور است که سابقا دانسته و تعریفش اینکه قضیه است
که حکم کرده باشند در و به سلب ضرورت وصفی از جانب مخالف حکم اما اینکه نقیض
مشروطه عامه موجبه حینیه ممکنه سالبه است بواسطه اینکه در مشروطه عامه موجبه حکم کرده
اند بضرورت ایجاب بحسب وصف عنوانی و نقیض او سلب ضرورت ایجاب است
بحسب وصف و این معنی حینیه ممکنه سالبه است زیرا که حینیه ممکنه سالبه آنست که حکم
کرده باشند در و به سلب ضرورت وصفی از جانب مخالف سلب که ایجاب است و اما اینکه
نقیض مشروطه عامه سالبه حینیه ممکنه موجبه است بواسطه اینکه مشروطه عامه سالبه است
که حکم کرده باشند در و بضرورت سلب در جمیع اوقات وصف و نقیض او سلب ضرورت سلب است
در جمیع اوقات وصف و سلب ضرورت سلب در جمیع اوقات وصف حینیه ممکنه موجبه است

یعنی سلب ضرورت ... ممکن عام ... موجبه است ... نقیض م

بواسطه آنکه او سلب ضروره وضعی است از جانب مخالف ایجاب که سلب باشد واللاوقتیه
العامه الحینیه المطلقه حینیه مطلقه نیز از موجهات مذکوره نیست و او قضیه است
که حکم کرده باشند در وی بفعلیت نسبت در بعضی از اوقات وصف عنوانی و نقیض عرفیه عامه
موجبه حینیه مطلقه سالبه است و نقیض عرفیه عامه سالبه حینیه مطلقه موجبه است واما
اول بواسطه آنکه عرفیه عامه موجبه معنی او دوام ایجاب است در جمیع اوقات وصف
و نقیض او سلب دوام ایجاب است در جمیع اوقات وصف و سلب دوام ایجاب در جمیع
اوقات لازم دارد فعلیت سلب را در بعضی از اوقات وصف که او حینیه مطلقه سالبه است
و نقیض عرفیه عامه سالبه حینیه مطلقه موجبه است بواسطه آنکه عرفیه عامه سالبه معنی
او دوام سلب است در جمیع اوقات وصف و نقیض او سلب دوام سلب است در
جمیع اوقات وصف و سلب دوام سلب لازم دارد فعلیت ایجاب را در بعضی از اوقات
وصف ~~و سلب دوام سلب لازم دارد فعلیت ایجاب را در بعضی از اوقات~~ وصف که آن
حینیه مطلقه موجبه است پس نقیض بسیط قضیه را بواسطه ذکر کرد و نقیض دو قضیه
دیگر که وقتیه مطلقه و منتشره مطلقه باشد متعارف نیست بواسطه آنکه ما چهار ضروره
داریم ضروره ذاتی و ضروره وصفی و ضروره در وقت معین و ضروره در وقت نامعین
و نقیض ضروره ذاتی را بیان کرد که امکان ذاتی است و نقیض ضروره وصفی را نیز
بیان کرد که امکان وصفی حینیه است پس معلوم شد که نقیض ضروره در وقت معین خواهد
بود که آن ممکنه وقتیه است و نقیض ضروره در وقت نامعین سلب ضروره در وقت نا
معین خواهد بود که آن ممکنه منتشره است واعلم که المفهوم المردد بین نقیضی الجزئین
و نقیض قضیه مرکبه مفهوم مردد میان نقیضین جزئین بواسطه آنکه نقیض هر شی
رفع آن شی است و رفع مفهوم مرکب رفع احدهما است مقصود یا رافع هر دو جزء یا رفع هر دو جزء

سلب ضروره در وقت معین

۱۳۶

نقیض این جزء است پس نقیض قضیه مرکبه مفهوم مردد میان نقیضین جزئین بر سبیل
منع خلو پس طریق اخذ نقیض قضیه مرکبه آنست که اولا تحصیل کنند جزئین را و ثانیا
تحصیل کنند نقیض هر دو جزء را و بعد از آن ترکیب کنند منفصله مانعه الخلو از
نقیضین جزئین مثلا مشروطه خاصه موجبه مرکبه کلیه مرکب است از مشروطه عامه موجبه کلیه است
که اصل قضیه است و مطلقه عامه سالبه کلیه که معنی لا دوام است نقیض مشروطه
عامه موجبه کلیه حینیه ممکنه سالبه جزئیه است و نقیض مطلقه عامه سالبه کلیه دائمه
موجبه جزئیه است پس نقیض مشروطه خاصه منفصله مانعه الخلو است مردد میان
نقیضین جزئین پس نقیض کلما کاتب متحرک الاصابع بالضروره ما دام کاتبا لا دائما
یعنی لا شی من الکاتب بمتحرک الاصابع بالفعل اینست که اما بعض الکاتب لیس بمتحرک
الاصابع بالامکان حین هو کاتب واما بعض الکاتب متحرک الاصابع دائما و
عرفیه خاصه موجبه کلیه مرکب است از دو قضیه یکی عرفیه عامه موجبه کلیه که اصل قضیه است
و یکی مطلقه عامه سالبه کلیه که لادوام اشارت بآن و نقیض عرفیه عامه موجبه
کلیه حینیه مطلقه سالبه جزئیه است و نقیض مطلقه عامه بطریقی است که پیشتر ذکر شد
پس نقیض عرفیه خاصه موجبه کلیه منفصله مانعه الخلو مردد میان حینیه مطلقه سالبه
جزئیه و دائمه موجبه جزئیه و وقتیه کلیه مرکب است از دو قضیه وقتیه مطلقه موجبه کلیه که اصل
قضیه است و مطلقه عامه سالبه کلیه که لادوام اشارت بآن و نقیض وقتیه مطلقه
موجبه کلیه ممکنه وقتیه سالبه جزئیه است نقیض مطلقه عامه سالبه کلیه دائمه موجبه جزئیه است
و منتشره مرکب است از منتشره مطلقه موجبه کلیه که اصل قضیه است و مطلقه عامه
سالبه کلیه که لادوام بآن اشارت و نقیض منتشره مطلقه موجبه کلیه ممکنه دائمه سالبه
جزئیه و نقیض مطلقه عامه سالبه کلیه مذکور شد وجودیه لا ضروریه موجبه کلیه مرکب است

از دو قضیه یکی مطلقه عامه موجبه کلیه که اصل قضیه است و یکی دیگر حینیه عامه سالبه کلیه که لا
ضروره اشارتست بآن و نقیض مطلقه عامه موجبه کلیه دائمه سالبه جزئیه است و نقیض
حینیه عامه سالبه کلیه ضروریه موجبه جزئیه است و وجودیه لادائمه موجبه کلیه مرکبست از دو مطلقه
عامه یکی اصل قضیه است و یکی معنی لادوام پس نقیض وجودیه لادائمه مفهوم مردد
میانه دو دائمه جزئیه خواهد بود یکی سالبه و دیگری موجبه و حینیه خاصه نیز مرکبست از دو
قضیه یکی حینیه عامه موجبه کلیه و دیگری سالبه کلیه پس نقیض در جمیع قضایای مرکبه
منفصله مانعة الخلو میباشد مردد میانه نقیضین جزئین چه انتفای مرکبه یا بتحقق
نقیض جزء اول خواهد بود یا بتحقق نقیض جزء ثانی یا نقیض هر دو لکن فی الجزئیة
بالنسبة الی کل فرد یعنی انکه مفهوم مردد نقیض مرکبست صحیح است مطلقا در
مرکبه کلیه اما در مرکبه جزئیه پس لابد است که اعتبار کنیم او را نسبة بهر فرد فرد موضوع
جزئیه اصل بواسطه انکه جایز است کذب مرکبه جزئیه با کذب مفهوم مردد زیرا
که میتواند بود که محمول ثابت باشد دایما از برای افراد موضوع و مسلوب باشد دایما
از افراد باقیه آن موضوع و درین هنگام کاذب خواهد بود جزئیه لادائمه بواسطه
انکه برین تقدیر است که نیست چیزی که بعضی افراد موضوع محمول باشد که ثابت باشد
از برای آن محمول گاهی و مسلوب باشد از آن بعضی محمول بار دیگر و کاذبست
نیز کل واحد از نقیض جزئین او یعنی کلیتین اما موجبه کلیه بواسطه انکه دوام
سلب محمول از بعضی افراد اما کلیه سالبه بواسطه انکه دوام ایجاب محمول از برای
بعضی افراد مثلا بعض الجسم حیوان لا دایما کاذبست بواسطه انکه حیوانیت ثابتست
از برای بعضی مر الجسم دایما و مسلوب از بعضی باقیه دایما پس ثابت حیوانیت از

برای

برای افراد جسم بعضی و سلب حیوانیت از آن بعضی کاذب باشد و مفهوم مردد یعنی کل جسم اما
حیوان دایما و لا شیء من الجسم بحیوان دایما نیز کاذبست پس طریق انحصار نقیض
جزئیه مرکبه آنست که تردید کنیم میان نقیضین جزئین از برای هر فرد فرد پس میگوئیم در این
ماده کل جسم اما حیوان دایما او لیس بحیوان دایما و این صادقست بر سبیل مفهوم
بواسطه انکه هر واحد از افراد جسم یا آنست که ثابتست از برای او محمول
دایما یا ثابت نیست و انکه ثابت نیست از برای هر واحد دایما خالی از آن نیست
که مسلوبست از جملگی واحد دایما یا مسلوب از بعضی دایما و ثابت از برای
بعضی دایما پس جزئیه شامل باشد هر دو مفهوم و صدق نقیض درین ماده
باعتبار جزئیه ثانیست پس اگر مرکب شود منفصله مانعة الخلو از مفهومات ثلثه
خواهد بود چون تساوی میان نقیض جزئیه مرکبه

فصل العکس المستوی تبدیل طرفی القضیة مع بقاء الصدق والکیف عکس مستوی تبدیل هر دو جزء
قضیه است یعنی موضوع را محمول سازند و محمول را موضوع سازند با بقای
صدق و کیف یعنی اگر اصل قضیه صادق باشد عکس نیز صادق باشد بواسطه
ملزوم انکه عکس قضیه لازم قضیه محمولست و صدق ملزوم مستلزم صدق لازمست و اما
از کذب اصل قضیه کذب عکس لازم نمی آید بواسطه انکه کذب ملزوم مستلزم
کذب لازم نیست چه شاید که لازم اعم باشد مثل حرارت که لازم آتش است
و از کذب آتش کذب حرارت لازم نمی آید بواسطه انکه حرارت اعم از آتش است
و میتواند بود که بدون آتش یافت شود در ضمن شمس و بقای کیف یعنی اگر
اصل قضیه موجبه باشد عکس موجبه باشد و اگر اصل سالبه باشد عکس سالبه باشد اگر بقا
کیف نباشد عکس لازم نخواهد بود مثل بعض الحیوان انسان صادقست و بعض

الانسان لیس بحیوان صادق نیست و الموجبة انما تنعکس جزئیة لجواز عموم المحمول
او التالی و قضیه موجبه خواه کلی و خواه جزئیه منعکس نمیشود مگر بجزئیه یعنی عکس لازم
ندارد مگر جزئیه اما اینکه موجبه منعکس میشود بواسطه اینکه ایجاب ثبوت محمول
از برای موضوع است و فردی که موضوع برو صادق می آید پس یک ایجاب دیگر
فی الجمله صادق است بواسطه اینکه بعضی از فردی که محمول برو صادق می آید موضوع
برو صادق می آید اما جزئیه بواسطه اینکه محمول میتواند بود که اعم باشد یا تالی
اعم باشد در این صورت عکس کلیه صادق نمی آید مثلا کل انسان حیوان صادق است
و عکس او کل حیوان انسان صادق نیست بواسطه اعم بودن که در این صورت عکس
جزئیه می باشد مثلا هرگاه که گوئیم کلما کان هذا الشیء انسانا کان حیوانا عکس او
کلیه که کلما کان هذا الشیء حیوانا کان انسانا باطل است والسالبة الکلیة
تنعکس سالبة کلیة والا لزم سلب الشیء عن نفسه منعکس میشود سالبه کلی بسالبه کلی
والا لازم می آید سلب شیء از نفس مثلا هرگاه که گوئیم لا شیء من الانسان بحجر
در عکس او صادق خواهد بود لا شیء من الحجر بانسان که اگر صادق نباشد نقیض
او صادق خواهد بود که بعض الحجر انسان و این را هرگاه که ترکیب کنیم با
اصل و بگوئیم که بعض الحجر انسان و لا شیء من الانسان بحجر فینتج بعض الحجر لیس
بحجر و این سلب شیء از نفس است و سلب شیء از نفس محال است و این محال از هیات
قیاس نیست بواسطه اینکه شکل اول است و شکل اول بدیهی است و این محال الانتاج
در کبری نیست بواسطه اینکه مفروض الصدق است پس این محال از صغری بوده باشد
که موجبه جزئیه است و آنکه حق او نامی میشود محال پس نقیض سالبه کلی سالبه کلی
بوده باشد ۹۷م

محمول برو صادق می آید صح

و هو المطلقة والحملیة لا تنعکس اصلا لجواز عموم الموضوع والمقدم و سالبه جزئی منعکس نمیشود
اصلا بواسطه اینکه جایز است که موضوع اعم باشد یا مقدم اعم باشد مثل بعض الحیوان
لیس بانسان در عکس او کاذب است که بعض الانسان لیس بحیوان یا مقدم اعم باشد از تالی مثل
قد لا یکون اذا کان الشیء حیوانا کان انسانا صادق نیست در عکس او قد لا یکون اذا کان
الشیء انسانا کان حیوانا و اما بحسب الجهة فمن الموجهات تنعکس الدائمتان والعامتان
حینیة مطلقة عکس قضایایی که مثل این مذکور شد از حیث کمیه و کیفیه بود و اما عکس
قضایا باعتبار جهه پس از موجهات عکسی دارد و از سوالب عکسی از موجهات منعکس میشود
دائمتان که ضروریه مطلقه و دائمه مطلقه باشد و عامتان که مشروطه عامه و عرفیه عامه
بحینیه مطلقه اما ضروریه مثل کل انسان حیوان بالضروره در عکس صادق خواهد بود بعض الحیوان
انسان بالفعل حین هو حیوان که اگر صادق نباشد نقیض او صادق خواهد بود که لا شیء من الحیوان
بانسان ما دام حیوانا دائما و هرگاه که ترکیب کنیم نقیض را با اصل قضیه و بگوئیم کل انسان
حیوان بالضروره و لا شیء من الحیوان بانسان ما دام حیوانا دائما پس نتیجه میدهد که لا شیء من
الانسان بانسان دائما و این نتیجه کاذب است بواسطه اینکه سلب شیء از نفس لازم می آید و این محال صح
و این کذب بواسطه هیات ترکیب نیست بواسطه اینکه شکل اول است و شکل اول
بدیهی الانتاج است و از صغری که اصل قضیه است نیست بواسطه اینکه مفروض
الصدق است پس ماند با نقیض که نقیض حینیه مطلقه کاذب باشد و هرگاه که نقیض کاذب
باشد اصل صادق خواهد بود و این عین مدعا است و هکذا نقیض دائمه و مشروطه
عامه و عرفیه عامه حینیه مطلقه است بدلیل خلف والخاصتان حینیة لا دائمة والخاصتان
که مشروطه خاصه و عرفیه خاصه باشد منعکس میشود بحینیه لا دائمه اما مشروطه خاصه مثل کل
کاتب متحرک الاصابع بالضروره ما دام کاتبا لا دائما این مجموع منعکس میشود بحینیه
مطلقه لا دائمه و موجبه جزئیه مثل بعض متحرک الاصابع کاتب بالفعل حین هو متحرک

یعنی موضوع اعم [illegible] و مقدم اعم [illegible] صادق می آید [illegible] صح

الاصابع لا دائما و لا دوام اشارتست بسالبه جزئیه و مطلقه عامه مثل بعض متحرک
الاصابع ساکن بالفعل اما حینیه مطلقه بواسطه آنکه لازم عامتان است و
عامتان لازم خاصتان و لازم لازم شی لازم آن شی است و اما لا دوام بواسطه آنکه
اگر صادق نباشد نقیض او که موجبه کلیه دائمه است صادق خواهد بود یعنی کل متحرک الاصابع
دائما و هر گاه که ترکیب کنیم با جزء ثانی و گوییم کل متحرک الاصابع کاتب دائما و لا
شیء من الکاتب بمتحرک الاصابع بالفعل نتیجه میدهد که لا شیء من متحرک الاصابع
الاصابع بالفعل و این نتیجه خلاف آن نتیجه است پس منافی نتیجتین [illegible] و
تناقض محالست و این بواسطه کبری نیست بواسطه آنکه کبری مفروض الصدق است
و از هیات قیاس نیست بواسطه آنکه شکل اول است و شکل اول بدیهی الانتاج است
پس صغری کاذب باشد که نقیض لا دوام عکس است پس لا دوام عکس باشد و منتجست عرفیه
خاصه و الوقتیتان و الوجودیتان و المطلقة العامة مطلقه عامه و عکس وقتیه و منتشره
و وجودیه لا ضروریه و وجودیه لا دائمه از مرکبات و مطلقه عامه از بسائط مطلقه عامه
است مثلا هر گاه که صادق باشد مطلقه عامه موجبه کلیه مثل کل انسان متنفس بالفعل
در عکس او صادق خواهد بود که بعض المتنفس انسان بالفعل که اگر صادق نباشد نقیض
این صادق خواهد بود که لا شیء من المتنفس بانسان دائما و هر گاه که این نقیض
ترکیب کنیم با اصل قضیه و گوییم کل انسان متنفس بالفعل و لا شیء من المتنفس بانسان
دائما نتیجه میدهد لا شیء من الانسان بانسان دائما و این سلب شیء از نفس است و سلب
شیء از نفس باطلست پس نقیضش که مطلقه عامه است صادق باشد و هر گاه که بدلیل
خلف ظاهر شد که عکس مطلقه عامه مطلقه عامه است پس معلوم شد که عکس وجودیتان
و وقتیتان مطلقه عامه هست بواسطه آنکه عکس لازم مطلقه عامه است و مطلقه
عامه لازم وجودیتان و وقتیتان است و لازم لازم شی لازم آن شی است پس

[illegible]

عکس ایشان هم مطلقه عامه باشد و لا عکس للممکنتین و ممکنتین که ممکنه عامه و ممکنه خاصه باشند
عکس ندارد بواسطه آنکه نزد ابو علی اتصاف ذات موضوع شرطست یعنی میباید
که ذات موضوع متصف بوصف عنوانی باشد در احد ازمنه ثلثه و نزد فارابی
آنست که ذات موضوع میباید متصف باشد بوصف عنوانی بالامکان و بر مذهب
ابو علی ممکنتین عکس ندارد مثلا هر گاه فرض کنیم که مرکوب زید بالفعل فرس است
و هرگز حمار سوار نمیشود پس صادق خواهد بود که کل حمار مرکوب زید بالامکان
و نقیض او که بعضی مرکوب زید بالفعل حمار است بالامکان کاذبست بواسطه
آنکه نقیض او که لا شیء من مرکوب زید بالفعل حمار بالضروره صادقست بواسطه
آنکه مرکوب زید بالفعل فرس است و هیچ شیء از فرس حمار نیست بالضروره پس هیچ شی
از مرکوب زید بالفعل حمار نباشد بالضروره و منحصر است ممکنه خاصه بهمین مثال هر گاه
گاه بالامکان الخاص جهه واقع شود و من السوالب ینعکس الدائمتان دائمه
و از سوالب منعکس میشود دائمتان یعنی ضروریه و دائمه بدائمه مثلا هر گاه که
صادق باشد لا شیء من الانسان بحجر بالذات او دائما صادق خواهد بود در عکس او
که لا شیء من الحجر بانسان دائما که اگر صادق نباشد نقیض او که مطلقه عامه
موجبه جزئیه باشد صادق خواهد بود مثل بعض الحجر انسان بالفعل و هر گاه که
ترکیب کنیم این قضیه را با قضیه اصل و بگوییم که بعض الحجر انسان بالفعل و لا شیء
من الانسان بحجر بالضروره او دائما این نتیجه میدهد بعض الحجر لیس بحجر بالضروره
او دائما و این کاذبست بواسطه آنکه سلب شی از نفس لازم می آید و این محال است
از هیات قیاس لازم نیامده بواسطه آنکه شکل اول است و شکل اول بدیهی
الانتاج است و از کبری نیست بواسطه آنکه مفروض الصدق است پس باید
که از صغری باشد پس صغری کاذب خواهد بود که مطلقه است پس نقیض او که دائمه

[illegible]

است صادق وهو المط والممکنتان عرفیه عامه وعامتان که عرفیه عامه باشد منعکس
می شوند بعرفیه عامه مثلا هرگاه که صادق باشد بالضروره او دائما لاشیء من الکاتب
بساکن الاصابع مادام کاتبا صادق خواهد بود در عکس او که لاشیء من ساکن
الاصابع بکاتب مادام ساکن الاصابع دائما که اگر صادق نباشد نقیض او
که جزئیه مطلقه موجبه است باید صادق خواهد بود در مثل بعض ساکن الاصابع
کاتب حین هو ساکن الاصابع بالفعل و این را هرگاه ترکیب کنیم با اصل و
بگوییم که بعض ساکن الاصابع کاتب حین هو ساکن الاصابع بالفعل و
بالضروره او دائما لاشیء من الکاتب بساکن الاصابع مادام کاتبا پس نتیجه
میدهد که بعض ساکن الاصابع لیس بساکن الاصابع حین هو ساکن الاصابع بالفعل
واین کاذبست بواسطه آنکه سلب شیء است از نفس و این نتیجه است و این
از هیئت قیاس نیست بواسطه آنکه شکل اولست و از کبری نیست بواسطه آنکه
مفروض الصدق است پس از صغری خواهد بود پس صغری که جزئیه مطلقه است کاذب باشد
پس نقیض او که عرفیه عامه است صادق باشد وهو المط و الخاصتان عرفیه لا دائمه فی البعض
و خاصتان که مشروطه خاصه و عرفیه خاصه باشد منعکس می شوند بعرفیه عامه لا دائمه در
بعض مثلا هرگاه که صادق باشد لاشیء من الانسان بحجر بالضروره و بالدوام مادام
انسانا لا دائما پس در عکس او صادق خواهد بود که لاشیء من الحجر بانسان مادام
حجرا لا دائما فی البعض که لادوام در بعض اشارت باشد بموجبه جزئیه مطلقه مثل بعض
الحجر انسان بالفعل و این خاصتان که مشروطه خاصه و عرفیه خاصه باشد منعکس بشود
بعرفیه عامه که اولست بواسطه آنکه عرفیه عامه لازم عامتانست و عامتان
لازم خاصتان و لازم لازم شیء لازم آن شیء است پس عرفیه عامه لازم خاصتان
باشد اما منعکس بلادوام فی البعض بواسطه اگر صادق نباشد موجبه جزئیه مطلقه عامه
انکه

در بعض از نسخ موضوع

مثل بعض الحجر انسان بالفعل نقیضش صادق خواهد بود که لاشیء من الحجر بانسان دائما و این
نقیض را با اصل ترکیب نمیتوان کرد بواسطه آنکه هر دو سالبه اند و ترکیب از دو
سالبه صحیح نیست پس این نقیض را ترکیب میکنیم با جزء ثانی اصلیه که موجبه کلیه عامه است
یعنی کل حجر بالفعل و میگوییم که کل انسان حجر بالفعل و لاشیء من الحجر بانسان دائما
پس این نتیجه میدهد که لاشیء من الانسان بانسان دائما و این سلب شیء از نفس است
و سلب شیء از نفس محالست و این نتیجه از هیئت قیاس نیست بواسطه آنکه شکل
اولست و شکل اول بدیهی الانتاجست و از صغری هم نیست بواسطه آنکه صغری
مفروض الصدقست پس این نتیجه بواسطه نقیض لادوام فی البعض خواهد بود پس
نقیض کاذب باشد پس لادوام فی البعض صادق خواهد بود وهو المط و اعتبار
نکردند لادوام فی الکل را بواسطه آنکه گاه هست که قضیه اصل صادق است
و در عکس لادوام فی الکل صادق نیست مثلا هرگاه که گوییم دائما لاشیء من الکاتب بساکن
مادام کاتبا لا دائما در عکس او لاشیء من الساکن بکاتب مادام ساکنا لا دائما فی
الکل صادق نیست یعنی کل ساکن کاتب بالفعل بواسطه آنکه بعض از ساکن کاتب نیست دائما
مثل ارض پس لادوام فی الکل کاذب باشد و الساکن فی الکل ان نقیض العکس مع
الاصل نتیجه المحال و بیان عکس در کل قضایا خواه موجبه خواه سالبه اینست که نقیض عکس با
ملاحظه اصل خواه بخلف و خواه بطریق عکس و خواه باقتران نتیجه محال است و عکس
المستوی با نقیض و عکس ندارد و بواقی قضایای مذکوره از سوالب که وقتیتان
و وجودیتان و ممکنتان و وقتیه مطلقه و منتشره مطلقه و مطلقه عامه است
بواسطه آنکه اعم است و عکس ندارد پس انها نیز عکس ندارند
باشد بواسطه آنکه هرچه انعکاس اعم انعکاس اخص لازم می آید از

مطلقه

ان ن

عدم انعکاس اخص عدم انعکاس اعم لازم می آید بواسطه انکه هر گاه اخص منعکس شود

اعم نیز منعکس باید که اگر اعم منعکس شود اخص نیز باید که منعکس شود و در بعضی

صورت وقتیه عکس ندارد بواسطه صدق نقیض عکس در بعضی صور مثلا هر گاه که گوییم

لا شیء من القمر بمنخسف وقت التربیع لا دائما پس هر گاه که عکس داشته باشد این بود

که لا شیء من المنخسف بقمر وقت التربیع لا دائما و این کاذب است در جمیع جهات پس وقتیه

عکس نداشته باشد **فصل** عکس النقیض تبدیل نقیضی الطرفین مع بقاء الصدق

والکیف و چون مصنف فارغ شد از مبحث عکس مستوی شروع کرد در عکس نقیض و عکس نقیض

تبدیل نقیض طرفین است بر مذهب قدما یعنی نقیض موضوع را محمول سازند و نقیض

محمول را موضوع با بقاء صدق و کیف یعنی اگر قضیه اصل صادق باشد عکس نقیض

صادق خواهد بود بواسطه انکه عکس نقیض قضیه است و هر گاه که ملزوم صادق   لازم نه

آید لازم نیز صادق آید با بقاء کیف یعنی اگر اصل موجبه باشد عکس نقیض موجبه باشد

و اگر اصل سالبه باشد عکس نقیض سالبه باشد مثلا هر گاه که صادق باشد کل انسان حیوان

در عکس نقیض او صادق خواهد بود که کل لا حیوان لا انسان او جعل نقیض النقیض

اولا و عین الاول ثانیا مع مخالفة الکیف و متاخرین عکس نقیض را چنین تعریف کرده اند

که آنست که عین موضوع را محمول سازند و نقیض محمول را موضوع با مخالفه در کیف یعنی

اگر اصل موجبه باشد عکس سالبه باشد و حکم الموجبات ههنا حکم السوالب فی المستوی

و حکم موجبات در اینجا یعنی در عکس نقیض بر مذهب بعضی متقدمین یعنی بر آن مذهبی که

نقیض موضوع را محمول سازند و نقیض محمول را موضوع حکم سوالب دارد در عکس

مستوی و مذهب متقدمین را اختیار کرده اند بواسطه انکه متعارف از عکس نقیض

عکس نقیض بایمعنی است و این که مذکور شد که موجبات در اینجا حکم سوالب دارد در عکس مستوی

بایمعنی

بایمعنی است که همچنانکه در عکس مستوی سالبه کلیه منعکس میشد بسالبه کلیه در اینجا موجبه کلیه منعکس

بموجبه کلیه میشود همچنان دلیل که در عکس مستوی معلوم شد بواسطه انکه اگر منعکس بموجبه کلیه نشود

سلب شیء از نفس لازم می آید و همچنانکه در عکس مستوی سالبه جزئیه عکس نداشت در اینجا

نیز موجبه جزئیه عکس ندارد خواه محصله خواه موجبه بواسطه انکه میتواند بود که موضوع

اعم باشد یا مقدم اعم باشد و هر گاه این حال داشته باشد عکس او صادق نمی آید

اما اول بواسطه انکه هر گاه صادق باشد کل انسان حیوان در عکس نقیض او صادق خواهد

آید که کل لا حیوان لا انسان که اگر صادق باشد نقیض او صادق خواهد آمد که بعضی

اللاحیوان انسان بواسطه انکه سلب سلب اثبات است و هر گاه که برگردانیم نقیض اللاحیوان

انسان را با اصل قضیه و گوییم که بعض اللاحیوان انسان و کل انسان حیوان پس نتیجه

میدهد که بعض اللاحیوان حیوان و این سلب شیء از نفس است بواسطه انکه هر گاه قضیه

را عکس سازند باین طریق که بعض الحیوان لا حیوان سلب شیء از نفس لازم می آید و این

محال است و محال از نتیجه قیاس نیست بواسطه انکه شکل اول است و شکل اول بدیهی الانتاج است

و از کبری نیست بواسطه انکه کبری مفروض الصدق است پس از صغری خواهد بود که

ملزوم او سالبه جزئیه است پس نقیض که موجبه کلیه است صادق باشد و هو المطلوب و اما ثانیا

بواسطه انکه هر گاه صادق باشد که بعض الحیوان لا انسان در عکس نقیض او کاذب

خواهد بود که بعض الانسان لا حیوان و اما انکه مقدم اعم باشد در صورت موجبه

جزئی منعکس شود مثل قد یکون اذا کان الشیء حیوانا کان لا انسانا در عکس او کاذب

خواهد بود که قد یکون اذا کان الشیء انسانا کان لا حیوانا و اینچه قبل از این مذکور شد

نقیض باعتبار کیفیت گفته بود اما عکس نقیض باعتبار جهت پس حکم سوالب دارد

در عکس مستوی یعنی همچنانکه دائمتان در عکس مستوی منعکس بدائمه میشوند در اینجا نیز منعکس میشوند

بدائمه مثلا هر گاه که صادق باشد کل انسان حیوان بالضروره او بالدوام در عکس او صادق
خواهد بود که کل لاحیوان لاانسان دائما اگر صادق نباشد بعضی او صادق خواهد بود
که بعض الحیوان لیس بلاانسان بالفعل و این مستلزم بعض اللاحیوان انسان بالفعل است
و هر گاه که این را ترکیب کنیم با اصل قضیه و بگوییم که بعض اللاحیوان انسان بالفعل و کل
انسان حیوان بالضروره او بالدوام نتیجه میدهد که بعض اللاحیوان حیوان بالضروره او
بالدوام و این کاذب است بواسطه آنکه سلب شیء از نفس لازم می آید و این نتیجه از هیئه قیاس
نیست بواسطه آنکه شکل اولست و شکل اول بدیهی الانتاجست و از کبری هست از
آنکه مفروض الصدقست پس از صغری باشد پس صغری حق باشد پس نقیض او که کل لاحیوان
لاانسان است صادق باشد و هو المطلوب و همچنانکه در عکس مستوی سالبتان عامتان که ضروره
عامه و عرفیه عامه سالبه باشند منعکس میشدند بعرفیه عامه در اینجا عامتان باعتبار جهه
منعکس میشوند بعرفیه عامه مثلا هر گاه که صادق باشد کل انسان حیوان بالضروره او بالدوام
ما دام انسانا در عکس نقیض او صادق خواهد بود که کل لاحیوان لاانسان بالدوام
ما دام لاحیوانا که اگر صادق نباشد نقیض او صادق خواهد بود که بعض اللاحیوان انسان
بواسطه آنکه سلب سلب مفید اثباتست و هر گاه که ترکیب کنیم این را با اصل و بگوییم که بعض
اللاحیوان انسان بالفعل حین هو لاحیوان و کل انسان حیوان بالضروره او بالدوام
ما دام انسانا این نتیجه میدهد که بعض اللاحیوان حیوان بالفعل و این کاذبست بواسطه
آنکه سلب شیء از نفس لازم می آید و این کذب نتیجه بواسطه هیئه قیاس نیست بواسطه آنکه
شکل اولست و شکل اول بدیهی الانتاجست و بواسطه آنکه کبری هم نیست بواسطه آنکه مفروض
الصدقست پس این کذب بواسطه صغری باشد پس صغری که بعض اللاحیوان انسان است کاذب
باشد پس ملزوم او که بعض اللاحیوان لیس بلاانسان است هم کاذب باشد پس نقیض او که کل لا
حیوان لاانسان است صادق باشد و همچنانکه در سالبه در عکس مستوی باعتبار جهه خاصتان

منعکس میشدند بعرفیه خاصه لادائمه فی البعض در اینجا یعنی در موجبه عکس نقیض منعکس میشوند
خاصتان بعرفیه لادائمه فی البعض مثلا هر گاه که صادق باشد کل کاتب متحرک الاصابع
بالضروره او بالدوام ما دام کاتبا لادائما یعنی لاشیء من الکاتب بمتحرک الاصابع
بالفعل در عکس نقیض او صادق خواهد بود که کل لامتحرک الاصابع لاکاتب بالدوام
ما دام کاتبا لامتحرک الاصابع لادائما فی البعض یعنی لامتحرک الاصابع لیس بلاکاتب
بالفعل اما جزو اول که آن مشروطه عامه و عرفیه باشد منعکس میشود بعرفیه عامه بواسطه
آنکه عرفیه لازم عامتانست و عامتان لازم خاصتانست و لازم لازم شیء
لازم آن شیء است اما جزو ثانی که لادوام فی البعض باشد بواسطه آنکه لا
دوام فی البعض اشارتست ببعض لامتحرک الاصابع لیس بلاکاتب دائما
و این منعکس میشود بعکس نقیض بکل کاتب متحرک الاصابع دائما و این منافی
لادوام اصل است یعنی لاشیء من الکاتب بمتحرک الاصابع بالفعل لیس لادائم
فی البعض یعنی بعض لامتحرک الاصابع لیس بلاکاتب بالفعل صادق باشد و
بالعکس یعنی حکم سوالب در عکس نقیض حکم موجبات دارد در عکس مستوی یعنی
همچنانکه در عکس مستوی موجبه خواه کلی و خواه جزئی منعکس میشدند بموجبه جزئی و در
عکس موجبه کلیه صادق نبود در اینجا سالبه خواه کلیه و خواه جزئیه منعکس میشود
بسالبه جزئیه و در عکس او سالبه کلیه صادق نیست بواسطه آنکه جایز است که نقیض
محمول اعم باشد از نقیض ثانی و هر گاه که نقیض محمول اعم باشد از نقیض ثانی در صورت
سالبه کلیه صادق نخواهد بود مثلا هر گاه که صادق باشد بعض لاانسان لیس بلاحیوان
عکس او سالبه کلیه لاشیء من الحیوان بانسان است صادق نباشد زیرا هر گاه
که صادق باشد لازم آید لا یکون اذا کان الشیء انسانا کان لاحیوانا عکس نقیض او که
سالبه کلیه باشد لیس البته اذا کان الشیء حیوانا کان بلاانسان کما سبق

مثلا لیس بالفعل الا صادق ان بعض [illegible]
او صادق ان [illegible] کل متحرک الاصابع

زیرا که بعضی او که موجبه جزئیه است یعنی جز لایکون ذا الکاتب لیس حیوانا کان لا انسانا
صادقست اگر مذکور شد عکس نقیض بحث کمیه و کیفیه بود اما بجسب جهه سوالب عکس
نقیض حکم موجبات عکس مستوی دارد یعنی همچنانکه در عکس مستوی یازده قضیه که آن
دائمتان و عامتان و خاصتان و وقتیان و وجودیتان و مطلقه عامه است
منعکس میشوند و ممکنتین عکس نداشت در اینجا نیز یازده قضیه منعکس میشوند و ممکنتین
عکس ندارد و اما دائمتان که ضروریه و دائمه باشد و عامتان که مشروطه عامه و
عرفیه عامه باشد منعکس میشوند بعکس نقیض بجنسه مطلقه بطریق عکس آنست که عکس — وطریق عکس
نقیض عکس را با اصل ملاحظه کنند و از آن محال لازم آید مثلا هرگاه که صادق باشد
که لا شیء من ج ب بالضروره او بالدوام او بالضروره مادام ج او بالدوام مادام
ج در عکس نقیض او صادق خواهد بود که لیس بعض ما لیس ب لیس ج بالفعل
حین هو لیس ب که اگر صادق نباشد نقیض او که موجبه کلیه عرفیه عامه باشد صادق
خواهد بود یعنی کل ما لیس ب لیس ج بالدوام مادام لیس ب و این عکس نقیض
منعکس میشود و همان موجبه کلیه عرفیه عامه مثل کل ج ب بالدوام مادام ج
و این منافی اصل قضیه است که لا شیء من ج ب باحد الجهات الاربعه پس
لیس کل ج ب بالدوام مادام ج کاذب باشد پس ملزوم که کل ما لیس ب
لیس ج بالدوام مادام لیس ب است کاذب باشد پس نقیض او که لیس
بعض ما لیس ب لیس ج بالفعل حین هو لیس ب است صادق باشد و اما
الممکنه و خاصتان که مشروطه و عرفیه خاصه است منعکس میشوند بجنسه لا دائمه
بدلیل افتراض و دلیل افتراض آنست که ذات موضوع را فرض کنیم و حمل کنیم

مگر بعض

بر وصف موضوع و محمول تا حاصل شود مفهوم عکس مثلا هرگاه که صادق باشد که لا
شیء من ج ب بالضروره او بالدوام مادام ج لا دائما یعنی کل ج ب بالفعل
در عکس نقیض او صادق خواهد بود که لیس بعض ما لیس ب لیس ج بالفعل
حین هو لیس ب لا دائما و لا دائما اشارست ببعض ما لیس ب لیس ج
بالفعل اما جزء اول که جزئیه مطلقه است صادقست بواسطه آنکه جزئیه مطلقه
لازم عامتان است و عامتان لازم خاصتان است و لازم لازم شیء لازم
آن شیء است و اما صدق لادوام بواسطه آنکه فرض میکنیم ذات موضوع را
که ج است د و وصف محمول و موضوع از برای او ثابت میکنیم پس این صادق
خواهد بود که د لیس ب بالفعل بحکم جزء اول قضیه اصل و د لیس ج بالفعل
نیز صادقست بواسطه آنکه اگر صادق نباشد نقیض صادق خواهد بود که موجبه
کلیه دائمه است یعنی کل ج د دائما این معلوم است که د لیس ب دائما
بواسطه آنکه در قضیه اصل حکم کرده ایم بسلب ثبوت محمول بدل از ذات موضوع
یا دائمی که ذات موضوع که د است متصف باشد بوصف موضوع که ج است
و اما محمول که ب است نیز مسلوب خواهد بود از ذات موضوع پس د لیس
ب دائما صادق باشد و این منافی لادوام اصل است که د ب بالفعل است
بواسطه آنکه لادوام اصل مقتضی اینست که کل ج ب بالفعل و ذات
موضوع را د فرض کرده ایم پس این صادق باشد که د ب بالفعل است پس د
لیس ب دائما کاذب باشد پس ملزوم او که د ج دائما است کاذب باشد
پس بعض او د لیس ج بالفعل است صادق باشد و د لیس ب بالفعل
صادق بود پس صادق خواهد بود که بعض ما لیس ب لیس ج بالفعل است

و هو المطلق و وقتیان که عبارت از وقتیه و منتشره است و وجودیان که وجودیه
لاضروریه و وجودیه لادائمه است و مطلقه عامه منعکس میشوند بمطلقه عامه مثلا
هرگاه صادق باشد لاشیء من ج ب فی وقت الظهر لادائما او فی وقت ما لادائما
او بالفعل لا بالضروره او بالفعل اما بالدوام او بالاطلاق در عکس نقیض او
صادق خواهد بود که لیس بعض ما لیس ب لیس ج بالفعل است که اگر این
صادق نباشد نقیضش صادق خواهد بود که موجبه کلیه لادائمه است مثل کل ما
لیس ب لیس ج دائما و این منعکس میشود بعکس نقیض بهمان موجبه کلیه لادائمه
مثل کل ج ب دائما و این منافی اصل است که لاشیء من ج ب باحدی الجهات
لحسن پس این کاذب باشد و ملزوم او نیز کاذب که کل ما لیس ب لیس ج بالفعل دائما
و اما عدم انعکاس ممکنتین که ممکنه عامه و ممکنه خاصه باشد بواسطه آنکه هرگاه فرض کنیم
که زید دایم بر فرس سوار میشود و هرگز بر حمار سوار نشود صادق خواهد بود که لاشیء
من الحمار بالفعل لا مرکوب بالامکان و در عکس نقیض او صادق نیست که لیس بعض
مرکوب زید بالفعل لا حمار بالامکان بواسطه آنکه نقیض او که موجبه کلیه ضروریه
است صادق است یعنی کل مرکوب زید بالفعل لا حمار بالضروره والانسان
والنقض النقض و بیان در عکس نقیض مثل بیانیست که در عکس مستوی گذشت
یعنی همچنانکه در عکس مستوی نقیض عکس را ملاحظه میکردیم با اصل خواه بطریق خلف خواه
بطریق عکس و خواه با فرض منتج و مستلزم محال بود در اینجا نیز هرگاه که نقیض
عکس را با اصل ملاحظه میکنیم خواه بطریق خلف و خواه بطریق عکس و خواه با فرض مستلزم
محالست چنانکه معلوم شد و ماده نقض در عکس مستوی و این نیز معلوم شد قید کرده
پس انعکاس الی حینیة السالبة الموجبة الجزئیة و من السالبة الجزئیة تمت الی العرفیة الخاصة

علی النقض مثل ما در
النقض الشد درم

و حیل از آنچه مذکور شد در عکس نقیض که حکم موجبات اینجا حکم سوالب عکس مستوی دارد
و همچنانکه در عکس مستوی سالبه جزئیه عکس نداشت پس در عکس نقیض نیز موجبه جزئیه
عکس نخواهد داشت و بیان بطریقی کرده بود و حالا بیان میکنند که الحکمی
که ما کرده ایم در عکس خاصتین بود از موجبه جزئیه در عکس نقیض و از سوالب جزئیه
در عکس مستوی بواسطه آنکه خاصتان موجبه جزئیه در عکس نقیض و خاصتان سالبه جزئیه
در عکس مستوی منعکس میشوند بعرفیه خاصه مثلا هرگاه که در سالبه جزئیه عکس مستوی صادق
باشد که بعض ج لیس ب بالضروره او بالدوام ما دام ج لادائما یعنی بعض
ج ب بالفعل پس صادق خواهد بود بعض ب لیس ج بالدوام ما دام ب لا
دائما یعنی بعض ب ج بالفعل بواسطه آنکه ذات موضوع اکه ج است و فرض
میکنیم در این صورت که ذات موضوع سه حال دارد و هر دو صادقست که د ج
بالفعل بواسطه آنکه اتصاف ذات موضوع بوصف موضوع بالفعل میباید
و د لیس ب ما دام ج هر صادقست بحکم جزء اول عکس اصل و د ب بالفعل نیز
صادقست بحکم لادوام اصل و این میماند که صادق باشد که د لیس ج ما دام ب
که اگر صادق نباشد نقیضش خواهد بود که حینیه مطلقه است یعنی د ج حین هو
ب و هرگاه که صادق باشد که د ج حین هو ب صادق خواهد بود که د ب حین
هو ج و این مناقض جزء اول اصلست که بعض ج لیس ب ما دام ج است پس
این کاذب باشد که د ب حین هو ج و ملزوم او نیز کاذب خواهد بود که د ج حین
هو ب پس او که د لیس ج ما دام ب است صادق خواهد بود هرگاه که د ب
خواهد بود که د ج حین هو ج باشد بالفعل بحکم لادوام اصل و د لیس ج ما دام
ب است صادق خواهد آمد که بعض ب لیس ج ما دام ب و این جزء اول
عکس است و اما لادوام عکس بواسطه آنکه چون صادق است هر آینه که ب است
بالفعل و ج است بالفعل پس صادق است که بعض ب ج بالفعل و این لادوام

صادق م
باشد م

عکس پس عکس هر دو جزو ثابت صادق باشد و هو المطلوب و همچنین موجبه جزئیه خاصتان
منعکس میشود بعکس نقیض بموجبه خاصه مثلا هرگاه که صادق باشد بعض ب ج لا دائما
بالفعل و در عکس نقیض او صادق خواهد بود بعض لیس ب بالفعل در عکس
نقیض او صادق خواهد بود بعض مالیس ب لیس ج مادام لیس ب لا دائما
یعنی بعض مالیس ج لیس ب بالفعل بواسطه آنکه فرض میکنیم ذات موضوع را که د است
دال پس د ج بالفعل صادق خواهد بود بواسطه آنکه اتصاف ذات موضوع بوصف
موضوع بالفعل میباید و د ب مادام ج نیز صادقست بحکم جزء اول اصل و د
لیس ب بالفعل نیز صادقست بحکم لا دوام اصل و نیز میباید که صادق باشد
که دال لیس ج مادام لیس ب که اگر صادق نباشد نقیضش او که حینیه مطلقه است
صادق خواهد بود یعنی د ج حین هو لیس ب و هرگاه که د ج باشد حین هو لیس ب
و لیس ب خواهد بود حین هو ج و این منافات دارد با جزء اول اصل یعنی د ب
باشد حین هو ج دائما پس دال لیس ب حین هو ج کاذب باشد پس لازم او یعنی د
ج حین هو لیس ب کاذب باشد پس د لیس ج مادام لیس ب صادق باشد
و چون صادق بود د لیس ب بالفعل بحکم لا دوام اصل پس صادق است بعض مالیس
ب لیس ج مادام د و این جزء اول عکس است و چون صادقست د ج بالفعل پس
صادق خواهد بود بعض مالیس ب ج بالفعل و این لا دوام عکس است پس عکس هر دو جزء صادق
و هو المطلوب

مادام لیس ب لا دائما ... بعض ... ب بالفعل

و هو المطلوب فصل القیاس قول مؤلف من قضایا یلزم لذاته
قول آخر چون مصنف فارغ شد از مبحث قضایا که موقوف علیه حجت بود شروع
نمود در مبحث حجت و حجت استدلال بحال شیء بر حال شیء است و این حجت سه قسمست
قیاس و استقراء و تمثیل بواسطه آنکه استدلال بحال شیء بر حال شیء
یا استدلال بحال کلی بر حال جزئیست که این جزئی او کلی باشد و این را
قیاس میگویند مثلا هرگاه که استدلال کنی بحال کلی که فاعلست مثلا بر حال
جزئی که زید است و چنین گوئی که زید در ضرب زید مثلا مرفوعست بواسطه آنکه
فاعلست و هر فاعل مرفوعست پس نتیجه دهد که زید مرفوع باشد یا استدلال است
که استدلال بحال جزئی بر حال کلیست که آن جزئی جزئی آن کلی بوده باشد و این
را استقراء میگویند مثل آنکه استدلال کنیم باین که انسان و فرس و بقر و غنم
و غیرهم در حال مضغ حنک اسفل می جنبانند بر آنکه هر حیوان در حال مضغ
حنک اسفل می جنبانند و یا استدلال است بحال جزئی بر حال جزئی دیگر
که مندرج باشند هر دو در تحت کلی واحد و این تمثیل گویند مثلا هرگاه که استدلال
کنیم بحرمت خمر استدلال خواهیم کرد بحرمت نبیذ بواسطه آنکه حرمت
خمر با سکار است و این اسکار مشترکست در نبیذ و خمر پس نبیذ نیز
حرام بوده باشد و چون قیاس مفید یقین بود و استقراء و تمثیل مفید
ظن از این جهت قیاس را مقدم داشت و تعریف کرد قیاس را بآنکه قولیست
یعنی مرکبیست مؤلف از قضایا که لازم آید از او لذاته قول دیگر و بعضی
اعتراض کرده اند که قول در اصطلاح مشترکست میان مرکب ملفوظ

آنکه در

و مرکب معقول و استعمال لفظ مشترک در تعاریف جایز نیست جواب آنست
که استعمال لفظ مشترک گاهی جایز نیست که یکی از دو معنی خلاف مقصود
بوده باشد و شاید که ذهن در آن صورت منتقل بخلاف مقصود شود
اما در صورتی که هر دو معنی اراده توان کرد جایز است و این از آن قبیل است
و بعضی اعتراض کرده اند که قول مغنی است از مؤلف بواسطه آنکه مؤلف
هر معنی مرکبست جواب گفته اند که مؤلف مستدرک نیست بواسطه آنکه مؤلف
مرکبیست که میانه اجزاء او الفتی و مناسبتی باشد پس ذکر مؤلف بنابر آنست
که تا آنکه هر دو مرکب را قیاس نمی‌دانند بلکه هر دو مرکبی که میانه اجزاء آن
مناسبتی باشد قیاس میگویند و قول جنسی است شامل جمیع اقوال مؤلف (وقول ام / ربیت)
از قضایا که گفته قضیه بسیط نظیر عکس او بدر رفت بواسطه آنکه مؤلف
از قضایا نیست یلزم لذاته قول آخر گفته قیاس مساوات بدر رفت
و قیاس مساوات آنست که متعلق محمول را در قضیه اول موضوع ساخته در
قضیه ثانی مثل آ مساوی ب است و ب مساوی ج پس نتیجه میدهد که الف
مساوی ج و چون از قید لذاته بدر میرود بواسطه آنکه اگرچه صادق است
مرو که قول مؤلف از قضایایی که لازم می‌آید از و قول دیگر اما نه لذاته
بلکه بواسطه مقدمه خارجیه است مثل آنکه مساوی شی مساوی آن شی است
که اگر لذاته میبود بایستی که جمیع قیاس مساوات منتج باشد و مقدمه اصلیه
و حال آنکه بعضی از و نتیجه نمیدهد مثل آ نصف ب و ب نصف ج
نتیجه نمیدهد که الف نصف ج بواسطه آنکه نصف نصف شی نصف آن

شی نیست بلکه ربع اوست و بعضی اعتراض کرده اند که این تعریف صادق است
بر قضیه مرکبه بسبب عکس بواسطه آنکه قول مؤلف از قضایایی که لازم
می‌آید از و لذاته قولی دیگر بعضی جواب گفته اند که ما که گفته‌ایم مرکب از قضایا
مراد قضایای صریحه است و قضیه مرکبه دو قضیه صریحه نیست بواسطه آنکه
یک جزو او لادوام است یا لاضروره و آن اشاره نیست بقضیه دیگر و بعضی
دیگر اعتراض کرده اند بر این جواب که اگر بجای لادوام مفهوم لادوام صریح
گوییم پس تعریف صادق خواهد بود که قول مؤلف از قضایای صریحه
و حال آنکه قضیه مرکبه قیاس نیست از نتیجه بعضی عدول کرده اند از این
جواب و جواب صحیح گفته اند که تنوین در قول آخر تنوین وحدت است
یعنی لازم آید یک قول و عکس قضایای مرکب دو قول است و بعضی
برین جواب اعتراض کرده اند که بعضی از قضایای مرکبه عکس ایشان گاه
هست که یک قول لند مثل وقتیتان موجبتان و وجودیتان موجبتان
که منعکس میشوند بمطلقه عامه و جواب از این گفته اند که تعریف کرده اند
قیاس را بانکه قول مؤلف از قضایا که لازم آید از این مؤلف
قولی دیگر یعنی از این مؤلف من حیث انه مؤلف لازم آید قولی دیگر و مطلقه
عامه لازم نیامده از وقتیتان و وجودیتان من حیث انه مؤلف بلکه از
جزو اول ایشان لازم آمده فان کان مذکورا فیه بمادته وهیئته
فاستثنائی پس اگر این قول آخر که نتیجه است مذکور باشد در قیاس بماده
و

یعنی طرفین نتیجه مذکور باشد در قیاس یعنی بهمان ترتیب ولیسه مذکور در قیاس اگرچه
حکم مخالف باشد این را قیاس استثنائی میگویند بواسطه آنکه مشتمل بر کلمه استثنا است
که لکن است و قیاس استثنائی مرکب از دو مقدمه میباشد یکی شرطیه و دیگری وضع
مقدم تنتیج وضع تالی است یا رفع تالی که نتیجه رفع مقدم باشد اما این که
وضع مقدم نتیجه وضع تالی باشد مثل کلما کانت الشمس طالعة فالنهار
موجود لکن الشمس طالعة فالنهار موجود و این نتیجه رفع مقدم باشد مثل کلما
کانت الشمس طالعة فالنهار موجود لکن النهار لیس بموجود فالشمس لیس
بطالعة و الا فاقترانی حملی او شرطی یعنی و اگر نتیجه باشد یعنی نتیجه مذکور
نباشد در قیاس بماده و نقیضه آن را قیاس اقترانی میگویند و قیاس اقترانی
بواسطه آنکه میگویند که حدود سط مقارن هر دو مقدمه شده و قیاس
استثنائی بر قیاس اقترانی مقدم است در تعریف و تقسیم بواسطه آنکه
مفهوم او وجودی بود و مفهوم این عدمی و اقترانی را در احکام مقدم داشت
بواسطه آنکه او اقل اجزا است و اگر احتیاج او قیاس اقترانی اگر هر
دو حملی باشد آن را قیاس اقترانی حملی میگویند و اگر چنین نباشد اعم از آنکه
جزوین هر دو شرطیه باشد یا یکی حملیه و دیگری شرطیه باشد این را قیاس اقترانی
شرطی میگویند و موضوع المطلوب فی الحملی یسمی اصغر و محموله اکبر اقترانی حملی
را مقدم داشت بر اقترانی شرطی بوجه که قبل از این مذکور شد و موضوع
مط که نتیجه است از حملی یا نهاده اند او را اصغر و محمول مط را اکبر

یا موضوع مطلوب را و اصغر گفته اند بواسطه آنکه موضوع اکثر اوقات
اخص از محمول میباشد و محمول مط را اکبر میگویند بواسطه آنکه محمول اکثر اوقات
اعم از موضوع میباشد و اعم چون اکثر افراد است گویا اکبر است
والمتکرر الاوسط و آخری که مکرر میشود میانه دو مقدمه مطلوب او را اوسط
میگویند و ما فیه الاصغر الصغری و الاکبر الکبری و این قضیه که مشتمل بر
اصغر است آن را صغری میگویند و آن قضیه که مشتمل بر اکبر است آن را کبری
میگویند و الاوسط اما محمول الصغری و موضوع الکبری فهو الشکل
الاول او محمولهما فی الثانی او موضوعهما فی الثالث او عکس الاول
فالرابع قیاس باعتبار تکرر وسط چهار شکل است بواسطه آنکه حد
وسط یا محمول است در صغری و موضوع است در کبری این را شکل اول
میگویند مثل العالم متغیر و کل متغیر حادث فالعالم حادث و وجه
این شکل بدیهی الانتاجیت است از نتیجه از شکل اول میگویند بواسطه آنکه اول
مرتبه طبیعت رغبت باو میکند و یا حد وسط محمول است در صغری و هم در
کبری این را شکل ثانی میگویند بواسطه آنکه شریک است با شکل اول در صغری
بانکه حد وسط در صغری هر دو محمول است و صغری اشرف است از کبری بواسطه
آنکه مشتملست بر اصغر و اصغر موضوع است و موضوع اشرف است
از محمول بواسطه آنکه موضوع ذات است و محمول صفت و ذات اشرف است
از صفت یا آنست که حد وسط موضوع است هم در صغری و هم در کبری
و این را شکل ثالث میگویند بواسطه آنکه شریک است با شکل اول در کبری

جائی که حد وسط موضوع است در کبری این هر دو عکس اول که موضوع در
صغری ومحمول در کبری است این شکل رابع است بواسطه آنکه شریک
با شکل نه در صغری ونه در کبری وشرطیه الاول ایجاب الصغری و اول م
فعلیتها وکلیه الکبری وشرط کرده شده است در شکل اول ایجاب صغری
وفعلیه صغری بواسطه آنکه تا اصغر مندرج شود در تحت وسط تا متعدی شود
حکم از اوسط با اصغر بواسطه آنکه در کبری حکم میکنیم با اکبر که متصف شده
با وسط بالفعل بواسطه آنکه اتصاف ذات موضوع بوصف موضوع
بالفعل میباشد پس باید که صغری موجبه باشد تا اصغر متصف باوسط شود
ومندرج باشد در تحت اوسط پس لازم آید تعدیه حکم از اوسط با اصغر و
میباید که فعلیه باشد بواسطه آنکه هرگاه صغری ممکنه باشد اتصاف او با وسط
بالامکان خواهد بود پس لازم نخواهد بود که مندرج در تحت اوسط باشد
چه شاید که امکان فعلیه نشد آنکه وکلیه کبری نیز شرط است بواسطه آنکه
اگر کلیه نباشد لازم نخواهد بود اندراج اصغر در تحت اوسط بواسطه آنکه کبری م
بعضی محکوم علیه با وسط شاید که غیر اصغر باشد لینتج الموجبتان مع الصغری
الکلیه الموجبتین ومع السالبه الکلیه ان لم یکن بالضروره وباسقط میدهد
موجبتان یعنی موجبه کلیه وموجبه جزئیه با موجبه کلیه کبری موجبتان یعنی موجبه
جزئیه موجبه کلیه اما موجبه کلیه هرگاه که صغری وکبری موجبه کلیه باشد واما موجبه هر دو م
جزئیه هرگاه که صغری موجبه جزئیه باشد وکبری موجبه کلیه وهمچنین موجبتین
در صغری یعنی موجبه کلیه وموجبه جزئیه با سالبه کلیه کبری نتیجه میدهد هر سالبتین

یعنی سالبه کلیه وسالبه جزئیه اما سالبه کلیه گاهی که صغری موجبه کلیه باشد وکبری سالبه کلیه
واما سالبه جزئی گاهی که صغری موجبه جزئیه باشد وکبری سالبه کلیه وانتاج
شکل اول محصورات اربع را بدیهی است نزد جمیعاً وغیرهم باین اعتبار
که محصورات اربع میباشد هرگاه که در یکدیگر متناظر کنند شانزده احتمال
حاصل میشود موجبه کلیه با موجبه کلیه موجبه جزئی با سالبه کلی سالبه جزئیه با موجبه
جزئی موجبه کلی با موجبه جزئی سالبه کلی با سالبه کلی جزئی سالبه کلی با موجبه کلی موجبه
جزئیه با سالبه کلی سالبه جزئی با سالبه جزئی موجبه کلی با موجبه جزئی سالبه کلی با سالبه
جزئیه پس این اعتبار کرده احتمال اما دوازده ازین احتمالات ساقط میشود
بهشت شرطی که اول ایجاب صغری است صغری سالبه کلی با چهار با صغری
سالبه جزئیه با چهار واز قید کلیه کبری چهار دیگر ساقط میشود وصغری موجبه
کلیه کبری موجبه جزئی صغری موجبه کلی کبری سالبه جزئیه صغری موجبه جزئی کبری موجبه موجبه م
جزئیه صغری موجبه جزئیه کبری سالبه جزئی پس این احتمالات مذکور چهار باقی ماند
صغری موجبه کلیه کبری موجبه کلی صغری موجبه کلی وکبری سالبه کلی صغری موجبه جزئی
کبری موجبه کلی صغری موجبه جزئی کبری سالبه کلی واین چهار بی اسقاطات واما تحقیق
تحصیل آنست که شرط شده که صغری موجبه باشد وکبری کلیه صغری که موجبه باشد
موجبه کلیه میباشد وموجبه جزئی وکبری که کلیه باشد سالبه کلی خواهد بود وموجبه
کلیه پس در دو صغری را هرگاه که ضرب کنیم با وکبری چهار احتمال میشود کبری
وصغری هر دو موجبه کلی صغری موجبه کلی کبری سالبه کلی وصغری موجبه جزئی
وکبری موجبه کلی وصغری موجبه جزئی وکبری سالبه کلی وفی الثانیه خلاف هما

فی الکیف وکلیة الکبری و در شکلهای سه گانه شرط کرده است اختلاف مقدمتین فی الکیف
یعنی اگر یکی موجبه باشد دیگری سالبه باشد و در عکس همواره بود که هر دو موجبه باشند یا هر دو
سالبه شد اگر هر دو موجبه باشند اختلاف در نتیجه لازم می آید مثلا هرگاه که گوییم
کل انسان حیوان وکل ناطق حیوان حق ایجابست که کل انسان ناطق واما هرگاه
که بجای کل ناطق کل فرس بگوییم حق سلبست که لا شیء من الانسان بفرس معلوم
که هرگاه که دو موجبه را ترتیب کنیم بهیئة شکل ثانی گاه حق ایجابست وگاه حق
سلب پس اختلاف لازم می آید که آن موجب عقم است و از دو سالبه نیز منتج نمیشود
بواسطه آنکه هرگاه دو سالبه را ترتیب کنیم گاه حق ایجابست وگاه سلب مثلا
هرگاه که گوییم لا شیء من الانسان بحجر ولا شیء من الناطق بحجر حق ایجابست که کل
انسان ناطق وهرگاه که بجای لا شیء من الناطق بحجر بگوییم که لا شیء من الفرس بحجر
حق سلبست که لا شیء من الانسان بفرس پس از دو سالبه نیز منتج نبود با
بواسطه آنکه هرگاه ترکیب کنیم اختلاف لازم می آید و اختلاف سبب عقم است
و همچنین شرطست در شکل ثانی کلیة کبری بواسطه آنکه اگر کبری کلیه نباشد همچنان
گاه حق ایجابست وگاه سلب مثلا هرگاه که گوییم کل انسان ناطق وبعض
الحیوان لیس بناطق حق ایجابست که کل انسان حیوان وهرگاه که بجای
بعض الحیوان بعض الفرس گوییم حق سلبست که لا شیء من الانسان بفرس
مع دوام الصغری او انعکاس سالبة الکبری و مای شرط که اختلاف در کیف
وکلیة کبری است احد الامرین که دوام صغری یا انعکاس سالبه کبری است با

که باشد

که باشد ومراد بدوام صغری آنست که صغری ضروریه باشد یا دائمه ومراد بانعکاس
سالبه کبری آنست که سالبه کبری منعکس شود اگرچه کبری موجبه باشد ودوام صغری یا
انعکاس سالبه کبری شرطست بواسطه آنکه اگر هر دو از اینها مفقود باشد یعنی صغری
ضروریه ودائمه نباشد یکی از قضایای سیزده گانه خواهد بود واخص از آنها مشروطه
خاصه است وسالبه کبری منعکس نشود یعنی یکی از شش منعکس نباشد پس یکی از
قضایای شش خواهد بود واخص از اینها وقتیه است وهرگاه که مشروطه
خاصه صغری را با وقتیه کبری ترکیب کنیم اختلاف لازم می آید که موجب عقم است
مثلا هرگاه که گوییم لا شیء من المنخسف بمضیء ما دام منخسفا لا دائما وکل قمر
مضیء بالضروره فی وقت التربیع در اینجا حق ایجابست که کل منخسف قمر وهرگاه
که بجای کل قمر مضیء کل شمس مضیئة گوییم حق سلبست که لا شیء من المنخسف
بشمس پس هرگاه که ترکیب کنیم مشروطه خاصه را با وقتیه اختلاف حاصل
میشود پس منتج نباشد وهرگاه که اخص منتج نباشد اعم منتج نخواهد بود بواسطه
آنکه عدم انتاج اخص مستلزم عدم انتاج اعم است وکون الممکنة مع الضروریة
او کبری مشروطه و در شرط دوام صغری یا انعکاس سالبه کبری است می باید
که اگر کبری ممکنه باشد صغری ضروریه باشد واگر صغری ممکنه باشد کبری ضروریه باشد
یا مشروطه عامه یا مشروطه خاصه اما آنکه کبری ممکنه باشد صغری میباید
که ضروریه باشد بنا بر آنکه معلوم شد از شرط اول که دوام صغری یا انعکاس
سالبه کبری میباید وهرگاه که کبری ممکنه باشد کبری یکی از شش منعکس السوالب

نخواهد بود پس دوام صغری منافی بعی که ضروریه یا دایمه و بنابر شرطیه یا دائمه
بدر میرود بواسطه آنکه هرگاه که صغری دایمه باشد و کبری ممکنه اختلاف
لازم می آید و اختلاف موجب عقم است پس از ترکیب صغری دایمه
و کبری ممکنه نتیجه حاصل نشود مثلا هرگاه که گوییم که کل رومی ابیض دایما
و لاشی من الرومی بابیض بالامکان پس حق آنست که کل رومی رومی
و هرگاه بجای لاشی من الرومی لاشی من الهندی گوییم حق سلب است یعنی لاشی من
الرومی بهندی پس صغری دایمه با کبری ممکنه منتج نبود پس انتاج کبری منحصر است
در صغری ضروری و اما آنکه اگر صغری ممکنه باشد کبری چرا میباید که ضروریه باشد
یا مشروطه عامه یا مشروطه خاصه بواسطه آنکه در این صورت صغری دایمه است
پس کبری میباید که یکی از سوالب ست منعکسه باشد و آن ضروریه و دایمه و
مشروطه عامه و مشروطه خاصه و عرفیه خاصه است اما صغری ممکنه با کبری
ضروریه و مشروطه عامه و مشروطه خاصه منتج اند با دایمه و عرفیه عامه و
عرفیه خاصه منتج نبود بواسطه آنکه اختلاف لازم می آید اما صغری
ممکنه و کبری دایمه بواسطه آنکه هرگاه گوییم کل رومی اسود بالامکان
و لاشی من الرومی باسود دایما حق آنست که کل رومی رومی و هرگاه
که بجای لاشی من الرومی لاشی من الزنگی گوییم حق سلب است یعنی لاشی من الرومی
بزنگی و هرگاه که با دایمه که اخص از عرفیه عامه است منتج نباشد پس با

با عرفیه نیز منتج نخواهد بود بواسطه آنکه عدم انتاج اخص مستلزم عدم انتاج
اعم است اما آنکه صغری ممکنه با کبری عرفیه خاصه منتج نبود بواسطه آنکه
اختلاف لازم می آید که موجب عقم است مثلا هرگاه که گوییم لاشی من المنخسف
بمظلم بالامکان و کل منخسف مظلم دایما ما دام منخسفا لا دایما حق ایجاب است یعنی
کل منخسف منخسف و هرگاه که بجای کل منخسف کل منکسف ما دام منکسفا لا دایما
گوییم حق سلب است که لاشی من المنخسف بمنکسف نتیجه الکلیتان
سالبه کلیه و الجزئیتان فی الکم ایضا سالبه جزئیه ضروب محتمله در شکل
ثانی نیز شانزده است بواسطه آنکه در صغری محصورات اربع محتمل است
و در کبری نیز محصورات اربع و چهار در چهار هرگاه که ضرب کنیم شانزده
حاصل شود و بعد اعتبار شرط اختلاف در کیف مشتمل بر دو مردود صغری
موجبه کلیه با کبری موجبه کلیه و سالبه کلیه و سالبه جزئیه صغری سالبه جزئیه با کبری
موجبه کلیه و موجبه جزئیه صغری سالبه کلیه کبری سالبه جزئیه صغری سالبه کلیه و
جزئی و بعد اعتبار کلیت کبری چهار دیگر بیرون میرود و آنکه کبری موجبه جزئیه با
با صغری سالبه کلیه و سالبه جزئیه آنکه کبری جزئیه باشد با صغری موجبه کلیه و موجبه
جزئیه و کبری سالبه جزئیه صغری سالبه کلیه و کبری موجبه کلیه و صغری سالبه جزئیه
با کبری موجبه کلیه و مراد از قول مصنف ینتج الکلیتان سالبه کلیه آنست
که موجبه کلیه صغری با سالبه کلیه کبری و سالبه کلیه صغری با موجبه کلیه کبری
نتیجه میدهد هر سالبه کلیه مثال موجبه کلیه صغری با سالبه کلیه کبری کل انسان

حیوان ولا شیء من الحجر بحیوان نتیجه می‌دهد که لا شیء من الانسان بحجر ومثال آنکه کلیه
کبری با موجبه کلیه صغری لا شیء من الانسان بصهال وکل فرس صهال نتیجه می‌دهد
که لا شیء من الانسان بفرس ومختلفتان در کم نتیجه می‌دهند سالبه جزئیه یعنی موجبه
جزئیه صغری با سالبه کلیه کبری نتیجه می‌دهد سالبه جزئیه مثل بعض الانسان
حیوان ولا شیء من الحجر بحیوان نتیجه می‌دهد که بعض الانسان لیس بحجر و سالبه
جزئی صغری با موجبه کلیه کبری نتیجه می‌دهد سالبه جزئیه مثل بعض الحیوان لیس بانسان
وکل ناطق انسان نتیجه می‌دهد که بعض الحیوان لیس بناطق بالخلف و عکس الکبری
یعنی اساس کلیتان سالبه کلیه مختلفتان در کم سالبه جزئیه بدلیل خلف اثبات
می‌توان کرد و مراد بدلیل خلف اینجا اینست که نقیض نتیجه را صغری سازیم
و کبری این شکل را کبری سازیم بواسطه آنکه چون شکل سالبه است پس نقیض او که موجبه
باشد سالبه خواهد که صغری شکل واقع شود و کبری این شکل چون کلیه است صلاحیت
آن خواهد داشت که کبری شکل اول واقع شود و این دلیل خلف صلاحیت
آن دارد که در جمیع صور شکل ثانی جاری شود و اما جریان او در ضرب اول
بواسطه آنکه میگوییم کل انسان حیوان ولا شیء من الحجر بحیوان نتیجه می‌دهد که
لا شیء من الانسان بحجر بواسطه آنکه اگر این نتیجه صادق نباشد نقیض او که موجبه جزئیه
باشد صادق شود ~~پس نتیجه می‌دهد که لا شیء من الانسان بحجر~~ و هرگاه که این را
صغری سازیم و کبری ضرب اول را که لا شیء من الحجر بحیوان است کبری و چنین گوییم
که بعض ~~الانسان~~ الانسان حجر ولا شیء من الحجر بحیوان نتیجه می‌دهد که بعض الانسان

صح

لیس بحیوان و این منافی صغری است که کل انسان حیوان و لا شیء من الانسان بصهال وکل فرس صهال
نتیجه می‌دهد که لا شیء من الانسان بفرس بواسطه آنکه اگر این نتیجه صادق نباشد نقیض
او صادق خواهد بود که بعض الانسان فرس و هرگاه که این را صغری سازیم و کبری
ضرب ثانی که کل فرس صهال است کبری سازیم و چنین گوییم که بعض الانسان فرس
وکل فرس صهال نتیجه می‌دهد که بعض الانسان صهال و این مناقض صغری است
که لا شیء من الانسان بصهال و اما جریان دلیل خلف در ضرب ثالث بواسطه
آنکه میگوییم بعض الانسان حیوان ولا شیء من الحجر بحیوان نتیجه می‌دهد که بعض الانسان
لیس بحجر که اگر این نتیجه صادق نباشد نقیض او که موجبه کلیه است صادق خواهد بود
یعنی کل انسان حجر و هرگاه که این را صغری سازیم و کبری آن ضرب ثالث را یعنی لا شیء
من الحجر بحیوان کبری سازیم و چنین گوییم کل انسان حجر ولا شیء من الحجر بحیوان
نتیجه می‌دهد که لا شیء من الانسان بحیوان و این مناقض صغری است که بعض
الانسان حیوان و اما جریان دلیل خلف در ضرب رابع شکل ثانی بواسطه
آنکه میگوییم بعض الحیوان لیس بانسان وکل ناطق انسان نتیجه می‌دهد که بعض الحیوان
~~الانسان~~ لیس بناطق که اگر این نتیجه صادق نباشد نقیض او که موجبه کلیه است
صادق خواهد بود یعنی کل حیوان ناطق و هرگاه که این نتیجه را صغری سازیم
و کبری این ضرب رابع را یعنی کل ناطق انسان کبری سازیم و چنین گوییم که کل
حیوان ناطق وکل ناطق انسان نتیجه می‌دهد که کل حیوان انسان و این مناقض

صغری راست که بعض الحیوان لیس انسان و این محالست که در جمیع این صور مذکوره لازم آمده است
از بدیهیات فساد نیست بواسطه آنکه شکل اول است و شکل اول بدیهی الانتاج است
و کبری نیز نیست بواسطه آنکه کبری مفروض الصدق است پس لا محاله صغری که نقیض نتیجه است
لازم آمده خواهد بود پس نقیض نتیجه باطل باشد پس نتیجه حق باشد و هو المطلوب و دلیل
عکس کبری در ضربی میرود که صغری آن موجبه باشد بواسطه آنکه صلاحیت داشته باشد
که صغری بعد از عکس کبری شکل اول واقع شود چه صغری شکل اول می باید که موجبه
باشد چنانکه گذشت و نیز می باید که کبری این شکل باید کلیه باشد تا آنکه منعکس
به کلیه شود که صلاحیت آن داشته باشد که کبری شکل اول واقع شود چه کبری شکل
اول می باید که کلیه باشد پس دلیل عکس کبری در ضرب ثانی که مرکب است از سالبه کلیه
صغری و موجبه کلیه کبری جاری نشود بواسطه آنکه اگر کبری موجبه باشد و صغری کلیه
خواهد بود بموجبه جزئیه و موجبه جزئیه صلاحیت کبری شکل اول ندارد و صغری
او چون سالبه کلیه است نیز صلاحیت آن ندارد که صغری شکل اول واقع شود
پس دلیل عکس کبری در ضرب ثانی شکل اول جاری نباشد و در ضرب رابع شکل
ثانی که مرکب است از سالبه جزئیه صغری و موجبه کلیه کبری نیز دلیل عکس جاری نیست
بهمین بیان که در ضرب ثانی مذکور شد اما در ضرب اول شکل ثانی جاری است بواسطه
آنکه چون اول عکس مرکب است از صغری موجبه کلیه و کبری سالبه کلیه پس کبری او
بواسطه آنکه سالبه کلیه است منعکس خواهد گشت بنفسها پس کبری شکل اول واقع

توانند

توانند شد و صغری او چون موجبه است صلاحیت آن خواهد داشت که بعد از عکس
کبری صغری شکل اول واقع شود مثلا هرگاه گوییم کل انسان حیوان و لا شیء من الحجر
بحیوان نتیجه میدهد که لا شیء من الانسان بحجر بواسطه آنکه عکس میکنیم کبری
این ضرب را که لا شیء من الحجر بحیوان است بلا شیء من الحیوان بحجر و ضم میکنیم که
کل انسان حیوان و لا شیء من الحیوان بحجر نتیجه میدهد که لا شیء من الانسان بحجر
و هو المطلوب و بعین بیان مذکور دلیل عکس کبری در ضرب ثالث شکل ثانی که مرکب است
از موجبه جزئیه صغری و سالبه کلیه کبری جاریست که بعض الانسان حیوان و لا
شیء من الحجر بحیوان نتیجه میدهد که بعض الانسان لیس بحجر بواسطه آنکه عکس
میکنیم کبری این ضرب را که لا شیء من الحجر بحیوان است بلا شیء من الحیوان بحجر و ضم می
کنیم که بعض الانسان حیوان و لا شیء من الحیوان بحجر نتیجه میدهد که بعض الانسان لیس
بحجر و هو المطلوب او الصغری ثم الترتیب ثم النتیجه و دلیل عکس صغری پس عکس ترتیب
باین طریق که عکس صغری را کبری سازیم و صغری را کبری سازیم پس نتیجه میدهد و آن
نتیجه را عکس کنیم تا مطلوب حاصل شود و این جاری نیست الا در ضربی که
صغری آن ضرب صلاحیت داشته باشد که بعد از عکس کبری صغری واقع شود
و کبری آن ضرب نیز میباید که صلاحیت آن داشته باشد که صغری شکل اول
واقع شود بعد از عکس ترتیب پس در ضرب اول شکل ثانی که مرکب است از
موجبه کلیه صغری و سالبه کلیه کبری جاری نباشد چه که صغری او چون موجبه
کلیه است منعکس خواهد شد بموجبه جزئیه و موجبه جزئیه کبری شکل اول

واقع نشوند نتیجهای معلومه و کبری او چون سالبه کلیه است پس صغری شکل
اول واقع نشواند نتیجهای معلومه که صغری شکل اول می باید که موجبه
باشد پس عکس صغری ثم الترتیب ثم النتیجه در ضرب اول شکل ثانی جاری نباشد
نتیجه میدهد که لا شیء من الانسان بحجر و در ضرب ثالث هم که مرکب است از موجبه
جزئیه صغری و سالبه کلیه کبری جاری نیست بهمین بیانی که گذشت و در ضرب رابع
که هم مرکب است از سالبه جزئیه صغری و موجبه کلیه کبری هم جاری نیست بواسطه آنکه
اگرچه کبری این ضرب بواسطه آنکه موجبه است صلاحیت آن دارد که صغری شکل
اول واقع شود اما صغری او که سالبه جزئیه است منعکس نمیشود و بر تقدیری که
منعکس شود صلاحیت آن ندارد که کبری شکل اول واقع شود اما در ضرب ثانی شکل
ثانی که مرکب است از سالبه کلیه صغری و موجبه کلیه کبری جاری است بواسطه آنکه چون
کبری این ضرب موجبه است پس میتواند بود که صغری شکل اول واقع گردد
و صغری او چون سالبه کلیه است و سالبه کلیه کنفسها منعکس میشود و صلاحیت آن
دارد که بعد از عکس کبری شکل اول واقع شود مثلا هرگاه که گوییم لا شیء من الانسان
بفرس و کل صهال فرس نتیجه میدهد که لا شیء من الانسان بصهال بواسطه
آنکه عکس میکنیم صغری این ضرب را که لا شیء من الانسان بفرس است بلا شیء
من الفرس بانسان و این را کبری میسازیم و کبری این ضرب که کل صهال فرس
است صغری میسازیم پس نتیجه میدهد که لا شیء من الصهال بانسان و این نتیجه
را عکس میکنیم بلا شیء من الانسان بصهال و هو المطلوب و فی الثالث ایجاب

الصغری و فعلیتها و در شکل ثالث ایجاب صغری و فعلیه صغری شرطست
اما ایجاب بواسطه آنکه اگر صغری سالبه باشد کبری یا موجبه خواهد بود یا سالبه
و بر هر تقدیر اختلاف لازم می آید که موجب عقم است اما هرگاه که موجبه باشد
مثل لا شیء من الانسان بفرس و کل انسان حیوان اینجا حق ایجابست که کل
فرس حیوان و هرگاه که در کبری بجای حیوان ناطق نهیم و بگوییم که کل انسان
ناطق حق سلبست که لا شیء من الفرس بناطق است و هرگاه که سالبه باشد
گاه حق ایجاب و گاه حق سلبست مثلا هرگاه که گوییم که لا شیء من الانسان بفرس
و لا شیء من الانسان بصهال حق ایجابست که کل فرس صهال و هرگاه که
بجای صهال حمار نهیم و بگوییم که لا شیء من الانسان بحمار حق سلبست که لا شیء
من الفرس بحمار و فعلیه شرطست بواسطه آنکه هرگاه که صغری ممکنه باشد
حکم متعدی نمیشود از اوسط باصغر بواسطه آنکه در کبری حکم کرده ایم بر چیزی
که صادق بر اوسط بالفعل بواسطه آنکه اتصاف ذات موضوع
بوصف عنوانی بالفعل میباشد پس هرگاه که در صغری حکم کرده باشیم بر
آنچیزی که صادق آید اصغر بر او بالامکان پس اصغر در تحت اوسط مندرج
نباشد و حکم از او متعدی نشود باصغر چنانچه در فرض مذکور اگر گوییم کل حمار مرکوب
زید بالامکان و کل حمار ناهق نمیتوانیم گفت که کل مرکوب زید ناهق
آنکه صغری فعلیه نیست و کلیه احدیهما و ناچار است این شرط که کلیه احد المقدمتین

که اگر هر دو جزئیه باشند احتمال دارد که بعضی از اوسط که محکوم علیه است باکبر غیر آن بعض
باشد که محکوم علیه است با وسط پس لازم نشاید تعدی حکم از اوسط باصغر
مثل بعض الحیوان انسان و بعض الحیوان فرس حکم از بعض حیوان که فرس است
متعدی نشده به بعضی حیوان که محکوم علیه است بانسانیه لتنتج الموجبتان
مع الموجبة الکلیة او بالعکس موجبة جزئیة تا نتیجه دهد موجبتان که موجبه کلیه
صغری است با موجبه کلیه کبری و موجبه جزئیه صغری است با موجبه کلیه کبری و بالعکس
یعنی بعکس ثانی که موجبه کلیه صغری است با موجبه جزئیه کبری موجبه جزئیه و مع السالبة
الکلیة یعنی این موجبتان که موجبه کلیه و موجبه جزئیه باشد با سالبه کلیه او کلیه
مع الجزئیة یعنی موجبه کلیه صغری با سالبه جزئیه کبری سالبه جزئیه یعنی نتیجه سالبه
جزئیه میدهد پس ضروب محتمله در شکل ثالث شانزده است بواسطه آنکه صغری
میتواند بود که محصورات اربع باشد پس صغری چهار احتمال دارد و کبری هم چهار احتمال پیدا ام
پیدا کرده و چهار در چهار هرگاه که ضرب کنیم شانزده احتمال پیدا میشود پس بقید
ایجاب صغری در شکل ثالث هشت بیرون رفت صغری سالبه کلیه با چهار
کبری صغری سالبه جزئیه با چهار کبری و از قید کلیه احدهما دو احتمال بدر رفت
موجبه جزئیه صغری با موجبه جزئیه کبری موجبه جزئیه صغری با سالبه جزئیه کبری
پس شش احتمال ماند صغری موجبه کلیه با کبری موجبه کلیه یا موجبه جزئیه یا سالبه کلیه
یا سالبه جزئیه صغری موجبه جزئیه با کبری موجبه کلیه یا سالبه کلیه و این طریق اسقاط

اما طریق تحصیل بواسطه آنکه از ایجاب صغری دو تا حاصل شود صغری
موجبه کلیه و موجبه جزئیه و از کلیه احدهما دو تا حاصل شد که هر دو کلیه باشند
یا صغری کلیه باشد و کبری جزئیه یا صغری جزئیه باشد و کبری کلیه و آن دو تای اول را هرگاه
با سه ضرب کنیم شش ضرب حاصل میشود صغری موجبه کلیه با چهار احتمال کبری
و صغری موجبه جزئیه با دو احتمال کبری موجبه کلیه یا سالبه کلیه بالخلف چون
شکل اول بدیهی الانتاج بود در انتاج او احتیاج به دلیل نبود و اما شکل ثالث
چون بدیهی الانتاج نیست در انتاج او احتیاج به دلیل است و دلیل خلف جاری است
در جمیع ضروب شکل ثالث و مراد به دلیل خلف اینجا آنست که نقیض نتیجه را
بواسطه آنکه کلیه است کبری سازیم و صغری اصل چون موجبه است صغری
سازیم تا آن نتیجه دهد که مستلزم محال باشد مثلا هرگاه صغری موجبه کلیه باشد و کبری
موجبه کلیه مثل کل ج ب و کل ج ا نتیجه میدهد که بعض ب ا که اگر
صادق نباشد نقیض او صادق خواهد بود که لا شیء من ب ا و اگر این را کبری
سازیم و صغری اصل را صغری سازیم و بگوییم که کل ج ب و لا شیء من ب ا
این نتیجه میدهد که لا شیء من ج ا و این منافی کبری اصل است که کل ج ا
و هرگاه که صغری موجبه جزئیه باشد و کبری موجبه کلیه در اینجا هم دلیل خلف جاری است
مثل بعض ج ب و کل ج ا نتیجه میدهد که بعض ب ا و این صادق
بود بواسطه آنکه اگر صادق نباشد نقیض او صادق خواهد بود که لا شیء من
ب ا و این را کبری میسازیم و صغری اصل را صغری میسازیم و میگوییم

بعض ج ب ولا شیء من ب آ نتیجه میدهد که بعض ج لیس آ واین مناقض
کبری است که کل ج آ و هر گاه که صغری موجبه کلیه باشد کبری موجبه کلیه دراین
صورت نیز خلف جاری است مثل کل ج ب وبعض ج آ نتیجه میدهد که بعض ب
آ بواسطه انکه اگر صادق نباشد نقیضش صادق خواهد بود که لا شیء من ب
آ واین را کبری میسازیم وصغری اصل را صغری میسازیم ومیگوییم که کل ج
ب ولا شیء من ب آ نتیجه میدهد که لا شیء من ج آ که مناقض کبری
است که بعض ج آ و هر گاه که صغری موجبه کلیه باشد وکبری سالبه کلیه
دلیل خلف جاری نیست مثل کل ج ب ولا شیء من ج آ نتیجه میدهد
که بعض ب لیس آ که اگر صادق نباشد نقیضش صادق خواهد بود
که کل ب آ واین را کبری میسازیم وصغری اصل را صغری میسازیم ومیگوییم
کل ج ب وکل ب آ نتیجه میدهد که کل ج آ واین مناقض کبری
اصل است که لا شیء من ج آ و هر گاه که صغری موجبه جزئیه باشد وکبری سالبه
کلیه دراینجا نیز دلیل خلف جاری نیست مثل بعض ج ب ولا شیء من
ج آ فبعض ج لیس آ که اگر این صادق نباشد نقیضش کل ب آ
است صادق خواهد بود واین را کبری میسازیم وصغری اصل را صغری
میسازیم ومیگوییم که بعض ج ب وکل ب آ نتیجه میدهد که بعض
ج آ واین مناقض کبرای اصل است یعنی لا شیء من ج آ و هر گاه که صغری
موجبه کلیه باشد وکبری سالبه جزئیه دراینجا نیز دلیل خلف جاری است مثل کل ج ب

وبعض

وبعض ج لیس آ فبعض ب لیس آ که اگر این صادق نباشد نقیضش او
صادق خواهد بود که کل ب آ واین را کبری میسازیم وصغری اصل را
صغری میسازیم ومیگوییم که کل ج ب وکل ب آ فکل ج آ واین مناقض
کبرای اصل است که بعض ج لیس آ واین مناقض نتیجه با کبرای اصل در جمیع
ضروب است بواسطه هیئة شکل ثانی نیست بواسطه انکه شکل اول نیست
وشکل اول بدیهی الانتاج است وبواسطه صغری هم نیست بواسطه انکه
مفروض الصدق است پس از کبری خواهد بود که نقیض نتیجه است پس
نقیض نتیجه کاذب باشد پس نتیجه صادق باشد او عکس الصغری یا انست که صغری
را عکس کنیم تا رد شکل اول شود ونتیجه مطلوب باشد و عکس صغری کا هیست که صغری
موجبه باشد تا صغری شکل اول تواند بود وکبری کلیه باشد تا کبری شکل اول تواند
بود واین در چهار ضرب میرود صغری موجبه کلیه کبری موجبه کلیه صغری موجبه
کلیه کبری سالبه کلیه صغری موجبه جزئیه کبری موجبه کلیه یا سالبه کلیه در دو ضرب
دیگر نمیرود در صغری موجبه کلیه کبری موجبه جزئیه یا سالبه جزئیه او الکبری
ثم الترتیب ثم النتیجه یا انست که کبری را عکس کنیم پس عکس ترتیب تا رد
شکل اول شود ونتیجه دهد پس عکس نتیجه کنیم تا مطلوب حاصل شود واین
کا هیست که کبری موجبه باشد وصغری کلیه تا هر گاه که عکس ترتیب کنیم موجبه
صغرای شکل اول واقع تواند شد وکلیه کبری شکل اول واقع تواند واین
در موجبه کلیه صغری وموجبه کلیه کبری و موجبه کلیه صغری با موجبه جزئیه کبری میرود

بواسطه آنکه درین هر دو صغری کلیه است و کبری موجبه است و در باقی نمرده
و هرگاه که صغری موجبه کلیه باشد و کبری موجبه کلیه مثل کل ج ب و کل ج
آ و بعض ب آ بواسطه آنکه کل ج آ را که عکس میکنیم بعض آ ج میشود
و این را صغری میسازیم و صغرای اصل را کبری میسازیم و میگوییم بعض آ ج
و کل ج ب و بعض ب آ و این منعکس میشود بعض ب آ و هو المط
درین قیاس هرگاه که صغری موجبه کلیه باشد و کبری موجبه جزئیه باشد و فی الرابع ایجابهما
مع کلیة الصغری او اختلافهما کلیة احدهما شرط کرده اند در شکل رابع احد
الشرطین یا ایجاب هر دو با کلیه صغری یا اختلاف آن در کلیه احدهما بواسطه — کیف با صح
آنکه اگر این دو شرط یکی نباشد نتیجه نمیدهد چه هرگاه که یکی از این دو شرط نباشد
هر آینه مقدمتین قیاس یا هر دو سالبه خواهد بود یا هر دو موجبه و صغرای جزئیه یا
اختلاف در کیف با جزئیت مقدمتین و بر هر تقدیر اختلاف لازم می آید
موجب عقم است اما آنکه هر دو سالبه باشند مثل لا شیء من الانسان
بفرس و لا شیء من الحمار بانسان حق سلب است که لا شیء من الفرس بحمار
و هرگاه بجای لا شیء من الحمار بانسان لا شیء من الصاهل بانسان حق
ایجاب است که کل فرس صاهل اما آنکه هر دو موجبه باشند یا جزئیه
صغری مثل بعض الحیوان انسان و کل ناطق حیوان انتاج ایجاب است
که کل انسان ناطق و اگر بجای کل ناطق حیوان کل فرس حیوان گوییم حق سلب
است که لا شیء من الانسان بفرس و اما آنکه هر دو مختلف باشند در
کیف با جزئیه هر دو و صغری موجبه باشد مثل بعض الناطق انسان و بعض الحیوان
لیس بناطق

لیس بناطق انتاج ایجابست که بعض الانسان حیوان و اگر بجای بعض الحیوان لیس بناطق
بعض الفرس لیس بناطق گوییم حق سلب است که بعض الانسان لیس بفرس یا کبری موجبه
مثل بعض الانسان لیس بفرس و بعض الحیوان انسان انتاج ایجابست که آن بعض
الفرس حیوان است و اگر بجای بعض الحیوان انسان بعض الناطق انسان گوییم حق
سلب است که ان بعض الفرس لیس بناطق است و ضروب ناتجه در شکل رابع
رابع هشت است بواسطه آنکه ضروب محتمله درین شکل شانزده است چهار
احتمال بفقد ایجاب مقدمتین ساقط میشود هر دو سالبه کلیه هر دو سالبه جزئیه صغری سالبه
کلیه کبری سالبه جزئیه و بفقد کلیه صغری دو احتمال ساقط میشود صغری موجبه جزئیه
با کبری موجبه کلیه صغری موجبه جزئیه و کبری موجبه جزئیه و بفقد اختلاف در کیف با کلیه
احدهما نیز دو احتمال ساقط میشود صغری سالبه جزئیه کبری موجبه جزئیه صغری
موجبه جزئیه کبری سالبه جزئیه پس ضروبی که باقی ماند هشت است ضرب اول صغری
موجبه کلیه کبری موجبه کلیه ضرب ثانی صغری موجبه کلیه کبری موجبه جزئیه ضرب ثالث
صغری سالبه کلیه کبری موجبه کلیه ضرب رابع صغری موجبه کلیه کبری سالبه کلیه ضرب
خامس صغری موجبه جزئیه کبری موجبه کلیه ضرب سادس صغری سالبه جزئیه کبری موجبه کلیه
ضرب سابع صغری موجبه کلیه کبری موجبه جزئیه ضرب ثامن صغری سالبه کلیه کبری موجبه
جزئیه ینتج الموجبة الکلیة مع الاربع والجزئیة مع السالبة الکلیة والسالبتان من الموجبة
الکلیة و کلیتهما مع الموجبة الجزئیة موجبة جزئیة ان لم یکن سلب کلی لا قالبه ناتجه در
موجبه کلیه صغری با موجبه کلیه کبری یا با موجبه جزئیه کبری یا با سالبه کلیه کبری یا با سالبه جزئیه کبری

و نتیجه موجبه جزئیه صغری با سالبه کلیه کبری و سالبتان یعنی سالبه کلیه صغری با موجبه جزئیه
کبری با سالبه جزئیه صغری با موجبه کلیه کبری و سالبه کلیه صغری با موجبه جزئیه کبری موجبه
جزئیه اگر هیچکدام از مقدمتین سالبه نباشد و اگر یکی از مقدمتین سالبه باشد نتیجه سالبه کلیه است و این
در ضرب ثالث است یا سالبه جزئیه است و این در باقی ضروب است بالخلف و
انتاج شکل رابع به دلیل خلف ثابت میشود و دلیل خلف در هیچ ضرب اول مردود
اما در ضرب اول مثل کل ب ج و کل آ ب بعض ج آ که اگر این صادق نباشد
نقیض او که سالبه کلیه است صادق خواهد بود مثل لا شیء من ج آ و این را کبری میسازیم
بواسطه آنکه کلیه است و صغری جزء اول را چون موجبه است صغری میسازیم و منکوس میکنیم
که کل ب ج و لا شیء من ج آ نتیجه میدهد که لا شیء من ب آ و این منعکس میشود
بلا شیء من آ ب و این منافی کبری است که کل آ ب و اما در ضرب ثانی مثل کل
ب ج و بعض آ ب نتیجه میدهد که بعض ج آ که اگر صادق نباشد نقیض او که
سالبه کلیه است صادق خواهد بود یعنی لا شیء من ج آ و این را بهمان طریق
کبری میسازیم و صغرای اصل را صغری میسازیم و منکوس میکنیم که کل ب ج و لا شیء
من ج آ نتیجه میدهد که لا شیء من ب آ و این منعکس میشود بلا شیء من آ
ب و این مناقض کبرای اصل است که بعض آ ب و اما در ضرب ثالث مثل
لا شیء من ب ج و کل آ ب نتیجه میدهد که لا شیء من ج آ که اگر این صادق
نباشد نقیض او که موجبه جزئیه است صادق خواهد بود یعنی بعض ج آ و این نقیض را
بواسطه آنکه موجبه است صغری میسازیم و کبرای اصل را بواسطه آنکه کلیه است
کبری

کبری میسازیم و منکوس بعض ج آ و کل آ ب نتیجه میدهد که بعض ج ب
و این منعکس میشود بعض ب ج و این مناقض صغرای اصل است یعنی
لا شیء من ب ج و اما در ضرب رابع مثل کل ب ج و لا شیء من آ ب بعض
ج لیس آ که اگر صادق نباشد نقیض او که موجبه کلیه است صادق خواهد بود
یعنی کل ج آ و این چون موجبه است صغری میسازیم و کبرای اصل چون سالبه
کلیه است کبری میسازیم و منکوس کل ج آ و لا شیء من آ ب نتیجه میدهد
که لا شیء من ج ب و این منعکس میشود بلا شیء من ب ج و این منافی صغرای
اصل است یعنی کل ب ج و نیز میتواند بود که نقیض نتیجه را بواسطه آنکه
کلیه است او را کبری سازیم و صغرای اصل را که موجبه است صغری سازیم و
منکوس کنیم که کل ب ج و کل ج آ نتیجه میدهد که کل ب آ و این منعکس
میشود بعض آ ب و این مناقض کبرای اصل است یعنی لا شیء من آ ب
و اما در ضرب خامس مثل بعض ب ج و لا شیء من آ ب بعض ج لیس
آ که اگر این صادق نباشد نقیض او که موجبه کلیه است صادق
خواهد بود یعنی کل ج آ و این چون موجبه است صغری میسازیم
و کبرای اصل چون کلیه است کبری میسازیم و منکوس میکنیم که کل ج آ و لا
شیء من آ ب نتیجه میدهد که لا شیء من ج ب و این منعکس میشود
بلا شیء من ب ج و این مناقض صغرای اصل است یعنی بعض

ب ج و مساوی بود که کل ج آ که بعض نتیجه اصل است بواسطه انکه
کلیه است کبری سازیم وصغرای اصل را بواسطه انکه موجبه است صغری سازیم
و گوییم بعض ب ج و کل ج آ فبعض ب آ و این منعکس میشود بعض آ ب
و این مناقض کبرای اصل است یعنی لا شی من آ ب و دلیل خلف در ضرب
ثانی نمیرود اما در ضرب سادس بواسطه انکه چون نتیجه درین ضرب سالبه جزئیه است
پس نقیض او موجبه کلیه خواهد بود و نقیض نتیجه هرگاه با کبرای اصل ضم کنیم نتیجه کلیه
خواهد بود و این نتیجه را اگر عکس میکنیم موجبه جزئیه مناقض صغرای اصل خواهد بود
بواسطه انکه صغرای اصل سالبه جزئیه است و جزئیتان متنافیان نیستند اما در ضرب
سابع پس چون نتیجه در اینجا سالبه جزئیه است نقیض او که موجبه کلیه باشد هرگاه
که با صغرای اصل ضم کنیم بانکه اورا کبری سازیم و صغرای اصل را صغری سازیم
نتیجه موجبه کلیه خواهد بود و هرگاه که این نتیجه را عکس کنیم موجبه جزئیه مناقض کبرای
اصل خواهد بود بواسطه انکه جزئیتان متناقضان نیستند و اما در ضرب ثامن بواسطه
انکه در اینجا نتیجه سالبه جزئیه است پس نقیض او که موجبه کلیه است با صغرای اصل ضم
نمیتوان کرد زیرا که کبرای اصل اما صغرای اصل بواسطه انکه صغرای اصل سالبه است
و صغرای شکل اول میباید که موجبه باشد و اما با کبرای اصل بواسطه انکه کبرای
اصل جزئیه است و کبرای شکل اول میباید که کلیه باشد و بعکس الترتیب ثم النتیجه تا
انکه بیان کنیم انتاج ضروب شکل رابع را بعکس ترتیب بانکه صغری را کبری سازیم
پس عکس کنیم نتیجه را تا حاصل شود مطلوب و دلیل عکس ترتیب در ضرب اول و ثانی

و ثالث و در ضرب ثامن میرود و در ضروب دیگر نمیرود اما در ضرب اول مثل کل ب ج
و کل آ ب فبعض ج آ بواسطه انکه کل آ ب که کبری است صغری سازیم
و کل ب ج که صغری است کبری سازیم و میگوییم کل آ ب و کل ب ج
نتیجه میدهد که کل آ ج و این منعکس میشود بعض ج آ و هو المطلوب اما در ضرب
ثانی مثل کل ب ج و بعض آ ب فبعض ج آ بواسطه انکه بعض
آ ب که کبری است صغری سازیم و کل ب ج که صغری است کبری سازیم
و میگوییم بعض آ ب و کل ب ج نتیجه میدهد که بعض آ ج و این منعکس
میشود بعض ج آ و هو المطلوب و اما در ضرب ثالث مثل لا شی من ب ج
و کل آ ب فلا شی من ج آ بواسطه انکه کل آ ب که کبری است صغری
سازیم و لا شی من ب ج که صغری است کبری سازیم و میگوییم کل آ ب
و لا شی من ب ج نتیجه میدهد که لا شی من آ ج و این منعکس میشود که لا شی
من ج آ و هو المطلوب و اما در ضرب ثامن مثل لا شی من ب ج و بعض آ ب
فبعض ج لیس آ بواسطه انکه بعض آ ب که کبری است صغری سازیم
و لا شی من ب ج نتیجه میدهد بعض آ لیس ج و این منعکس میشود بعض
ج لیس آ و هو المطلوب و این نتیجه که سالبه جزئیه است کجا منعکس میشود که از
خاصتان باشد بواسطه انکه سالبه جزئیه غیر خاصتان عکس ندارد اما انکه
عکس ترتیب در ضروب دیگر نمیرود اما در ضرب رابع و خامس و سابع سالبه است
و سالبه صغرای شکل اول و رابع نمیشود و اما در ضرب بواسطه انکه صغرای
ضرب سادس جزئیه است و کبرای شکل اول و رابع نمیشود و بعکس المقدمتین

[illegible]

ما اثبات میکنیم انتاج ضروب شکل رابع را بعکس مقدمتین یا بعکس صغری و صغری را
سازیم و عکس کبری را کبری تا حاصل شود قیاس بر هیأت شکل اول و صحیح حط تا
و این دلیل عکس مقدمتین در ضرب رابع و در ضرب خامس میرود و در باقی ضروب نمیرود
واما در ضرب رابع مثل کل ب ج ولا شیء من آ ب فبعض ج لیس آ بواسطه
آنکه صغرای اصل را که کل ب ج است عکس میکنیم ببعض ج ب و کبرای
اصل را که لا شیء من آ ب است عکس میکنیم بلا شیء من ب آ و بعض ج ب را
صغری میسازیم و لا شیء من ب آ را کبری و میگوییم بعض ج ب ولا شیء من
ب آ نتیجه میدهد بعض ج لیس آ و هو المطلوب واما در ضرب خامس مثل بعض
ب ج ولا شیء من آ ب فبعض ج لیس آ بواسطه آنکه صغرای اصل را که بعض
ب ج است عکس میکنیم به بعض ج ب و کبرای اصل را که لا شیء من
آ ب است عکس میکنیم بلا شیء من ب آ و بعض ج ب را صغری میسازیم
ولا شیء من ب آ کبری و میگوییم بعض ج ب ولا شیء من ب آ نتیجه میدهد
بعض ج لیس آ و هو المطلوب واما آنکه در باقی ضروب نمیرود اما در ضرب
اول و ثانی بواسطه آنکه چون کبرای این دو ضرب موجبه است و موجبه خواه
کلیه و خواه جزئیه منعکس میشود بموجبه جزئیه و موجبه جزئیه کبرای شکل اول نمیباشد
که کلیه باشد واما در ضرب ثالث و سادس و ثامن بواسطه آنکه صغرای این ضروب
سالبه است و سالبه صغرای شکل اول و رابع نمیشود و کبرای این ضروب موجبه است
و موجبه منعکس میشود بجزئیه و جزئیه صلاحیت کبرویت شکل اول ندارد اما در ضرب سابع
بواسطه آنکه کبرای این ضرب جزئیه است و جزئیه صلاحیت کبرویت شکل اول ندارد
بالرد الی الاول بعکس الصغری یا اثبات میکنیم انتاج ضروب شکل رابع را بآنکه

ضرب
رد کنیم بشکل ثانی بعکس صغری و عکس صغری در شکل ثالث و در رابع و خامس و ضرب
سادس جاری نیست و در باقی ضروب جاری نیست اما در ضرب ثالث مثل لا شیء
من ب ج و کل آ ب فلا شیء من ج آ بواسطه آنکه صغرای اصل را که
لا شیء من ب ج است عکس میکنیم بلا شیء من ج ب و میگوییم که لا شیء
من ج ب و کل آ ب نتیجه میدهد که لا شیء من ج آ و هو المطلوب
اما در ضرب رابع مثل کل ب ج ولا شیء من آ ب فبعض ج لیس آ بواسطه
آنکه صغرای اصل را که کل ب ج است عکس میکنیم ببعض ج ب و میگوییم
بعض ج ب لیس آ بواسطه آنکه صغرای اصل را که کل ب ج است عکس
میکنیم ببعض ج ب و میگوییم بعض ج ب ولا شیء من آ ب نتیجه میدهد
که بعض ج لیس آ و هو المطلوب واما در ضرب خامس مثل بعض ب ج ولا شیء
من آ ب فبعض ج لیس آ بواسطه آنکه صغرای اصل را که بعض ب ج است
عکس میکنیم به بعض ج ب و میگوییم بعض ج ب ولا شیء من آ ب نتیجه میدهد
که بعض ج لیس آ و هو المطلوب واما در ضرب سادس مثل بعض ب لیس ج
و کل آ ب فبعض ج لیس آ بواسطه آنکه عکس میکنیم صغرای اصل را
که بعض ب لیس ج است ببعض ج لیس ب هرگاه که صغری سالبه
جزئیه یکی از خاصتین باشد و میگوییم بعض ج لیس ب و کل آ ب نتیجه میدهد
که بعض ج لیس آ و هو المطلوب واما آنکه در باقی ضروب نمیرود اما در ضرب
اول و ثانی بواسطه آنکه در ایشان هر دو مقدمه موجبه است و در شکل ثانی شرط است

اختلاف در کیف پس عکس صغری در ایشان نرود و اما در ضرب سابع و ثامن بواسطه
آنکه کبرای ایشان جزئیه است و در شکل ثالث کلیه کبری می باید پس عکس صغری در
ایشان نیز نرود و الثالث بعکس الکبری یا ثالث منعکس انتاج ضرورت
شکل رابع را بود او و شکل ثالث بانکه کبری اصل را عکس میکنیم و عکس کبری در ضرب
اول و ثانی و رابع و خامس و سابع جاریست و در غیر اینها جاری نیست اما در
ضرب اول و ثانی مثل کل ب ج و کل آ ب پس بعض آ ج فبعض ج آ بواسطه
آنکه عکس میکنیم کل ب آ را با بعض آ ب را ببعض ب آ و میگوییم کل ب ج و بعض
ب آ نتیجه میدهد که بعض ج آ و هو المطلوب و اما در شکل رابع و خامس مثل کل ب
ج یا بعض ب ج و لا شیء من ا ب فبعض ج لیس آ بواسطه آنکه عکس میکنیم کبری
اصل را که لا شیء من ا ب است بلا شیء من ب ا و میگوییم کل ب ج و یا بعض ب
ج و لا شیء من ب ا نتیجه میدهد که بعض ج لیس ا و هو المطلوب و اما در ضرب
سابع مثل کل ب ج و بعض آ لیس ب فبعض ج لیس ا و هو المطلوب آنکه کبری
اصل را که بعض ا لیس ب فبعض ج لیس ا بواسطه آنکه کبری اصل را که بعض
ا لیس ب است عکس میکنیم ببعض ب لیس آ بواسطه آنکه یکی از خواص س ا
و میگوییم کل ب ج و بعض ب لیس آ نتیجه میدهد که بعض ج لیس آ و هو المطلوب
و اما آنکه در باقی ضروب و اما آنکه در باقی ضروب که ضرب ثالث و رابع و
سادس و ثامن است نمی رود بواسطه آنکه صغری این ضروب سالبه است و در
شکل ثالث مساعد که موجبه باشد پس عکس کبری در باقی ضروب نرود و ضابطه
شرائط الاربع انه لابد اما من عموم موضوعیة الاوسط خوان شکل رابع

و ایا بشد و ظهیر تفصیل ذکر کرده است که مجمل بیان کند در باب قیاس منتج که هر گاه شخصی آن را
ملاحظه کند بلا ملاحظه شرائط اشکال بداند که این قیاس منتج است یا نه و این را ضابطه نام کرده
بواسطه آنکه ضابطه جمیع شرائط اشکال اربعه است و گفت که قیاس منتج را ناچار است
یکی از دو امر یا عموم موضوعیه اوسط یا بمعنی که اوسط موضوع واقع شده باشد عموما
یعنی کلی و جمیع افراد اوسط شده باشد و عموم موضوعیه اوسط که شامل جمیع ضروب
شکل اول است بواسطه آنکه در شکل اول کلیه کبری شرط است و اوسط موضوع کبری
واقع میشود پس عموم موضوعیه اوسط یافت و شامل جمیع ضروب شکل ثالث نیز بواسطه
آنکه اوسط در شکل ثالث موضوع مقدمتین واقع میشود و کلیه احد المقدمتین شرط است
که در شکل ثالث شرط یافت با عموم موضوعیه اوسط یافت و شامل شش ضرب شکل
رابع نیز بواسطه آنکه در شکل رابع حد وسط موضوع صغری میشود و در سه ضرب
او کلیه صغری شرط است پس عموم موضوعیه اوسط یافت و این سه ضرب اول که
صغری موجبه کلی و کبری موجبه کلیه و ضرب ثانی که صغری موجبه کلی و کبری موجبه جزئی
و ضرب ثالث که صغری سالبه کلی و کبری موجبه کلی و ضرب رابع که صغری موجبه کلیه
و کبری سالبه کلیه و ضرب رابع که صغری موجبه کلی و کبری سالبه جزئی و ضرب ثامن
که صغری سالبه کلیه و کبری موجبه جزئیه است مع ملاقاته للاصغر بالفعل او حمل
علی الاکبر و در قیاس منتج اما عموم موضوعیه اوسط کافی نیست بلکه عموم موضوعیه
اوسط ملاقات اوسط با اصغر بالفعل میباید یا حمل اوسط بر اکبر و ملاقات
اوسط با اصغر اما از اینست که اوسط محمول آن بعضی شود یا موضوع بواسطه آنکه
ملاقات بمعنی اتحاد است یعنی بتوان گفت که این آنست یا آن اینست و این

اشاره نیست بملاقات صغری و ملاقات اوسط با اصغر بالفعل گفت یعنی صغری بالفعل
مطلقه عامه باشد و این شامل جمیع ضروب شکل اول است بواسطه آنکه شکل اول صغری
اش هم موجبه است و هم فعلیه و در شکل اول ملاقات اوسط با اصغر بالفعل یقینست
که اوسط محمول اصغر است و شامل جمیع ضروب شکل ثالث هم هست بواسطه
آنکه در شکل ثالث ملاقات اوسط با اصغر هست بالفعل بواسطه آنکه شرط
است که صغری او هم موجبه باشد و هم فعلیه و ملاقات در اینجا باین طریق است که
اوسط موضوع صغری واقع شده است و شامل چهار ضرب شکل رابع
که صغری اش موجبه است بواسطه آنکه ملاقات اوسط با اصغر هست و این ملاقات
بالفعل است زیرا که شرط کرده اند که در شکل رابع قضیه ممکنه مستعمل نشود بلکه
هر دو مقدمه او فعلیه باشد لیکن شامل دو ضرب او سالبه نیست بواسطه آنکه در آن
صورت ملاقات اوسط با اصغر نیست بواسطه آنکه از ملاقات اتحاد من
فهم است و در صورتی که صغری ایشان سالبه باشد سلب اتحاد خواهد بود و این دو
ضرب ثالث است که صغری سالبه کلیه باشد و کبری موجبه کلیه و ضرب ثامن است که
صغری سالبه کلیه باشد و کبری موجبه جزئیه و اگر چه در این صورت ملاقات اوسط
با اصغر نیست اما حمل اوسط بر اکبر هست بواسطه آنکه کبری موجبه است که بهر دو
موجبه واقع شده است پس در ضرب شکل رابع عموم موضوعیه اوسط باشد
با حمل و در ضرب اول که صغری موجبه کلیه بر اکبر هم ملاقات اوسط با اصغر بالفعل
هست و هم حمل اوسط بر اکبر هست و قصوری لازم می آید چه این هر دو [illegible] بر
سبیل منع خلو است یعنی قیاس منتج خالی از احد الامرین نمی تواند بود حتی شامل
ک

که جامع هر دو امر باشد و بعضی اعتراض کرده اند که جامع ملاقاته للاصغر بالفعل
و حمله علی الاکبر گفت و نگفت او للاکبر با آنکه اخصر بود و گفته اند که مراد
از حمل بر اکبر اینست که اکبر موضوع واقع شود و اوسط محمول و هرگاه که ملاقات با اکبر
میگفت اعم از این بود که اکبر موضوع شود یا محمول لازم می آید که در بعضی جاها که اوسط
موضوع کبری واقع شده باشد مثل شکل اول که اوسط موضوع کبری و موجبه کلیه
واقع میشود مثلا هرگاه که صغری او سالبه باشد نتیجه دهد بجهة عموم موضوعیه اوسط با
ملاقات اوسط با اکبر در او متحقق است و حال آنکه شکل اول هرگاه صغری او
سالبه باشد نتیجه نمیدهد پس از جهة حمله علی الاکبر گفت و ملاقاته للاکبر نگفت و قوله
مع عموم موضوعیته الاکبر مع الاحلاف فی الکیف یعنی باحد الامرین قیاس منتج را
یکی از دو شرط یا عموم موضوعیه اوسط با احد الصدقین که مذکور شد یا عموم
موضوعیه اکبر یعنی آنکه اکبر موضوع واقع شده باشد عموما یا بمعنی که حکم بر جمیع
افراد اکبر شده باشد باین طریق که اکبر موضوع کبری شده باشد و آن کبری قضیه
کلیه باشد و این شامل جمیع ضروب شکل ثانی هست بواسطه آنکه در شکل ثانی اوسط
محمول هر دو مقدمه میشود پس اکبر موضوع کبری باشد و کلیه کبری در شکل ثانی شرط
است پس عموم موضوعیه اکبر باشد و شامل دو ضرب ثانی از شکل رابع هم هست یعنی ضرب
خامس که صغری او موجبه جزئیه و کبری او سالبه کلیه باشد و ضرب سادس که صغری سالبه جزئیه باشد و کبری
موجبه کلیه و این شرط که مذکور شد باعتبار کمیه بود و اما باعتبار کیفیه شرطی دیگر
که آن اختلاف در کیف است و این اشاره است باختلاف مقدمتین در کیف در ضرب
ثانی و باختلاف مقدمتین در کیف در دو ضرب از شکل رابع مذکور مع منافاة نسبة

وصف الاوسط الی وصف الاکبر بالنسبة الی افراد الاصغر و باعموم موضوعیه اکبر و
واختلاف در کیف شرطهای او بالست است و ان مباینه وصف اکبر است با نسبت
وصف اوسط بذات اصغر یعنی کی وصف اوسط را یعنی عموم اوسط را بذات اصغر
باشد مباینی نسبتی که وصف اوسط را بوصف اکبر هست و مراد از مباینات نسبت وصف
اوسط بذات اصغر با نسبت اوسط بوصف اکبر مباینات با عبار جهت است و این سایل کل
بای هست بواسطه انکه شکل های با عبار جهت این مباینه دارد بواسطه انکه در شکل بای
مثل این شرط کرده شد با عبار جهت که صدق دوام بر صغری جی اند بالانعکاس سالبه
کبری و هرگاه که صادق دوام بر صغری باشد ضروریه خواهد بود یا دائمه اعم از ضروریه آمد
پس هرگاه که صغری دائمه کبری غیر منعکسه که حکم دیگر دارد هر چه باشد می تواند بود پس
درین صورت اعم کبریات مطلقه عامه و مباینه دائمه و مطلقه عامه مخالف در کیف این
مباینات هست مثلا هرگاه که گوییم کل انسان حیوان دائما و لا شیء من الحجر بحیوان بالفعل
که صغری موجبه کلیه دائمه و کبری سالبه کلیه مطلقه عامه و در موجبه کلیه دائمه نسبت وصف
اوسط که محمول صغری است بذات اصغر که موضوع صغری است دوام ایجاب خواهد
بود و در سالبه کلیه فعلیه نسبت وصف اوسط که محمول کبری است بوصف اکبر که موضوع
کبری است فعلیه سلب خواهد بود و فعلیه سلب مباین دوام ایجاب است و هرگاه که مباینه
اعم صغریات با اعم کبریات مباینات ثابت شد [illegible] مباینه اخص ایشان نیز مباینه خواهد بود زیرا که مباینات
بین الاعمین مستلزم مباینات بین الاخصین است و هرگاه که کبری از قضایای منعکسة السوالب
باشد صغری هر قضیه که غیر منعکسه است می تواند بود بواسطه انکه انعکاس سالبه کبری است
و اعم است منعکس عرفیه عامه است و اعم از جمیع صغریات غیر منعکسه مطلقه عامه است

الممکن

ومباینه مطلقه عامه و عرفیه عامه همین مباینات است اگرچه در اصل مباینه بیان مباینات
نسبت بواسطه انکه در مطلقه عامه موجبه مثلا فعلیه ایجاب است در وقتی از اوقات
ذات و در عرفیه عامه سالبه دوام سلب است مادام الوصف و مباینه دوام سلب
ما دام الوصف و فعلیه ایجاب یا دوام الذات مباینات نیست اما [illegible]
مباینه نسبت وصف اوسط بوصف اکبر و نسبت وصف اوسط بذات اصغر هست
بواسطه انکه نسبت وصف اوسط بوصف اکبر در عرفیه عامه دوام السلب و نسبت وصف
اوسط بذات اصغر در مطلقه عامه فعلیه ایجاب است و مباینه دوام السلب و فعلیه ایجاب
مباینات هست و هرگاه که مباینه اعم صغریات و اعم کبریات این مباینات یافت شد
مباینه باقی صغریات و کبریات نیز همین مباینات خواهد بود زیرا که مباینات بین
الاعمین مستلزم مباینات بین الاخصین است چنانکه گذشت و هرگاه که صغری
ضروریه باشد و کبری ممکنه مثل کل انسان حیوان بالضروره و لا شیء من الحجر بحیوان
بالامکان مباینه ایشان همین مباینات هست بواسطه انکه نسبت وصف اوسط بذات
اصغر در صغری ضروریه ضرورت ایجاب است و نسبت وصف اوسط بوصف اکبر در
ممکنه عامه کبری امکان سلب است و ضرورت و امکان سلب متنافیان اند و همچنین هرگاه
که صغری ممکنه باشد و کبری ضروریه همین مباینات متحقق خواهد بود چه نسبت وصف اوسط
بوصف اکبر در کبری موجبه ضروریه ضرورت ایجاب است و نسبت وصف اوسط بوصف
اکبر در موجبه بذات اصغر در صغری سالبه ممکنه امکان سلب است و ضروره ایجاب والامکان

سلب قطعا منافات و نیز هرگاه که صغری ممکنه و کبری مشروطه عامه یا مشروطه
خاصه باشد همین سان است بواسطه آنکه نسبت وصف اوسط بوصف اکبر در
مشروطه موجهه کبری ضرورت الکاتب جوهر بود و نسبت وصف اوسط بذات اصغر
در ممکنه سالبه صغری امکان سلب جوهر بود و ضرورت الکاتب و امکان سلب قطعا منافات
و اگر سوال کنند که لازم می آید این منافات در ضرب خامس و سادس شکل رابع هم
مانند بالکلیه اسقاط این ضرب را نمیتوان معلوم است جواب گوئیم که بحث در جائیست که اوسط
در هر دو مقدم منسوب یعنی محمول واقع شود در اصغر و اکبر منسوب الیه آمد یعنی
موضوع و این حکم نیست در شکل رابع فصل الشرطیة من الاقترانی اما ان یترکب
من متصلتین و منفصلتین او حملیة متصلة او حملیة منفصلة او متصلة و منفصلة
چون مصنف فارغ شد از اقترانی حملی شروع کرد در اقترانی شرطی و اقترانی شرطی آنست که مرکب
از حملیات صرف نباشد اعم از آنکه هر دو شرطیه باشند یا یکی حملیه باشد و دیگری شرطیه پس درین
صورت قیاس اقترانی شرطی پنج احتمال پیدا میکند و یکی از متصلتین مثل کلما کان
زید انسانا کان حیوانا و کلما کان حیوانا کان جسما فکلما کان زید انسانا کان جسما
یا مرکب از منفصلتین مثل العدد اما ان یکون زوجا او فردا و الزوج اما ان
یکون زوج الزوج او زوج الفرد فهذا العدد اما ان یکون فردا او زوج الزوج
او زوج الفرد یا مرکب از حملیه و متصله مثل زید انسان و کلما کان زید انسانا
کان حیوانا فزید حیوان یا مرکب از حملیه و منفصله مثل المنقسم عدد و کل عدد
اما ان یکون زوجا او فردا فالمنقسم اما ان یکون زوجا او فردا یا مرکب از

منفصله و متصله مثل کلما کان زید انسانا کان حیوانا و کل حیوان اما ان یکون
ناطقا او غیر ناطق فکلما کان زید انسانا کان ناطقا او غیر ناطق و یعقد الامکان
الاربعة و فی تفصیلها طول و یعقد مسود الی احتمالات امکان اربعه و در تفصیل
آن طولی است فاطلبها فی المطولات فصل الاستثنائی ینتج من
المتصل وضع المقدم و رفع التالی و چون فارغ شد از بحث اقترانی
مطلقا شروع کرد در بحث استثنائی و استثنائی آنست که عین نتیجه یا نقیض آن
در قیاس مذکور باشد پس استثنائی مرکب است از شرطیه و یک حملیه چرا که بود بواسطه
آنکه اگر مرکب از دو حملیه پس هرگاه عین نتیجه مذکور باشد در آن قیاس باید که یکی
از آن دو حملیه عین نتیجه باشد و دور لازم می آید بواسطه آنکه در آن صورت مقدمتین
موقوف بود بر نتیجه بواسطه عین یکی از مقدمتین است و دلالت نتیجه
موقوف بر دلالت مقدمتین بواسطه آنکه اول مقدمتین ترتیب میکنند بعد
از آن نتیجه حاصل میشود اما هرگاه که یکی از آن شرطیه باشد و این نتیجه حملیه باشد
باز دور لازم نمی آید بواسطه آنکه درین صورت حکم در نتیجه نیست که مذکور در
قیاس است و این قیاس استثنائی نتیجه میدهد از متصله وضع مقدم و رفع تالی و رفع تالی رفع
مقدم نه رفع تالی اگرچه درین صورت چهار احتمال است وضع مقدم که نتیجه دهد وضع
و رفع مقدم که نتیجه دهد رفع تالی و وضع تالی که نتیجه دهد وضع مقدم و رفع تالی
که نتیجه دهد رفع مقدم اما دو احتمال نتیجه مفید است و دو احتمال نتیجه مفید نیست اما آن
دو احتمال که نتیجه مفید است وضع مقدم نتیجه وضع تالی بواسطه آنکه تالی لازم است

وار وضع لازم وضع ملزوم لازم می آید و شاید که لازم اعم باشد چه شاید که لازم

اعم باشد و رفع مقدم نتیجه رفع تالی نمیدهد بواسطه آنکه می تواند بود که تالی اعم

باشد و از رفع اخص رفع اعم لازم نمی آید اما وضع مقدم و استثنا نقیض تالی می

دهد بواسطه آنکه تالی لازم مقدم است و از وضع ملزوم وضع لازم لازم

می آید و رفع تالی نتیجه رفع مقدم میدهد بواسطه تالی لازم است و از رفع

لازم رفع ملزوم لازم می آید المنفصله وضع کل کمانعة الجمع و رفعه کمانعة الخلو

استثنائی نتیجه میدهد از منفصله وضع هر یکی رفع دیگری مثل مانعة الجمع و مانعة الخلو

آنست که در وی حکم کرده باشند بتنافی دو نسبت در صدق یعنی اگر یکی

صادق باشد پس از وضع هر یک رفع دیگری لازم می آید بواسطه آنکه هر کدام

یکی با دیگری نمی تواند بود که باشد بواسطه آنکه مانعة الجمع است و اما از رفع هر یک

وضع دیگری لازم نمی آید چه شاید که در یک شی هیچکدام ازین دو نسبت نباشد و چون

حکم کرده ام در منفصله بتنافی دو نسبت در صدق پس از وضع هر یک لازم خواهد

آمد رفع دیگری مثل مانعة الجمع و رفعه کمانعة الخلو و از رفع هر یک وضع دیگری لازم

می آید همچو مانعة الخلو و مانعة الخلو آنست که در وی حکم کرده باشند بتنافی دو

نسبت در کذب یعنی در یک شی نمیتواند بود که این هر دو نسبت نباشد و ناچار باید

که یکی ازین دو نسبت باشد پس از رفع هر یک وضع دیگری لازم می آید بواسطه آنکه

نمیتواند بود که خالی ازین دو نسبت باشد و اما از وضع هر یک رفع دیگری لازم نمی آید

بواسطه آنکه میتواند بود که هر دو نسبت جمع شوند و چون حکم کرده ام در منفصله بتنافی

دو نسبت در این پس رفع هر یک مستلزم وضع دیگر است مثل مانعة الخلو و قد

یختص باسم قیاس الخلف ما یقصد به اثبات المطلوب بابطال نقیضه و مرجعه الی

استثنائی و اقترانی و تحقیق مخصوص میشود باسم قیاس خلف آنچه که مقصود باشد

و اثبات مطلوب بابطال نقیض و مرجع او با استثنائی و اقترانی گردد بواسطه میگوئیم

مثلا هر گاه که صادق باشد سالبه کلیه ضروریه صادق است در عکس او سالبه کلیه دائمه بواسطه

آنکه اگر صادق نباشد سالبه کلیه دائمه در عکس او سالبه کلیه ضروریه بعض او که موجبه جزئیه

مطلقه عامه است صادق خواهد بود و تالی که صدق موجبه جزئیه مطلقه عامه است

باطل پس مقدم که ملزوم صدق سالبه کلیه دائمه است مثل این قیاس استثنائی است و اما قیاس

اقترانیه آنست که در بیان بطلان تالی مذکور میشود بان طریق که میگوئیم صدق موجبه

جزئیه باطل است بواسطه آنکه هر گاه که با اصل قضیه که سالبه کلیه ضروریه است

ضم میکنیم نتیجه محال است مثلا میگوئیم بعض ج ب بالفعل و لا شیء من ج ب

بالضروره نتیجه میدهد بعض ب لیس ب بالضروره و این محال را اصل قضیه نیست

بواسطه آنکه ظاهر معروض الصدق است و از هیئة شکل نیست بواسطه آنکه ظاهر الانتاج

است پس باید که از موجبه جزئیه مطلقه عامه باشد پس او مستلزم محال باشد و هر چه مستلزم

محال است باطل است پس قضیه موجبه مطلقه عامه باطل باشد پس نقیض او صادق باشد

و این قیاس اقترانی است پس معلوم شد که مرجع و مآل قیاس خلف با اقترانی و استثنائی

دائر گردد فصل لا تشتمل القضایا الخطابیة لا سیما حکم کلی چون

فارغ شد از بحث قیاس شروع کرد در بحث استقرا و تمثیل و استقرا را مقدم داشت بواسطه
بواسطه آنکه گاه هست که مفید یقین است مثل استقرا تام و استقرا تصحیح جزئیات یعنی
تتبع جزئیات از برای اثبات حکم کلی و کلی میتواند بود که صفت حکم باشد یعنی استقرا
تتبع جزئیات است از برای اثبات حکمی که آن حکم کلیست و می تواند بود که مضاف الیه
حکم باشد یعنی از برای حکمی که کلی است و اعتراض کرده اند که استقرا استدلال است
بحال جزئی بر حال کلی چنانکه مذکور شد قبل از این نه تصحیح جزئیات جواب گفته اند
که مصنف مسامحه کرده است و مراد اینست که استقرا استدلالیست که سبب است از
تصحیح جزئیات و استقرا بر دو قسم است تام و ناقص استقرا تام تتبع جمیع جزئیات
است از برای اثبات حکم کلی که او مفید یقین است مثلا هرگاه که جزئیات حیوان منحصر باشد
در انسان و فرس و بقر و هر یک از انسان و فرس و بقر جسم باشند از آن حاصل میشود
یقین باینکه همه حیوانات جسم باشند مثل میگوییم هر حیوان یا انسان یا غیر است و هر یک
از انسان جسم است پس هر حیوان جسم باشد و این را قیاس مقسم میگویند بواسطه آنکه
محمول مقدم از مفهوم مردد است و استقرا ناقص تتبع اکثر جزئیات است از برای اثبات
حکم کلی و این مفید ظن است بواسطه آنکه می تواند بود که جزئی پیدا شود که تتبع
او نکرده باشیم و حکم از برای او ثابت نباشد مثلا گوییم هر حیوان در حال مضغ حرکت
فک اسفل می دهد بواسطه آنکه اکثر حیوانات که تتبع کرده ایم چنین اند پس همه حیوانات
چنین باشند و التمثیل بیان مشارکة جزئی لجزئی آخر فی علة
الحکم لیثبت فیه و تمثیل بیان مشارکة جزئیست جزئی دیگر را در علت حکم تا ثابت شود
در آن

این حکم در آن جزئی و جزئی اول را فرع میگویند و جزئی ثانی را اصل و مشترک را علت
میگویند و لابد است در اثبات حکم در فرع از اثبات سه چیز ثبات حکم در اصل
مثل ثبات حرمت خمر و این ظاهر است و بعضی در اثبات آنکه علت حکم در فرع مثل
مثل اسکار در نبیذ و این بر حسب تجربه و اثبات علت مشترکه که هر حکم را
و این را بیان کرده اند بطریق مختلفه و عمده در طریق دوران و تردید است
و اشاره کرده است مصنف بقول خود که والعمدة فی طریقه الدوران والتردید
یعنی و عمده در طریق علت مشترکه هر حکم را دوران و تردید است دوران ترتیب
انکار متحقق حکم است بر وصف وجودا و عدما مثل ترتب حرمت خمر در اسکار خمر بواسطه آنکه
هرگاه که بر طرف میشود در خمر حرمت بر در و تحقق میشود و هرگاه که بر طرف میشود حرمت
بر طرف میشود چنانکه حرمت خمر مترتب است بر اسکار وجودا و عدما پس نبیذ نیز
حرام باشد بواسطه آنکه اسکار در او متحقق است پس حرمت در او متحقق باشد و دوران
مفید ظن است بواسطه آنکه شاید اسکار در خمر که سبب حرمت او شود بواسطه
شرطها که آن شرط مفقود باشد در نبیذ و تردید بیان جمع اوصاف اصل است
و ابطال بعضی با بعض شود و باقی از برای علت مشترک مثلا میگوییم حرمت خمر یا از جهت
آنست که متخذ از عنب است یا از جهت آنست که ملون باین لون مخصوص است و یا از
جهت آنست که کف میکند و یا از جهت اسکار است از جهت آن سه وصف اول نمیتواند
بود و این ظاهر است پس متعین شد که از جهت اسکار باشد و اسکار در نبیذ هم هست پس نبیذ نیز
حرام باشد و بود و هم مفید ظن است چنانکه معلوم شد فصل القیاس

اما برهان های مخالف مر ان بیانات بهی آنکه واجب بر منطقی نظر کردن
در صورت قیاس بهتر چون احتیاج است و نظر کردن در ماده قیاس نا ممکن است تا ممکن
بود احتراز از خطا که حاصل شود در ماده و چون فارغ شد از بیان صورت
قیاس شروع کرد در بیان ماده قیاس و گفت القیاس اما برهانی یا مخالف من
المقدمات یعنی قیاس یا برهانیست که مؤلف از یقینیات است و اولی
اعتقاد لست جازم بان مطابق واقع جازم که نقیض [illegible] به واسطه
آنکه [illegible] احتمال نقیض [illegible] احتمال نقیض [illegible]
اعتقاد [illegible] مسلک [illegible] مسلک [illegible] مقلد
و مطابق واقع که [illegible] حمل [illegible] و اصولها الاولیات و المشاهدات
و التجربیات و الحدسیات و المتواترات و الفطریات یعنی اصول یقینیات
بدیهیات است به واسطه آنکه یقینیات یا بدیهیات است یا نظریات و نظریات
باید که منتهی شود به بدیهیات تا لازم نیاید دور یا تسلسل پس یقینیات بدیهیات
خواهد بود و بدیهیات شش اند اول اولیات است و اولیات قضایای اند
که عقل حکم کند در آن به مجرد تصور طرفین مثل الکل اعظم من الجزء
که عقل تصور کند کل را و تصور کند اعظم من الجزء و [illegible] الکل حکم
میکند بآنکه کل اعظم است از جزء دوم مشاهدات است و مشاهدات قضایای
اند که حکم کرده باشد در آن به واسطه حس پس اگر حس ظاهر است این
قضایا را حسیات میگویند مثل الشمس مضیئه و النار محرقه و اگر حس باطنی است
ان

ان قضایا را وجدانیات میگویند مثل ان لنا جوعا و غضبا و سوم تجربیات است
و تجربیات قضایای اند که حکم کند در آن عقل به واسطه تکرار مشاهده مثل
السقمونیا مسهل للصفراء چهارم حدسیات است و حدسیات قضایای اند که حکم کرده
شود در آن به واسطه حدس و حدس سرعت انتقال ذهن است از مبادی
به مطالب مثل نور القمر مستفاد من نور الشمس لاختلاف تشکلاته النوریة بحسب اختلاف
اوضاعه من الشمس قربا و بعدا به واسطه آنکه موصل [illegible] از مبادی مطلوب
[illegible] آنکه برهانیات قیاس واقع شود پنجم متواترات است و متواترات قضایای
اند که عقل حکم میکنند در آن به واسطه استماع از جماعتی که عقل محال
میداند توافق ایشان را بر کذب مثل وجود مکه ششم فطریات است و فطریات
قضایای اند که حکم کرده شود در آن به واسطه آنکه غایب نشود آن واسطه
از ذهن نزد تصور اطراف مثل الاربعه زوج به واسطه آنکه منقسم میشود
بمتساویین و این انقسام متساویین غایب نمیشود از ذهن نزد تصور اربعه
زوج ثم ان کان الحد الاوسط مع علیته للنسبة فی الذهن علة لها فی الواقع
فلمی والا فانی یعنی حد وسط که علت نسبت را در ذهن پس اگر با علیت او نسبت
در ذهن علت نسبت است در واقع این برهان را برهان لمی میگویند به واسطه آنکه لمیه یعنی علت
است و چون برهان لمی ماده علت حکم میکند در واقع [illegible] و یا برهان انی گویند
مثل زید متعفن الاخلاط وکل متعفن الاخلاط محموم فزید محموم که استدلال
کرده ایم به تعفن بر حما زید و تعفن اخلاط علت ثبوت حما است از برای زید
در ذهن و این ظاهر است در خارج نیز به واسطه آنکه اولا زید متعفن الاخلاط

علة حمی باشد در خارج نیز والا یعنی اگر حد وسط با علت او نسبت را در ذهن علت
او نیست در خارج این برهان را برهان انی میگویند بواسطه انیت بمعنی
تحقق است و چون این برهان افاده تحقق نسبت میکند در خارج نه لمیت نسبت
را بحسب او برهان انی میگویند مثل زید محموم و کل محموم متعفن الاخلاط
فزید متعفن الاخلاط و حمی افاده ثبوت اخلاط میکند مر زید را در خارج تعفن
و افاده علت او میکند و این ظاهر است واما الجدلی فیتألف من المشهورات
والمسلمات یعنی قیاس جدلی است و او مولف میشود از مشهورات و مسلمات
مشهورات قضایای اند که عقل حکم کند در انسان بواسطه شهرت و اعتراف
ایشان مثل العدل حسن و مسلمات قضایای اند که مسلم میدارند از خصم و
بنا میکنند بر ان کلام را از جهت دفع خصم واما الخطابی فیتألف من
المقبولات والمظنونات یعنی قیاس خطابی پس او مولف است از
مقبولات و مظنونات و مقبولات قضایای اند که اخذ میکنند از
کسانی که حسن اعتقاد هست بایشان مثل انبیا و اولیا و مظنونات
قضایای اند که حکم کرده شود در ان حکمی راجح با تجویز نقیض مثل فلان
یطوف باللیل و کل من یطوف باللیل سارق ففلان سارق واما الشعری
فیتألف من المخیلات یعنی قیاس شعری پس او مولف است از قضایا
که تخییل شود پس متاثر شود از ان نفس و قیاس شعری میکند با انبساط للترغیب
یا انقباض مثلا هرگاه که گویم الخمر یاقوتة سیالة منبسط میشود نفس و شوق

میکند بشرب او و هرگاه که گویم العسل مرة مقیئة منقبض میشود نفس و نفرت میکند از او
واما السفسطی فیتألف من الوهمیات والمشبهات یعنی قیاس
سفسطی است و این مولف است از وهمیات یا مشبهات و وهمیات
قضایای کاذب اند که حکم میکند بان وهم در غیر امور محسوسه مثل کل
موجود مشار الیه و جز این نیست که حکم وهم در امور غیر محسوسه بواسطه انکه حکم
وهم در محسوسات کاذب نیست مشبهات حکم میکند بحسن چیزی و قبح او و مشبهات
قضایای اند کاذبه شبیه بصادق مثل انکه میگوییم صورت فرس منقوش
است بر جدار که او فرس است و هر فرس صهال است پس نتیجه میدهد که این صورت
صهال است خاتمة اجزاء العلوم ثلثة الموضوعات وهی التی یبحث فی العلم عن
اعراضها الذاتیة خاتمه کتاب در بیان اجزاء علوم است و اجزاء علوم سه
جزء است موضوعات را و موضوع هر علم انست که بحث کنند در ان علم
از عوارض ذاتیه او و تفصیل این گذشت در صدر کتاب و اینجا اشکالی
هست و این است که ایا مراد از این موضوعات که جزو علم داشته اند
نفس موضوع علم است یا تصور موضوع علم است یا تصدیق بموضوعیت
موضوع است یا تصدیق بوجود موضوع است ممنوع اند بود که مراد نفس موضوع
علم باشد بواسطه انکه نفس موضوع علم جزء مسئله است پس او را جزء علم نیز گفتن
وجهی ندارد و جایز نبود که مراد تصور موضوع باشد بواسطه انکه تصور
موضوع علم از مبادی تصوریه است چنانکه خواهد گفت والمبادی وهی حدود

و میتواند بود که مراد تصدیق بوضعیه موضوع باشد بواسطه آنکه تصدیق بوضعیه
موضوع از مقدمات است و مقدمات خارج علم است ولی نتواند بود که مراد تصدیق
بوجود موضوع باشد بواسطه آنکه تصدیق بوجود موضوع از مبادی تصدیقیه است
چنانکه شیخ تصریح کرده است بآن در شفا پس او را جزو علیحده اعتبار کردن
وجهی ندارد و جواب گفته اند که میتواند بود که مراد تصور موضوع باشد یا تعریف
موضوع یا تصدیق بوجود موضوع و اعتبار ایشان جزو علیحده بواسطه
مزید اهتمام است بشأن آن و بعضی دیگر گفته اند که مراد تصدیق بوجود
موضوعیت و تصدیق بوجود موضوع از مبادی تصدیقیه نیست چه [illegible] شیخ در
شفا تصریح کرده است که مبادی تصدیقیه مقدماتی اند که جزو قیاس واقع شده
باشند و چون قیاسی هست تصدیق بوجود موضوع همچو مقدمه ای که جزو [illegible]
قیاس است پس تصدیق بوجود موضوع را از مبادی تصدیقیه شمرده مجاز است
بدانکه از مبادی تصدیقیه است حقیقة و قول مصنف که و مقدمات بینة اما مأخوذة
ینتهی علیها قیاسات العلم ناظر است و در آنکه تصدیق بوجود موضوع
از مبادی تصدیقیه نیست و تصریح کرده است مصنف ما بین در شرح شمسیه و بعضی
دیگر گفته اند که مراد تعیین موضوع علم است و آنکه گفته اند والمسائل قضایا
مطلوبة فی العلم مراد ایشان آنست که والمسائل محمولات القضایا المنتسبة
الی موضوعاتها یعنی مسائل محمولات قضایایی اند که نسبت داده شده باشد
بموضوعات ایشان و در این هنگام موضوعات جزو مسائل نیست چنانکه نیست

بوان انسا زاخ علیحده شمرده والمبادی وهی حدود الموضوعات

و اجزائها و اعراضها و مقدمات بینة او مأخوذة ینتهی علیها قیاسات
العلم جزو ثانی از اجزاء علوم مبادی است و مبادی تصوری باشد و مبادی تصدیقی
باشد اما مبادی تصوری حدود موضوعات است یعنی تعریف موضوعات علوم
که موصل شود بتصور موضوعات همچنانکه میگویند در علم طبیعی الجسم هو الجوهر القابل
للابعاد و حدود اجزاء موضوعات علوم است چنانکه میگویند در [illegible] المقادیر
علم طبیعی الصورة کون الشی معها بالفعل و حدود اعراض ذاتیه موضوعات علوم است چنانچه
میگویند در هندسه المقادیر المتساویة هی [illegible] یا مقدمات غیر بینة است که
مأخوذ اند از غیر این علم و مبنی بر ایشان مقاسات علم پس اگر اذعان میکنند بر ایشان متعلم
بحسن ظن می نامند ایشان را اصول موضوعه همچون قول مهندس [illegible] وصل هر یک خط بخطین
بخط مستقیم و اگر اذعان نمیکنند با ایشان بانکار او شک می نامند ایشان را مصادرات
همچون قول مهندس [illegible] کل نقطة [illegible] و علی کل بعد اراده والمسائل وهی قضایا
مطلوبة فی العلم و موضوعاتها موضوع العلم او نوع منه او عرض ذاتی له او مرکب
و محمولاتها امور خارجة عنها لاحقة لها لذاتها سیم از اجزاء علوم مسائل است و
مسائل قضایایی اند که مطلوب شود در علم با برهان اگرچه [illegible] مثل الشکل الثانی ینتج و یا به
[illegible] اگر [illegible] مثل الشکل الاول منتج و غیر آن مسائل را محمولات است اما موضوعات
مسائل یا عین موضوع علم است مثل الکلمة اسم و فعل و حرف که کلمه موضوع علم نحو است
او را عین موضوع مسئله ساخته ایم یا نوع موضوع علم است مثل الاسم اما معرب او
مبنی اسم را که نوع کلمه است موضوع مسئله ساخته ایم یا عرض ذاتی موضوع علم است مثل

المعرب اما اسم او فعل معرب الا که عرض ذاتی است موضوع مسئله ساختهایم ما مرکب
از موضوع علم و عرض ذاتی است مثل الکلمة المعربة اما اسم او فعل کلمه را که موضوع
علم است با عرض ذاتی او که معربیت موضوع مسئله ساختهایم ما مرکب از نوع
موضوع با عرض ذاتی او مثل الاسم المعرب اما منصرف او غیر منصرف اسم
که نوع موضوع علم است با معرب که عرض ذاتی اوست موضوع مسئله ساختهایم
اما محمولات مسائل امور اند خارج از موضوعات مسائل بواسطه آنکه ثابت اند در
اغلب از برای موضوعات مسائل برهانی پس صفة الثبوت خواهد بود از برای
موضوعات ای صفة الثبوت است از برای ایشان پس ثابت اند از برای موضوعات
مسائل هستند پس خارج باشند از موضوعات مسائل و لاحق میشوند موضوعات
مسائل را لذاتها یعنی عرض ذاتی مسائل اند از جهت آنکه ثابت میکنند در
علم از اعراض غریبه چنانکه قبل از این معلوم شد وقد یقال المبادی لما یبدأ به
قبل المقصود یعنی گاه است که اطلاق میکنند مبادی را بر آنچه مذکور گاه است که اطلاق
میکنند بر آنچیزی که مذکور شود در ابتدای کلام پیش از شروع در مقصود از علم خواه آنچیز
از مبادی تصوریه باشد یا تصدیقیه یا مقدمات باشد که موقوف باشد بر آن اصل
شروع یا شروع بوجه بصیرة یا نه پس مبادی باین معنی اعم باشد از معنی اول
والمقدمات لما یتوقف علیه الشروع بوجه البصیرة و فرط الرغبة کتعریف العلم
و بیان غایته و موضوعه والمقدمات عطف است بر مبادی یعنی گاهی که اطلاق
میکنند مقدمات را بر آنکه موقوف باشد بر آن اصل شروع که آن تصور بوجه ما است

و تصدیق بفایده ما همچنان که گاه است که اطلاق میکنند بر آنچیزی که موقوف باشد
بر او شروع در علم بوجه بصیرة و فرط رغبت یعنی بسیاری رغبت اما آنکه موقوف
بر او شروع در علم بوجه خبرة و بصیرة مثل تعریف علم برسم بواسطه آنکه هرگاه
که کسی بداند علمی را برسم حاصل میشود نزد او مقدمه کلیه یعنی کل ما له مدخل فی
ذلک الرسم فهو من ذلک العلم و هرگاه که ضم کنند با این مقدمه کلیه صغری سهل الحصول
یعنی هذه المسئلة لها مدخل فی ذلک الرسم و حاصل کرده شد که هذه المسئلة لها مدخل
فی ذلک الرسم و کل ما له مدخل فی الرسم فهو من ذلک العلم نتیجه میدهد که فهذه المسئلة
من ذلک العلم پس معلوم شد که هرگاه کسی بداند علمی را برسم واقف میشود بر جمیع مسائل او
مجملا در شروع او بوجه بصیرة و خبرة خواهد بود مثلا هرگاه کسی بداند منطق را بآنکه
که عاصم است از خطای در فکر حاصل میشود نزد او مقدمه کلیه یعنی کل ما له مدخل فی
العصمة من الخطاء فی الفکر فهو من المنطق و هرگاه ضم کنند با این مقدمه کلیه صغری
سهل الحصول را و بگویند که هذه المسئلة لها مدخل فی العصمة من الخطاء فی الفکر و
کل ما له مدخل فی العصمة عن الخطاء فی الفکر فهو من المنطق نتیجه میدهد که هذه المسئلة
من المنطق پس در این هنگام واقف خواهد بود بر جمیع مسائل منطق مجملا در شروع او بر
وجه بصیرة و خبرة و اما آنکه موقوف علیه شروع است بفرط رغبت مثل بیان غایة
و مراد از تصدیق بفایده آنکه این علم را فایده مرتبه بر وی است تا آنکه طلب او رغبت باشد
نزد خویش و حرص یابد که این فایده معتد بها است تا آنکه طلب او و تحصیل نمایند در عرف
و حفظ و حرص بر او بیشتر شود و بیان موضوع داخل است در ما یتوقف علیه الشروع علی وجه
الخبرة بواسطه آنکه بیان موضوع اگرچه موقوف علیه شروع با اصل بصیرة نیست

بواسطه آنکه اصل بصره حاصل شده است از توقف بر رسم و اما موقوف علیه
شروع بر وجه فی بصرة است و مراد بجزء در قول مقام اعم از اصل جزء است
تا زیاده فی خبرة پس بیان موضوع داخل در موقوف علیه بوجه خبرة باشد و کان
القدماء یذکرون ما یسمونه الرؤوس الثمانیة یعنی و بوده اند قدما از حکما که ذکر میکرده اند
در صدر کتب پیش از شروع در مقصود اشیائی که می نامیدند ایشان آنرا رؤوس
ثمانیه و در بعض مراد بمقدمه آن چیزی خواهد بود که اعانت کند شارع را
در تحصیل فن چنانکه تصریح کرده است سید سند علامه در حاشیه شمسیه که گاه
هست که اطلاق میکنند مقدمه را بر چیزی از آن الاول الغرض لئلا یکون طلبه عبثا
یعنی اول از رؤوس ثمانیه بیان غرض است و وجه الابد است استحسانا شارع در
علم را تصدیق بآنچه مقصود و مرتب است بر آن علم تا آنکه لازم نیاید آنکه [illegible]
طلب او عبث نزد خود [illegible] غرض [illegible] از خطا [illegible] غرض
آنچیزیست که باعث شود بر اقدام فاعل بر فعل و غایت آنچیزیست که مرتب شود بر فعل
و غرض و غایت [illegible] بود که متحد بالذات باشند و متغایر بالاعتبار همچو عصمت
از خطای فکر از حیثیت که مترتب است بر تحصیل منطق از غرض گفته میشود الثانیة
المنفعة علیها یشوقه الکل طبعا لینبسط للطلب و یکمل الشفقة ثانی
از رؤوس ثمانیه بیان منفعت است و منفعت آنچیزیست که شوق [illegible]
همه را از روی طبع و وجه الابد است استحسانا شارع در علم را علم بمنفعت آنچیز که
در صدد تحصیل است تا آنکه نشاط پیدا کند بروجهی که [illegible]
تحصیل او در طلب [illegible] منفعت را در تحصیل [illegible] حاصل شود

و میتوان بود که منفعت و غرض و غایت متحد بالذات باشند و متغایر بالاعتبار
مثل عصمت از خطای فکر که از آن حیثیت باعث است بر تحصیل فن منطق او را
غرض گفته میشود و از آن حیثیت مرتب است بر تحصیل فن منطق او را غایت گفته میشود و از آن
حیثیت که شوق پیدا میکند [illegible] آنکس او را منفعت گفته میشود الثالث التسمیة

التسمیة

و هی عنوان العلم لیکون عنده اجمال ما یفصله ثالث از رؤوس ثمانیه تسمیه است
و سمه در لغت بمعنی علامت است و مراد با و اسم عنوان علم است و عنوان آنچیزیرا
میگویند که دلالت کند بر شیء اجمالا همچو عنوان کتاب که دلالت میکند بر عنوان اعلام
احوال اجمالا و وجه الابد است استحسانا شارع در علم را بیان اسم آنکه
بوده باشد نزد او آنچه مفصل میشود بعد از آن و تسمیه علم منطق بلفظ منطق است
که مشتق است از نطق و نطق را گاه اطلاق میکنند بر نطق باطنی که آن
ادراک معقولات است پس لفظ منطق را [illegible] کرده اند که این علم آلت
نطق باطنی است [illegible] که [illegible] نطق باطنی را از خطا [illegible] و
گاه اطلاق میکنند نطق را بر نطق ظاهری و آن تکلم است پس لفظ منطق دلالت
خواهد کرد بر آنکه این علم [illegible] تکلم پس [illegible] منطق
معلوم میشود مجمل آنچه مفصل میشود از مسائل منطق الرابع المؤلف لیسکن
قلب المتعلم [illegible] از رؤوس ثمانیه بیان مولف علم است و [illegible] علم و وجه
الابد است استحسانا شارع را بیان مولف است علم تا ساکن شود قلب متعلم
از طلب آن علم و معلوم کند [illegible] کلام او را بواسطه آنکه مختلف میشود [illegible] کلام

اورا بواسطه آنکه مختلف میشود بسبب کلام باصطلاحات به متکلم و مدون

منطق ارسطو است الخامس ای مرای علم هو لیطلب فیه ما یلیق به پنجم

از دروس ثمانیه آنست که بیان کنند که این علم مشروع فیه در کدام علم است و

جز الابدات آنچه تا شارع در علم را از بی آنکه طلب کنند در آن

علم مشروع فیه آنچه لایق است ما و مثل منطق که داخل است در حکمه بود آنکس

تعریف کرده است حکمت را الخروج النفس الی کمالها الممکن فی جانبی العلم و

العمل پس میباید که طلب کند شارع در علم منطق آخر چیزی آنکه موصل است

بکمال مذکور و اما آنکسی که تعریف کرده است حکمه را العلم باعیان الموجودات

علی ما هی علیه فی نفس الامر بقدر الطاقه البشریه منطق داخل نیست در حکمه

بواسطه آنکه در منطق بحث میکند از معقولات ثمانیه و معقولات ثانیه

موجودات نیستند و در این مکان منطق داخل در علم معانی نیست بلکه او علم

علیحده که آله تحصیل جمیع علوم نظری است پس میباید که طلب کند شارع

در آنکه لایق است با تحصیل جمیع علوم السادس انه ای مرتبه هو لیتقدم

علی ما یجب و یتوخر عما یجب ششم از دروس ثمانیه است که بیان کنند که این

علم مشروع فیه در چه مرتبه است از علوم و فکر و جز الابدات آنچه تا شارع

بیان مرتبه علمی با آنکه مقدم دارد این علم را بر آن علمی که واجبست مقدم کردن او بر او و موخر

دارد او را از آن علمی که واجبست تاخیر او از آن و منطق از جهت که آله جمیع علوم نیست

مرتبه او مقدمست بر جمیع علوم لیکن حکما موخر میدانستند او را از علوم اخلاق

تعلیمیه

تعلیمیه مثل هندسه با آنکه مستقیم شود طبع او و لا اوحکما السویه موخر میداشتند

او را از علوم اخلاق با آنکه مهذب شود اخلاق او و متعارف درین زمان

تاخیر اوست درین زمان از صرف و نحو بواسطه آنکه اکثر کتب که تصنیف کرده اند

در منطق عربیست و آن موقوفست بر صرف و نحو السابع القسمه الطبیعیه

فی کل الباب بما یلیق به هفتم از دروس ثمانیه قسمت باقسام و ابواب

و فصول و جز الابدات آنچه تا از بیان قسمت با آنکه طلب کند شارع

در هر باب آنکه لایق است بیان آن باب و ابواب منطق نه است اول ایساغوجی

که آن کلیات خمس است و معرف دوم باطیغوریاس که آن معقولات

عشر است و ارسطو اخراج اند مقولات از این را از کتب خود بواسطه آنکه نه بحث

بحث میکنند در او از الهیات من حیث الوجود و نیز امثال آن کرده اند ثالث

قضایا است رابع قیاس است خامس برهانست و سادس جدل است

سابع خطابه است ثامن شعر است تاسع مغالطه است و بعضی بحث

الفاظ را با بی علیحده ساخته اند و کرد آن هشتم او ابواب منطق را

و دهم الثامن الانحاء التعلیمیه و هو التقسیم اعنی التکثیر من فوق

و التحلیل بعکسه و التحدید و البرهان ای الطریق الموقوف علی الحق

و العمل به هشتم از دروس ثمانیه انحاء تعلیم است یعنی طریق تعلیمیه که مستعمل

میشود در تعالیم و طرق تعلیم چهار است اول بیان طریق تقسیم و تقسیم تکثیر است

از فوق مثل آنکه میگویند در صدر کتاب هر کاه که اراده کنند طالب مطلبی را

از مطالب بصدد تعیه برهان قیاسی لابد است او را انکه وضع کند طرفین آن
مطلوب را و طلب کند جمیع موضوعات هر واحد از طرفین مطلوب را
و جمیع محمولات هر یک از طرفین مطلوب را و احوال حمل طرفین بر ایشان
یا حمل بر طرفین بواسطه یا بغیر واسطه و بحثی لابد است اینکه طلب کند
جمیع آنکه مسلوبست از واحد الطرفین یا مسلوبست از احد الطرفین
پس نظر کند بنسبة طرفین مطلوب یعنی موضوعات و محمولات پس اگر
یافت شد از محمولات موضوع مطلوب آنکه موضوعست محمول مطلوب پس آن
شکل ثانیست و اگر یافت شود از موضوعات موضوع مطلوب آنکه موضوعست
محمول مطلوب را پس این شکل ثالث است یا آنکه محمولست بر محمول مطلوب
پس این شکل رابعست و هر یک از اینها معد از ایشان شرایط بحسب
کمیت و کیفیت است و از بیان معلوم شد تکثیر مقدمات در جای که
ماخوذ اند از فوق که یکی از آن نتیجه است بی واسطه انکه نتیجه موقوفست
نسبت بمقدمات و مقدمات سفلی اند نسبت به نتیجه بواسطه انکه مقدمات
سبب نتیجه و دوم بیان طرف تحلیل است و تحلیل عکس تقسیم است یعنی
تکثیر است از بحث مثلا انکه میگویند هرگاه که بیابد طالب قیاسی را
که نتیجه نتیجه یابد و در بیان قیاس منقطع نیابد بواسطه تباهی که واقع شده در
از جهت اعتماد بر عالم بقواعد او را اراده کند آن طالب اینکه بداند که بجهه

وجه آن قیاس نتیجه میدهد پس لابد است اینکه ملاحظه کند بقیاس منتج
مذکور پس اگر دید دو مقدمه باشد که مشارک باشد با او مطلوب به هر دو جزء پس ابتدا کند
استنتاج نتیجه و الا امر انست پس لابد است اینکه نظر کند بطرفین
مطلوب که متوسط شود نزد او صغری او کبری پس اگر این مشارکه با خبر السبب که
محکوم علیه است در مطلوب پس این مقدمه صغریست و اگر مشارکه با جزء
که محکوم به است در مطلوب پس این مقدمه کبریست پس ضم کرده میشود جزء
دیگر از مطلوب را بجزء دیگر از این مقدمه پس اگر متالف شود بر احد
از بیانات معتبره پس این منضم حد وسط است و میمر و حاصل
شده شکل منتج و اگر متالف شده اند با حدی از بیانات اربع معتبره
پس آن قیاس مرکب خواهد بود از قیاس دیگر پس وضع باید کرد جزء
دیگر از مطلوب را در بیابد تقسیم و طلب را با جزء دیگر از مقدمه جدا که
وضع میکردیم طرفین مطلوب را در تقسیم و طلب میکردیم موضوعات
را و محمولات را از برای این طرفین پس لابد است اینکه یابیم هر یک
از این جزئین را نسبتی از احوال قیاس است الا انکه این نتیجه مطلوب
پس اگر یافت شود حد مشترک میانه ایشان پس حاصل شود قیاس منتج و
الا اهمیت علی مسلکه یا حاصل شود قیاس منتج اگر یافت مطلوب کل آ
ط و بیانیم کل آب و کل ه ط پس اگر حاصل شود ما را وسطی میانه

بت وه لیس حاصل مسود ما را قیاس منتج والا لابد است این که
ما را این حاصل نسبی مسمی را که در قیاس است که این ۵ است
ملاقی کسم این حاصل را و کس حاصل مسود کل وه کس وضع
مسکسم ست و در طلب مسکسم میانه اسان احد وسطی و همچنین
دیگری با حاصل سود قیاس منتج منظ با رسم سان طریق تحدید
وارده کرده است ... رسم اسما ما در اصل ما در حدود
رسم و طریق تحدید این است که هرگاه اراده کند طالب بوقوف
شی را لابد است اول که وضع کند اسمی را و طلب کند جمیع
اعم از ان شی است و محمول مسود در ان شی خواه بواسطه و خواه بی
واسطه و ذکر کند ذاتیات و از عرضیات ... طریق که ... جهالت
التبوت از برای ان شی ذاتی داند و شناسد او را جنس قریب یا
بعید با فصل بعد و اکه میز التبوت نیست از برای آن شی عرضی داند





